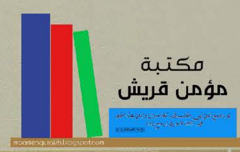
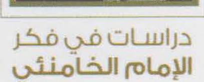








صناعة الأمّة الإسلاميّة

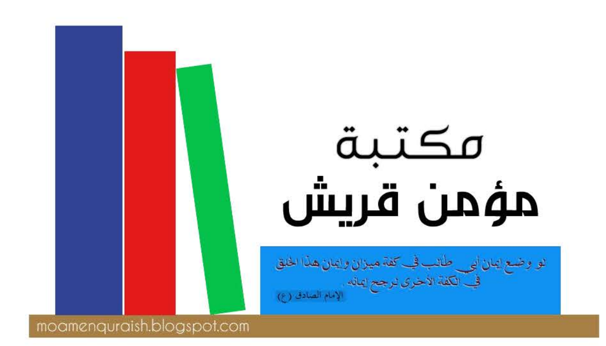
الإمام الخامنئي وقيادة المشروع الإسلاميّ الاستنهاضيّ

عبّاس نور الدين



صناعة الأمّة الإسلاميّة

الإمام الخامنئي(حفظه الله) وقيادة المشروع الإسلاميّ الاستنهاضيّ



اسم الكتاب: **صناعة الأمّة الإسلاميّة**

المؤلّف: **السيّد عبّاس نور الدين**

الناشر: **دار المعارف الحكميّة**

إخراج الكتاب: Idea Creation

عدد الصفحات: ١٢٠

القياس: ٢١,٥*١٤,٥

تاريخ الطبع: ٢٠١٣

الطبعة الأولى

[١٤٣٤ هـ. - ٢٠١٣ م.]



العنوان: حارة حريك - الشارع العريض - سنتر صولي - ط٢ شمالي
تلفـاكس: ٥٤٤٦٢٢ - ٠١ - Email: almaaref@shurouk.org

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

تمهيد

سماحة السيّد عليّ الخامنئي، هو إمام بالنسبة لعدد كبير من المسلمين الذين يعيشون وسط الأحداث الكبرى، ويقفون فيّ الخطّ الأماميّ في مواجهة أعداء الأمّة الإسلاميّة؛ مسلمون مؤمنون بالقرآن، يحملون تصوّرًا عن الإمامة والقيادة قد يعجز عن فهمه من لا خبرة له ولا علاقة بالمفاهيم الدينيّة الأساسيّة.

فإمامة هذا الفقيه ليست مجرّد زعامة أو رئاسة دنيويّة، بل تحمل في طيّاتها حقيقةً شرعيّةً إسلاميّة، تفرض أن يكون صاحبها حائزًا على مجموعة من الشروط والمواصفات الرفيعة، وإلّا كان طاغوتًا.

وعلى هذا الأساس، لم تكن هذه الزعامة واقعًا مفروضًا نتيجة الغلبة في اللعبة السياسيّة ولا عبر صراع القوى على السلطة، وإنّما تحقّقت جرّاء اعتقاد هذه الجماعة المجاهدة بمعنى الإمامة الدينيّة وما تنطبق عليه في ساحة الواقع. ولقد كان هذا السيّد الجليل إمامًا، لأنّه مثّل بشخصيّته وأدائه المبادئ والقيم الدينيّة التي تؤمن بها تلك الجماعة، وتسعى لتطبيقها في واقعها وحياتها، على صعيد الشؤون المختلفة. ويصبح هذا الإمام هنا الناطق الرسميّ عن المشروع الدينيّ بتطلّعاته وأهدافه وبرامجه. وعندها سيرى أيّ مسلم ملتزم بالإسلام نهجًا وعملًا نفسَه ملزمًا باتّباع هذا القائد والسير على خطاه وطاعة أوامره وتوجيهاته.

ولأنّه قائد آمن بالإسلام وامتزجت تعاليمه بروحه وكيانه، فإنّه سيحمل في تحرّكاته مشروعًا يمثّل أطروحة الدين الإلهيّ في هداية المجتمعات البشريّة. وتسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن هذه الأطروحة أو الخطّة التي يتحرّك الإمام الخامنئي وِفقها في قيادة المجتمع وتحديد مسؤوليّات

جميع الشرائح. وتنبع أهمّيّة هذه الدراسة من خلوّ ساحتنا الفكريّة من هذه الأبحاث التي ينبغي أن تهتمّ بمجال بناء الرؤية الشاملة والخطّة العامّة!

من المهمّ معرفة العوامل التي أدّت إلى غياب الاهتمام بهذا المجال الحيويّ، وأبعدتنا عن التوجّه إلى هذا البعد الأساسيّ في شخصيّة الإمام الخامنئي ودراسة حركته العامّة ومسؤوليّاتنا تجاهها. فمن شأن هذه المعرفة أن تساهم في إعادة النظر فيما يتعلّق بتقوية الارتباط بالولاية الشرعيّة التي ستكون أوّل ما نُسأل عنه يوم الحساب، وفي الارتقاء بها إلى مستوى الانسجام المطلوب. وأن نتعرّف، وهو الأهمّ، على المعالم الأساسيّة للمشروع الذي يقوده، من خلال معرفة:

١. أهدافه النهائيّة.

٢. ما يتفرّع عنها من أهداف مرحليّة.

٣. متطلّبات المشروع ومستلزماته.

٤. ما أنجز لحدّ الآن من مراحل المشروع.

٥. العقبات التي يجب التغلّب عليها.

٦. وأخيرًا تحديد المسؤوليّات الملقاة على عاتق كلّ شريحة أو فئة أو فرد.

أمّا التعرّف على المبادئ التي ينطلق منها هذا القائد المسدّد، فسيكون له أكبر دور في تثبيت العاملين وفي جذب الآخرين؛ حيث تمثّل هذه المبادئ القواعدَ الأساسيّة لفهم أفكاره وتوجّهاته والمشاركة في همومه وأولويّاته.

ولن يمرّ وقت طويل لتظهر لنا نوعيّة هذه القيادة وطرازها، وذلك حين نتعرّف على لبّ عمليّة التغيير والإصلاح التي يقودها هذا الإمام؛ وهي

عمليّة قيميّة تهدف إلى تثبيت القيم السامية في ثقافة المجتمع الإسلاميّ، والقضاء على ما علق بها من قيم سلبيّة، أدّت إلى انحطاطه وصيرورته لعبةً بيد الأعداء.

من عرف طبيعة التغيير القيميّ يدرك أنّه أشدّ الأعمال صعوبةً وأكثرها دقّةً، لا يقدر عليه إلّا عظماء القيادة، وخصوصًا إذا كانت القيم التي يسعون إلى تغييرها متجذّرةً راسخةً في عمق الكيان الاجتماعيّ وثقافته، وكانت القوى العظمى المهيمنة تعمل بكلّ طاقاتها لإفشال هذه المساعي، وكان الأصدقاء قلّةً والعاملون ضعافًا!

هذا، ولأجل ترسيخ القيم البديلة، وضمان بقاء فعاليتها، رأينا هذا القائد مؤمنًا بضرورة جعلها ثقافةً يمارسها الشعب ويطبّقها من خلال مؤسّسات قويّة وبنية إداريّة صلبة.

إنّها التربية السياسيّة وسياسة العباد بحسب الرؤية الدينيّة. حيث ينبغي إتمام مكارم الأخلاق من خلال الحركة الاجتماعيّة العامّة، وتثبيت الفضائل المعنويّة بواسطة العمل السياسيّ المتواصل.

المبادئ النظريّة لنهج القائد الخامنئي

من يتابع حركة الإمام الخامنئي منذ البداية وحتّى يومنا هذا، لا يحتاج إلى وقت طويل حتّى يدرك أنّ الدولة بمفهومها الواسع هي النقطة المحوريّة في خطّته. ولكن قد يبرز هذا السؤال، وهو أنّه طالما كان هذا القائد فقيهًا ينهل من التراث العظيم للنصوص الإسلاميّة، كما فعل كثيرون من الفقهاء قبله، فلماذا لم نلحظ مثل هذه النقطة المحوريّة واضحةً جليّةً في التاريخ الفقهيّ، بشقّيه الفكريّ والعمليّ، كما لحظناها عند هذا الفقيه؟

من المهمّ، للإجابة عن هذا السؤال، أن نرجع إلى الأسس الفكريّة لمفهوم الدولة وضرورة وجودها في المجتمع الإنسانيّ، ونبحث فيها عن سرّ هذا الاختلاف والتفاوت وأسبابه. ويلزم لهذا أن نحدّد تعريفًا واضحًا للدولة بحسب الرؤية الدينيّة الاجتماعيّة.

فمنذ أن تشكّلت التجمّعات البشريّة، أدرك الناس أنّ في اتّحادهم واجتماعهم قوّةً كبيرةً تمكّنهم من إنجاز الكثير ممّا لا يقدرون عليه وهم فرادى. وأدركوا، بتبع هذه التجربة، ضرورة وجود قيادة واحدة لجماعتهم، حتّى لا يحصل الهرج والمرج والنزاع والاختلاف الذي يذهب ريحهم ويشتّت كلمتهم.

فكان الاجتماع والقيادة انطلاقًا من الرغبة في زيادة حجم القوّة والفاعليّة. فالمزيد من القوّة والتأثير يستلزم الاجتماع والاتّحاد. ولحفظ الاجتماع، يجب توحيد القيادة التي تكون بمثابة وحدة الرأي والاتّفاق على المراد والمشتهى.

وبالنظر إلى دورها المحوريّ وإلى الطبيعة البشريّة الميّالة للشرّ، فقد كانت القيادة والزعامة دومًا عرضةً للاستغلال، ووسيلةً للتمايز أكثر من

أيّة موقعيّة أو رتبة اجتماعيّة، فمن خلالها يرى الناس إمكانيّة الحصول على المكتسبات والامتيازات بما لا يحصل في غيرها.

أظهرت التجارب البشريّة أنّ معظم الذين وصلوا إلى مرتبة القيادة قد غنموا بواسطتها أضعاف أضعاف حقوقهم، فتمكّنوا من استغلال هذه المكتسبات الطارئة للحصول على المزيد من السلطة والقدرة. وهكذا.

ومن الطبيعيّ أن يؤدّي هذا التفاوت الهائل في السلطة والامتيازات إلى تفعيل الأهواء والأطماع وتحريك الشهوات والنزوات؛ فينشأ في المجتمع نوع جديد من التحرّكات والمنافسات، تجعل طاقاته في معرض التناحر والخصومات، وتسوقه نحو الزوال والانقراض. وما أكثر المجتمعات التي هلكت وأُعفِيَ أثرها بسبب النزاعات والتقاتل على منصب القيادة. ولعلّنا نستطيع القول إنّ العامل الرئيسيّ لزوال المجتمعات والأمم وهلاكها هو طبيعة العلاقات التي تقوم بين أفرادها على أساس العداء والخصومة. ومن المتوقّع أن تستعر الخلافات والمشاجرات وتزداد التهابًا عند مرحلة فراغ القيادة (كما يحدث عند موت الزعيم). ولكي لا تقع في هذا الأمر المهلك، فإنّ معظم المجتمعات البشريّة قد لجأت إلى مبدأ أهون الشرَّين (شرّ الفوضى وشرّ الاستبداد)، فتخلّت عن المبدأ الأوّل الذي انطلقت منه فيما يتعلّق بالقيادة القائمة على أساس تأمين المصالح العامّة لكلّ أفراد المجتمع.

كلّ التجمّعات البشريّة تعتمد في بداية تشكّلها مبدأ تنصيب القائد على أساس الكفاءة. فيجب أن يكون القائد قادرًا على توحيد كلمتها وضمان حقوق جميع المشاركين في العمل (صيد، زراعة، وغير ذلك). فإذا كان المجتمع زراعيًّا، ينبغي أن يكون الزعيم الأعرف بطرق تقسيم المياه، والأقدر على ضبط الأراضي، وتحديد المحاصيل، ومطالعة أحوال المناخ. وإذا كان المجتمع مجتمعًا صَيْدِيًّا، فإنّ قائده سيكون الأقدر على

الصيد، والأكثر مهارةً في تحديد الفرائس المناسبة، وكيفيّة توزيع الناتج بحسب المشاركة، وهكذا.

حتّى إذا حصل الفراغ في السلطة، ورأت هذه المجتمعات ما يمكن أن تؤول إليه عمليّة التنافس على القيادة – من تشتّت للكلمة، ونزاع وشجار لا يبقي ولا يذر – اختارت مبدأ التنصيب بالوراثة حسمًا للنزاع، ولأنّه أبسط وأيسر الطرق لحلّ مشكلة السلطة. وتعزّز هذا النوع من القيادة مع ازدياد قدرات الملك بصورة هائلة بفضل ما حصل عليه من امتيازات جرّاء تنازل الناس عن الكثير من حقوقهم لتثبيت ملكه. كلّ ذلك والناس بعيدون عن ثقافة المعايير الواضحة للكفاءة والحكم.

وفي ظلّ غيبة المعايير القيميّة عن ساحة السلطة العليا، تزول قيمة الكفاءة من الثقافة العامّة وأخلاقيّاتها. ولا ننسى أنّ الكفاءة هنا تمثّل الوجهة العامّة لكلّ القيم الأخرى؛ فهي تعني تقدير المعرفة والخبرة والأمانة والصدق والاستقامة وعشرات غيرها.

وعندما يضحّي المجتمع بمثل هذه القيمة في أهمّ موقع وأشدّه تأثيرًا على حياة الناس، فإنّ هذا يعني أنّه يضحّي بالقيم المتعلّقة بها في جميع مجالات الحياة. وإنّما الأمم الأخلاق، وإن هي ذهبت ذهبوا.

ولأجل تثبيت الملك، احتاج الملوك إلى إضفاء الشرعيّة والقداسة على قيمهم الجديدة – التي ما أنزل الله بها من سلطان – فاستعانوا بكلّ من يحمي منظومتهم الجديدة بالفكر والسلاح والمال والتخويف والتهويل. بعض الملوك اختاروا السحرة، وبعضهم اختار العلماء، وعلى هذه الشريحة الجديدة مهمّة تعليم الناس معاني القداسة الجديدة بكلّ الوسائل العلميّة والخداعيّة وأمثالها. فصارت المقدّسات الموهومة قوانين وشرائع في صحف وكتب مسطورة. ولكي يحفظوا عروشهم، اخترع الملوك الجيوش والعسكر ترهيبًا للنفوس الضعيفة وقمعًا لمن يعترض على الشرّ

والظلم.

هكذا، ازدادت سلطة الملك اقتدارًا بفعل:

١. تخلّي الناس عن جزء كبير من حقوقهم (تحت أيّ مبرّر).

٢. خدمات العلماء والسحرة (التي كان لها وقع كبير في النفوس).

٣. وضع الكتب والقوانين المقدّسة (لتثبيت القيم الطاغوتيّة).

٤. تشكّل طبقة الملأ والحواشي (للسيطرة على الناس والتحكّم بهم).

٥. قوّة الجند والعسكر (للقمع والترهيب).

وبدلًا من أن يصبح أبناء هذا المجتمع قوّةً عظيمةً بفعل اتّحادهم، ليقدروا على استخراج الثروات الهائلة في الأرض، من أجل رفاههم وتكاملهم، صاروا عمّالًا عند شخص واحد يكدّس الثروة لنفسه، ويخزّن الكنوز لولده، ويفسد في الأرض لملذّاته وأهوائه.

واستحكم النظام الملكيّ وضرب بجذوره في أرض الإنسانيّة ردحًا طويلًا من الزمن، حتّى صار مجرّد التفكير بشرعيّته أو فائدته أبعد ما يكون عن أحلام الناس أو عقول أهل الفكر. هذا بالرغم ممّا شهدته البشريّة في ظلّ حكومات الملوك من أبشع الحالات والأوضاع، وكأنّ الناس أغنام لا يدرون ما سيُفعل بهم.

تجربة الدولة في الغرب

إذا كان ما نعيشه اليوم في عالمنا الإسلاميّ بالخصوص نتيجة ما صنعته الأيادي الآثمة للغرب في ظلّ نومنا المديد، فإنّ التحوّلات الكبرى التي جرت في تلك الجهة من العالم قد تركت بصماتها الواضحة على نظرتنا ونظرة البشريّة عمومًا إلى السلطة السياسيّة ومفهوم الحكومة والدولة.

لقد كان العالم الغربيّ على موعد مع سلسلة مهمّة من التفاعلات الاجتماعيّة الكبرى عقيب احتكاكه الحضاريّ مع العالم الإسلاميّ، وخصوصًا جرّاء الحملات الصليبيّة، وأفضت هذه التفاعلات إلى إعادة تشكيل السلطة وتوزيع القدرة في القارّة الأوروبيّة، أعقبها قيام الدولة القوميّة، التي تعطي وزنًا جديدًا للجماهير. وقد اضطرّت الصراعات المصيريّة، أصحاب السلطة من الملوك والأباطرة إلى التخلّي عن قسم مهمّ من امتيازاتهم، لصالح قوًى أو مؤسّسات احتاجت إلى إشراك عدد إضافيّ من أبناء المجتمع بالغنائم والثروات، وبتبعها بالسلطة والقرار.

ولا شكّ في أنّ من شأن هذا الأمر أن يحطّم هيبة الملكيّة وقداستها، ويفتح الباب أمام طرح الآراء حول شرعيّتها وفائدتها.

من الصعب اختصار هذه المرحلة الدمويّة التي أفضت إلى ظهور الدولة القوميّة ببضعة سطور. لكن يمكن استخلاص أهمّ إنجازاتها على صعيد المصلحة العامّة بعدّة كلمات معبّرة؛ وهي أنّ ما حصل من انتقال للسلطة إنّما جرى في دوائر ضيّقة مع عناوين برّاقة، فقد تشكّل نظام ملكيّ بلباس حكومة الشعب الديمقراطيّة، أثبتت تجاربه أنّه لا يعبأ بالناس، ولا يتورّع عن سحق حقوقهم المشروعة كلّ حين.

فالصراع القديم بين الملك والرعيّة - والذي كان يتّخذ في بعض الأحيان منحى الثورة - حول الموارد والإمكانات، انتقل إلى صراع عبر المؤسّسات الأساسيّة، والتي يحتكر قراراتها كبار التجّار وأصحاب الثروات. وأصبحت الدولة الجديدة سلطة الشركات الكبرى التي تدير مصالحها من خلال مؤسّسات حكوميّة ذات عنوان ديمقراطيّ شعبيّ.

ولا شكّ في أنّ التغيّرات في النظام السياسيّ الغربيّ قد أدّت إلى حصول الناس على مكتسبات لم يكونوا يحلمون بها في عصور الأباطرة والملوك. لكنّ حصّة الأسد في كلّ هذه المكتسبات، كانت من نصيب طبقة محدودة استأثرت بمراكز القرار وتوجيه السياسات الكبرى للبلاد بحسب ما تمليه مصالحها ومنافعها.

يكفي النظر إلى الولايات المتّحدة - التي تعتبر أهمّ دولة ديمقراطيّة في العالم - حتّى نرى نتيجة هذه التجربة الشعبيّة. فإنّ أكثر من ثمانين بالمئة من الثروة العامّة فيها هي ثروة موروثة. ويمتلك أقلّ من عشرة بالمئة من سكانها ما يفوق الثمانين بالمئة من الثروات. ومثل هذه الفجوة الهائلة لم تكن وليدة طفرة اقتصاديّة طارئة، وإنّما كانت عبارة عن مسيرة هذا المجتمع، وكلّ المجتمعات المدّعية للحكومات الشعبيّة منذ بدايات تشكّلها. وهذا ما يمكن أن نسمّيه بالاستبداد المقنّع. والقناع هو الديمقراطيّة، والمستبدّ هو الأقلّيّة التي عرفت كيف تستخدم وسائل الإعلام ومؤسّسات التربية وصناعة الثقافة لتوهم الشعوب بحقّ تقرير المصير.

إنّ من درس نتائج الحرب العالميّة الأولى على إمبراطوريّة مترامية كبريطانيا، يعلم حجم التبعات المأساويّة على البريطانيّين أنفسهم، ليس فقط على مستوى الأرواح، بل ما تبعها من تدهور الحالة الاقتصاديّة في الفترة التي تلتها، وسوء الأوضاع المعيشيّة لأغلب المواطنين؛ حيث

شهدت البلاد العديد من المظاهرات العارمة والاضرابات المتّصلة. ومن كان يشاهد تلك الأوضاع، يقطع بأنّه من المستحيل أن يتمكّن شعب هذا البلد من الدخول في حرب ثانية أشدّ وطأةً، وبعد مدّة لا تتجاوز العشرين سنة. لكن ماذا حدث؟ وكيف استطاعت الأجهزة الإعلاميّة - التي لا نحتاج إلى الكثير من الوقت حتّى نكتشف انتماء من يديرها - صناعة رأي عامّ مؤيّد للمشاركة في حرب عالميّة كبّدت البلاد خسائر لا تُحصى.

الأمر نشهده اليوم في الولايات المتّحدة التي تستطيع الزمرة الحاكمة فيها - التي هي وليدة الزواج المخفيّ بين السلطة السياسيّة والمصانع الحربيّة - من إشعال أيّ حرب في أيّ وقت تريد. وتجرّ معها مئات الآلاف إلى مصيرهم المشؤوم.

لا شكّ في أنّ الثقافة المادّيّة التي تمجّد الثروة وجمع المال هي البنية التحتيّة للنظام الرأسماليّ الديمقراطيّ، وهي التي توفّر للأغنياء فرصةً سهلةً لتداول السلطة ضمن خدعة اللعبة الديمقراطيّة. أمّا السياسات العامّة، والتوجّهات الاستراتيجيّة، والمسار الأصليّ للبلاد، فلا يمكن أن تخرج عن إرادة الرأسماليّين الكبار. ويترك لجماهير الشعب مجموعةً من القضايا التي يتمّ إشغالهم بها من أجل أن يشعروا بأنّهم يعيشون في ظلّ ديمقراطيّة هي أفضل نظام سياسيّ متصوّر. وغالبًا ما كنّا نسمع مقولةً يطلقها الأمريكيّون أنفسهم حول بلدهم عن كونه الأفضل على وجه البسيطة وإن لم يكن جيّدًا تمامًا!

إنّ تشوّه مفهوم الدولة يرجع بالدرجة الأولى إلى طبيعة توقّعات الشعوب من الدولة نفسها. وإنّ من شأن انحصار معنى الحياة الدنيا بالأمور والحاجات المادّيّة أن يجعل الكفاح السياسيّ محدودًا في إطار تحقيق بعض المكتسبات المادّيّة. ولا شكّ في أنّ الشركات الكبرى

ستكسب مثل هذه المعركة دومًا لأنّها الأكثر قدرةً على إيهام الشعوب بفائدة مشاركتهم في اللعبة التي يديرونها. فالديمقراطيّة الغربيّة، خصوصًا، لم تعد صراعًا بين الأكثريّة التي رفعت شعار نحن الـ«٩٩ ٪» وأصحاب القرار، بل تحوّلت إلى لعبة تُدار من قبل الشركات التي تمسك بالقرار. ومن المعلوم سلفًا كيف ستكون نتائج مثل هذه اللعبة.

تتصوّر الطبقة الفاحشة الثراء في العالم الغربيّ أنّها تستطيع أن تبقى في موقعها الاستبداديّ طالما أنّها لن تسمح بتدهور الأوضاع إلى حدّ الكارثة، وطالما أنّها ترمي بفُتاتها إلى الأغلبيّة الشعبيّة كلّما دعت الحاجة. لكن هل ستتمكّن من إدارة اقتصادها بصورة ناجحة؟

فلسفة الدولة في الإسلام

إنّ إدراك مفهوم الدولة وضرورة وجودها بحسب الرؤية الإسلاميّة، لا يتحقّق إلّا بمعرفة مجموعة من المبادئ العقائديّة العميقة. ولأنّ الدولة ظاهرة اجتماعيّة من إنتاج البشر، فينبغي البدء من دراسة فلسفة وجودهم الاجتماعيّ، وتحليل معنى احتياجهم لبعضهم البعض احتياجًا يكاد العيش الإفراديّ معه يكون مستحيلًا!

إنّ سلسلة الحاجات المادّيّة والمعنويّة للإنسان، والتي لا يمكن إهمالها أو تجاوزها، تضطرّه للبحث عن مصادرها ومنابعها. ويتّضح لنا أنّ هذا الاضطرار يسوق إلى اضطرار آخر للعيش الاجتماعيّ، حيث تتأمّن هذه الحاجات في ظلّ التعاون والتبادل. وهكذا تتشكّل التجمّعات وتتطلّب تنظيمًا خاصًّا يحفظها، ويحفظ معها عمليّة تأمين حاجة أفرادها.

هذا الاحتياج والاضطرار، إنّما نشأ من طبيعة الخلقة الإلهيّة والتكوين الغريزيّ للبشر؛ فهم والحال هذه مضطرّون، بحكم أصل خلقتهم وطبيعتهم، إلى الاجتماع والعيش ضمن جماعات. ممّا يعني أنّ المشيئة الإلهيّة اقتضت أن يكون الإنسان مدنيًّا بالاضطرار والطبيعة (الطبع).

ومن المعلوم أنّ كلّ ما يريده الله تعالى إنّما يكون لأجل حكمة بالغة وغاية سامية، توصل كلّ مخلوق إلى سعادته وكماله، وإنّ التخلّف عن إرادته لا يعقبه سوى السقوط في لجّة الضياع والحرمان. فالحياة الاجتماعيّة أصل ضروريّ لوصول الإنسانيّة إلى كمالها وأهدافها التي حدّدتها الحكمة الربّانيّة البالغة.

ولـمّا كان الأمر نابعًا من حكمة الربّ وتدبيره، وجب أن نبحث حول الحكمة في الخلقة وفي أسرارها. فإنّ الله تعالى لـمّا خلق الخلق أراد لهم أن يُظهروا عظيم قدرته وعلوّ شأنه، من خلال الإبداع والقدرة التي سيجريها على أيديهم، فيما لو اتّبعوا إرادته وعملوا بشريعته. فخلق السموات السبع ومن الأرض مثلهنّ، وجعلهنّ محالّ إظهار خلافة الإنسان وحسن تدبيره وعظيم إبداعه، ليكون المثل الأعلى للربّ المتعالِ في كلّ العوالم.

فصلاح الأرض وعمارتها، وإخراج كنوزها وخيراتها – لا مجرّد ذهبها وفضّتها – إنّما يتحقّق فيما لو تضافرت جهود البشر جميعًا، واتّحدت قواهم، واجتمعت طاقاتهم للقضاء على الظلم وإعطاء كلّ ذي حقّ حقّه من الإنس والجنّ والسموات والأرضين. ولا يمكنهم ذلك إلّا إذا أنشؤوا حكومةً واحدةً تمثّلهم جميعًا وتنسّق بين جهودهم بصورة كاملة، وتعبّر بصدق عن تطلّعاتهم، وتبني مؤسّسات تستفيد من قدراتهم وتتبنّى إبداعاتهم، دون أن يعرض بهم أيّ ظلم أو حيف. فهي حكومة للشعب، وليس فقط من الشعب. حكومة يؤسّسها الناس، ويُعملون فيها كلّ طاقاتهم مجتمعةً ومتفاعلةً، من أجل جعل الأرض محلًّا لظهور عظمة الله وعجائب آياته.

فالمثل الأعلى للحكومات هو إنشاء الدولة التي تكون مؤسّساتها أفضل وسيلة لتفعيل جميع القابليّات الكامنة، وتوجيه الطاقات الفاعلة نحو الأهداف السامية. ولكي يتحقّق مثل هذا الحلم، يجب أن تتخلّص هذه الحكومات من كلّ المعارضات والعوائق التي تمنع من بناء المؤسّسة الشعبيّة، وعلى رأس تلك الموانع توجّه الناس إلى طلب الدنيا والرئاسة والتفاخر والمادّيّات، الذي يمثّل الأرضيّة الخصبة لتشكّل الحكومات الطاغوتيّة والاستبداديّة. وعلى الدولة الشعبيّة أن تسعى لإرساء دعائم

الثقافة المعنويّة التي تدفع الناس للتكامل في ظلّ التنافس الإيجابيّ الذي لا يوجد فيه إلّا الرابحون. فتتحرّك الطاقات في قناة واحدة نحو آفاق أعلى وأرقى. ويحتوي الإسلام على العنصرَين الأساسيَّين لتحقيق هذا الهدف الأسمى: (١) عنصر القضاء على النزعات المادّيّة المنحطّة؛ و(٢) عنصر التوجّه إلى الروحانيّة الصافية والقيم السامية.

إنّ الدولة، بحسب هذا المنظور، عبارة عن آلة عظيمة بيد الشعب، تعمل وفق نظام الحكمة الربّانيّة المستودعة في الدين وشريعته، من أجل القضاء على جميع الموانع التي تقف أمام حركة البشر نحو كمالهم اللامتناهي.

وفي المقابل، لو سقطت مؤسّسات الدولة الأساسيّة بيد القوى المستبدّة، سواء كانت داخليّةً أو خارجيّةً، ولم يتمكّن الناس من استعادتها، فإنّ هذه القوى لن تتوقّف حتّى تتمكّن من تغيير البنية الاجتماعيّة الثقافيّة لمصلحتها. ويعني ذلك صيرورة جميع المؤسّسات، التي يُفترض أن تكون في خدمة الإرادة الشعبيّة وحركتها التقدّميّة، مؤسّسات تعمل من أجل مصلحة أفراد معيّنين لا همّ لهم سوى شهواتهم الرخيصة وأطماعهم الدنيّة. وإذا أراد هذا الشعب المنكوب استرجاع حقوقه، فلا مناص له سوى الثورة، نظرًا لاستحكام بنية النظام الطاغوتيّ وتجذّره. وفي حال توقّفت هذه الثورة عند الشكل الخارجيّ للنظام السياسيّ، ولم تسر إلى عمق بنيته التحتيّة، التي تشكّلت بفعل غياب الإرادة الشعبيّة، فإنّ نظام الاستبداد سرعان ما يعود، وهذه المرّة على حصان الثوّار أنفسهم. فالتحرّر من أغلال النظام الطاغوتيّ يستلزم استمرار الثورة، لتطال جذور الطغيان وأسبابها، ونعني بها تلك الثقافة التي توغّلت في أعماق النفوس الخاملة والقلوب الراكدة. ولهذا، يجب أن تصبح الحركة التقدّميّة المستمرّة

جزءًا أساسيًّا من الثقافة الثوريّة على صعيد المجتمع ككلّ. وبدون رسم الأهداف الكبرى، يصبح من المتعذّر إقناع الجماهير بضرورة الاستمرار بالعطاء، والتواجد في الميادين والمشاركة الفاعلة. ولهذا، نلاحظ كيف أنّ الإمام الخميني، وبعيد انتصار الثورة الإسلاميّة في إيران، أعلنها ثورةً مستمرّةً حتّى قيام الإمام المهديّ عجل الله تعالى فرجه. وبربطه بين الثورتَين: الأولى التي قامت ضدّ الظلم المحلّيّ، والثانية التي ستكون من أجل القضاء على الظلم العالميّ، رسم الإمام مسيرةً دؤوبةً للثوّار، وأعدّهم للأيّام الآتية بما تتطلّبه من مسؤوليّات وتضحيات.

إنّ القضاء على النظام السياسيّ الفاسد، والتحرّر من سطوته، يمثّل الخطوة الأولى نحو بناء الدولة الشعبيّة بمعناها الإسلاميّ. ومن الطبيعيّ أن تكون عمليّة بناء مؤسّسات مثل هذه الدولة تدريجيّةً، بعد غياب الإرادة الشعبيّة طويلًا عن مسرح الحياة الاجتماعيّة الفاعلة. وسوف تخضع هذه التجربة للعديد من التفاعلات الناشئة من نقصان الوعي وقلّة الخبرة وتأثيرالأعداء، ولكي تجري هذه العمليّة ضمن سياق زمنيّ تكامليّ، يشترط امتلاكها لعنصر التقدّم المحوريّ والاستمراريّة على خطّ واحد. وهذا العنصر هو الذي نعبّر عنه بالقيادة الربّانيّة التي تكون قد قطعت، على الصعيد الذاتيّ، جميع مراحل التكامل. فما لم يكن القائد أمّةً في رجل، يصعب أن يأخذ بيد شعبه ليصبح أمّةً. قال الله تعالى بشأن إبراهيم الذي جعله للناس إماما: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ . هنا بالتحديد يمكن للقائد أن يقف في خطّ النهاية، ويمدّ يده الأخرى إلى جماهير الشعب الطامحة، ليعبر بها منعطفات التغيير في عمليّة ثوريّة مستمرّة.

ففي البداية، يكون الشعب بتطلّعاته وآماله أكبر من الدولة – بمؤسّساتها الفتيّة – وإذا ما تمكّن من إكمال عمليّة البناء والعمارة، فربّما

يصل في الفاعليّة والمشاركة إلى حيث تكون الدولة مظهر إرادته التامّة. هناك تبدأ مسيرة بناء الدولة بمؤسّساتها الكبيرة التي تفوق قدرة وإرادة أبناء الشعب!

وهكذا نخلص إلى أربعة أنواع من الدول:

١. دولة خاضعة لإرادة المستبدّ (الذي سلب الشعبَ إرادته).

٢. دولة أصغر من الشعب (الذي أسقط النظام الاستبداديّ).

٣. دولة مساوية لحجم الشعب (بفعل الحراك الاجتماعيّ والمشاركة الواسعة).

٤. دولة أكبر من الشعب (تتحقّق بعد المرحلة الثالثة).

وإطلاق معنى الدولة على حكومة الطواغيت إنّما يكون من باب التسامح في التعبير. لأنّ أصل تشكّل الدولة مبنيّ على حقّ الشعب في تقرير مصيره.

ومن الطبيعيّ أن تكون الدولة، في مرحلة ما بعد إسقاط النظام الطاغوتيّ، أصغر من الشعب، حيث تخضع لطبيعة التوقّعات الشعبيّة المحدودة باسترجاع الحقوق المسلوبة، ولا تتعدّاها إلى آفاق الإسلام الواسعة.

فإذا استمرّ الشعب في نضاله، وآمن بدولته، واعتبر نفسه مالكًا وصاحبًا لها، فقد يتمكّن من الانتقال إلى بناء مؤسّسات تضاعف حاصل نتاج مشاركته فيها. وهذه هي الفلسفة التي قامت عليها المؤسّسات العامّة.

إنّ المحافظة على العامل الجوهريّ لبناء الدولة الشعبيّة، وهو الحرّيّة والاستقلال، هي التي تضمن بقاء شعلة الثورة متوقّدةً. فما كان علّة الوجود سيكون علّة البقاء؛ لاستحالة انفكاك المعلول عن علّته. والشعب الذي يبقى وفيًّا لقائده الذي حرّره، لن ينفكّ عن مسيرته، ما دام هذا القائد وفيًّا لمبادئه، وممثّلًا صادقًا لتطلّعاته وأهدافه. ولهذا، فإنّ سعي أعداء الثورة ينصبّ بالدرجة الأولى على سلب هذا الاستقلال، من خلال كسر إرادة الشعب المتحرّر. ولأجل سلب الاستقلال، يتّبع أعداء الشعب الأساليب والمخطّطات التالية:

١. فصل الشعب عن زعيمه الذي قاد حركته التحرّريّة.

٢. فصل الشعب عن مبادئه الثوريّة وقيمه النضاليّة.

٣. السعي لإفشال مشاريع دولة الشعب لتثبيط عزيمته.

٤. محاولة جعل الشعب يدفع ثمنًا باهظًا للتحرّر والاستقلال.

وكلّ هذه المخطّطات إنّما تهدف إلى رسم مسير آخر، ينحرف شيئًا فشيئًا في المسير التقدّميّ (الذي يكون نتاجًا حتميًّا للاستقلال والحرّيّة)، أو إلى دفع الشعب لاختيار مسيرٍ رجعيّ. وفي كلا الحالَين، لن يمرّ وقت طويل حتّى يفقد هذا الشعب استقلاله، بإعراضه عن بناء تجربة تقدّميّة رائدة تؤمّن عزّته وكرامته.

وفي تجربة إيران الثورة، نجد كيف أنّ أعداءها ركّزوا جهودهم على اتّهام قائدها بالدكتاتوريّة، حينما لم يجدوا أيّة تهمة أخرى (كتهمة نهب المال العامّ، والمحاباة، والجهل، وانعدام الخبرة، وغير ذلك). وقد شاهدنا فصول هذه الحملة المستمرّة على جميع الصعد، ومن الطبيعيّ

أن يكون الجاهلون أوّل ضحاياها، هؤلاء الذين لم يُتعبوا أنفسهم بمطالعة سيرة حياة هذا القائد العظيم لمسيرة الحرّيّة والاستقلال. أمّا الحروب التي يقرع طبولها الاستكبار، ويمارس معها كلّ أنواع الحظر والحصار، فهي الرسائل التي يبعث بها لكلّ الأحرار بأنّ ثمن الحرّيّة باهظ جدًّا.

ليست الدولة سوى مجموع المؤسّسات التي يُفترض أن تكون الوسيلة الأمثل للوصول إلى الأهداف. وعلى هذا الأساس، يمكن وضع سلّم لقوّة الدولة وضعفها. فانعدام المؤسّسات يعادل الصفر على هذا السلّم، حيث لا يكون للشعب دور أساسيّ في تقرير مصيره. وما تحت الصفر يدلّ على أنّ إرادة الشعب مغصوبة مسلوبة. وفي المؤشّر الإيجابيّ تزداد قوّة الدولة كلّما ازدادت مشاركة المواطنين قوّةً وفاعليّة. فعلى سبيل المثال، إذا كانت السلطة التنفيذيّة منتخبةً من قبل الشعب، يُتوقّع أن تكون أكثر تمثيلًا للإرادة الشعبيّة العامّة، ممّا لو تمّ تعيينها من قبل هيئات محدّدة. وكلّما ازدادت الرقابة الشعبيّة، وكان بإمكان المواطنين التعبير عن مدى رضاهم أو سخطهم على أداء حكومتهم، وكان مؤشّر الرضا والسخط الشعبيّ ذا دخالة كبرى في بقاء الحكومة أو استقالتها، فإنّ قوّة الدولة ستزداد بالتبع. أمّا الحالة المثلى للمؤسّسة الشعبيّة فهي التي تحقّق في أدائها التعبير الكامل عن الإرادة العامّة، وتسمح لأيّ مواطن أن يقدّم خدماته فيما لو أراد. وأرقى منها: المؤسّسة التي يشارك فيها جميع الناس رغبةً وطواعيةً. ففي هذه الحالة يكون الجهاز التنفيذيّ للبلاد أشبه بشركة كبرى، فيها لكلّ مواطن أسهم بحجم طاقته وإمكاناته، يستثمرها في المشاريع التي يشارك في صياغتها وإعدادها كذلك. فالجميع مشارك في التخطيط واتّخاذ القرار والعمل والرقابة.

وفي السلطة التشريعيّة، فإنّ كلّ القرارات والقوانين تُتّخذ وتصدر، بناءً على المشاركة العامّة، بالتصويت حيثما ينبغي ذلك. أمّا النوّاب فيكون دورهم طرح النقاط، وتفعيل الحوار، وبيان أبعاد القضيّة للناس، لكي يتمكّنوا من المشاركة في اتّخاذ القرار عن بيّنة واطّلاع! النوّاب يتحاورون، لكنّهم يفسحون المجال لتلقّي جميع المقترحات من خارج المجلس النيابيّ، ضمن آليّة واضحة وسهلة. أمّا القرارات النهائيّة فإنّها تصدر عن الشعب كلّه!

إنّ انخراط جميع أهل العالم في عمليّة القضاء على الظلم، بكلّ أشكاله، هو من الأهداف البعيدة للدولة في الإسلام. ولكي يتحقّق الأمر، يجب أن يمتلك الناس الوعي المطلوب فيما يتعلّق بحقوق جميع الموجودات، بالإضافة إلى سعي الجميع ضمن حركة منظّمة تضاعف من نتاج وفعالية مساعيهم أضعافًا كثيرة.

معالم الدولة الإسلاميّة

يفصّل الإمام الخامنئي في كلام له المعالم الصحيحة لتهيئة بيئة تقوم الأمّة الإسلاميّة فيها فيقول:

الحلقة الأولى هي الثورة الإسلاميّة، وبعدها تشكيل النظام الإسلاميّ، ثمّ تشكيل الدولة الإسلاميّة، ليأتي بعدها تشكيل المجتمع الإسلاميّ، ثمّ تشكيل الأمّة الإسلاميّة، هذه سلسلة مستمرّة ذات حلقات متّصلة ببعضها البعض.

المقصود من الثورة الإسلاميّة – والتي هي الحلقة الأولى – هي الحركة الثوريّة؛ وإن كانت الثورة بمعنًى آخر شاملةً لجميع المراحل. نقصد هنا بالثورة الإسلاميّة، تلك الحركة الثوريّة والنهضة الثوريّة، التي تسقط النظام الرجعيّ والقديم والفاسد والتابع وتخلق الأرضيّة المناسبة لقيام النظام الجديد.

الحلقة التالية: هي النظام الإسلاميّ، وأعني به هنا، الهويّة الكلّيّة ذات التعريف المحدّد والتي يختارها البلد والشعب وأصحاب الثورة – والذين هم الناس – بالنسبة لنا، فقد اختار شعبنا الجمهوريّة الإسلاميّة، أي النظام الذي تنبثق حاكميّة الشعب فيه من الإسلام ويتوافق مع القيم الإسلاميّة. ونحن قد عبرنا هذه الحلقة. المقصود بالدولة الإسلاميّة هو أنّ هناك دستورًا وقوانين أصليّة ومؤسّسات وبُنى إداريّة للبلاد قد تحدّدت على أساس ما وجد في مرحلة تعيين النظام الإسلاميّ. هذه المجموعة من المؤسّسات الإداريّة هي الدولة الإسلاميّة. وليس المقصود هنا بالدولة السلطة التنفيذيّة (الحكومة) فقط، بل مجموع الأجهزة الإداريّة في البلاد والتي يلقى على عاتقها مهمّة إدارة البلاد، النُّظم الإداريّة المختلفة في البلد.

الحلقة التي تليها هي المجتمع الإسلاميّ، وهي مرحلة أساسيّة وشديدة الأهمّيّة بعد قيام الدولة الإسلاميّة، فإنّ مسؤوليّتها والتزامها يكمنان في تحقيق المجتمع الإسلاميّ.

ما هو المجتمع الإسلاميّ؟

هو المجتمع الذي تتحقّق فيه المثل العليا الإسلاميّة والأهداف الإسلاميّة والآمال الكبرى التي يرسمها الإسلام للبشريّة. مجتمع عادل، مفعم بالعدالة، مجتمع حرّ، يكون للناس فيه دور وتأثير أساسيّ في إدارة البلاد وبناء مستقبلهم وتقدّمهم. مجتمع ذو عزّة وطنيّة واكتفاء وطنيّ، مجتمع يتمتّع بالرفاهية وخالٍ من الفقر والجوع، مجتمع متقدّم في جميع الابعاد – تقدّم علميّ، وتقدّم اقتصاديّ، وتقدّم سياسيّ – وأخيرًا، مجتمع لا

يعرف السكون، بدون ركود، بدون توقّف، وفي حال مسير دائم إلى الأمام، هذا هو المجتمع الذي نسعى له ونرغب به.

هذا المجتمع لم يتحقّق حتّى الآن، ولكنّنا نسعى جاهدين لتحقيق هذا المجتمع، فإذًا، أصبح هذا هو هدفنا الأساسيّ والمهمّ والوسطيّ.

لماذا نقول الوسطيّ؟ لأنّه عندما يتشكّل هذا المجتمع، فإنّ أهم مسؤوليّاته أن يتمكّن الناس، في ظلّ هكذا مجتمع وهكذا حكومة وهكذا أجواء، أن يصلوا إلى الكمال المعنويّ والكمال الإلهيّ، حيث ﴿مَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُوْنِ﴾، أن يصل الناس إلى عبوديّة الله. لقد فُسِّرت «ليعبدون» بـ«ليعرفون». وهذا لا يعني أنّ «عَبَدَ» تعني «عَرَفَ» وأنّ العبادة تعني المعرفة، كلّا، بل تعني أن العبادة بدون المعرفة لا معنى لها، ليست ممكنةً وليست عبادةً. بناءً على هذا، فإنّ المجتمع الذي يصل إلى العبوديّة لله، يكون قد وصل إلى المعرفة الكاملة بالله ووصل للتخلّق بأخلاق الله، وهذا هو نهاية الكمال الإنسانيّ، وعليه فإنّ الهدف النهائيّ هو ذلك الهدف، والهدف الذي قبله هو إيجاد المجتمع الإسلاميّ، والذي هو هدف كبير جدًّا وعال جدًّا.

حسنٌ، عندما يوجد هكذا مجتمع ستتحقّق أيضًا الأرضيّة لإيجاد الأمّة الإسلاميّة أي توسّع هذا المجتمع وتمدّده، وهذه الآن مقولة أخرى وبحث آخر[1].

إنّ قيد الإسلام في مفهوم الدولة يدلّ على أهمّيّة الانطلاق من المبادئ والقيم الإسلاميّة، والتي تكون العدالة محورها، وتدور الفضائل فيها مدارها. والعدل يعني رعاية حقوق كلّ الكائنات، بشرًا وحيوانات ونباتات وجمادات. ومعنى الدولة الحقيقيّ يستلزم استثمار كلّ الطاقات البشريّة لأبنائها، فاعلةً كانت أو كامنة، على طريق التحرّك نحو الهدف المنشود.

ليس من مذهب سوى الإسلام يمتلك الخطّة الشاملة للقضاء على الظلم وإقامة العدل الشامل، وذلك لأنّ إعطاء الحقوق ومنع التعدّي يستلزم معرفة حدّ كلّ شيء، وإنّما حدّ الأشياء بحسب موقعها ومرتبتها عند الله تعالى، ولا يمكن لأيّ مخلوق أن يعرف حدود الكائنات بالنسبة

(١) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ١٨/١٠/٢٠١١.

إليه سبحانه، ما دام غير محيط بمقام ربّه. لهذا، لم يكن سوى الله من عنده علم تعيين كلّ كائن ضمن دائرة الوجود العامّ، وتحديد موقعه على سلّم درجاته. وقيمة الإنسان لا تتوقّف عند معرفة القواعد العامّة للحدود والحقوق التابعة لها، بل تتطلّب قدرةً على تحديد مصاديقها في الخارج، وفي الالتزام بمقتضى العدل واجتناب أيّ نوع من التعدّي.

إنّ حقّ العالم الربّانيّ عظيم جدًّا، لأنّ له المنزلة الرفيعة عند الله، وهو أفضل ناطق عَن ربّه، وأعلى مظهر لكماله، والأولى في بيان إرادته وتربية الناس على عبوديّته. ويجب على الإنسان أن يتعرّف على هذا العالم الربّاني ويقدّره ويعظّمه بمقدار منزلته عند الله. فلو عظّمه بمقدار ما، ثمّ عَظّم شخصًا آخر، يقلّ عنه رتبةً عند الله، بنفس المقدار، فإنّه يكون عندها ظالمًا. لأنّ المساواة بين العظيم والأقلّ عظمةً ظلم وتعدّ! ومثل هذا الظلم لا يُترك دون عقاب. وأسوأ ما فيه، ما يجلبه من فساد على العالم كلّه. وقد أشير في كثير من الأحاديث والروايات إلى أنّ الظلم يتسبّب باهتزاز العرش الذي هو عبارة عن نظام العالم.

ومهمّة الدولة الإسلاميّة، في مثل هذه الحالة، أن تعين الناس على تشخيص العلماء الربّانيّين، وإنزالهم منازلهم التي عيّنها الله لهم، لأنّهم يمثّلون أفضل الطرق والوسائل الموصلة إلى الأهداف. وتعظيمهم، بمقتضى الحال، يعني الاستفادة القصوى منهم، واتّباعهم في الرأي، وعدم تفضيل غيرهم عليهم. وقد جاء أنّ العلماء حكام على السلاطين، وهي إشارة إلى قيمة العلم المحوريّة.

لا شكّ في أنّ وصول المجتمع الإسلاميّ إلى هذا الوضع الممتاز يحتاج إلى مراحل عدّة، تتبدّل معها القيم. فتعظيم العالم ورفعه فوق غير العالم، لا يحصل إلّا بعد أن يصبح العلم الحقيقيّ عند النَاس أشرف وأولى من جمع المال والسلطة والجاه والشهرة والشهوات. فها هنا ثورة قيميّة

شاملة، يجب أن تكون ضمن البرامج الأساسيّة للدولة الإسلاميّة، وإلّا وقع الظلم وعمّ الجور.

إنّ المسؤول التنفيذيّ في أيّ مشروع، عندما يستبعد العالم الخبير عن عمله، لا يكون قد ارتكب ظلمًا بحقّ المشروع فحسب، بلَ يكون قد شرّع باب ظلم العلماء في أماكن أخرى. وعندما يُظلم العالم فمعنى ذلك أنّ العلم سيُظلم. ومعنى ظلم العلم هو استبعاده كقيمة أساسيّة ومحوريّة في العمل والتحرّك. ويؤدّي ذلك إلى أن يسود الجهل ويحكم، فيجلب وراءه جميع الشرور والرذائل.

إنّ عدم تفعيل الطاقات الإنسانيّة الكامنة هو ظلم عظيم، ولعلّه المقصود من وراء معنى الظلم. وإنّ طريق هذا التفعيل إنّما يتحقّق عندما يسير البشر على طريق إصلاح العالم. ولهذا، لو تركنا إنسانًا واحدًا بعيدًا عن هذا العمل والمشاركة في الإصلاح، نكون قد سمحنا بظلمه. ولا شكّ في أنّ الأوضاع الروحيّة والنفسيّة التي ستسود في المجتمع المثاليّ، ستشكّل بيئةً رائعةً يشتاق فيها الناس جميعًا ويتنافسون على طريق الفضائل. وكما يشعر الناس بالحرمان في أيامنا عندما تكون معيشتهم تحت خطّ الفقر، فإنّ عالم الغد سيشهد ظاهرةً مشابهةً من المشاعر فيما لو كان الحرمان والافتقار في عالم المعنويّات والكمالات.

الهدف الأعلى للدولة إحراز المشاركة الشعبيّة الكاملة الشاملة. والهدف الأعلى للإسلام توجيه الدولة الشعبيّة نحو الأهداف العليا. وعندما يتبنّى الناس مبادئ الإسلام عن وعي وبصيرة، ويتمكّنون من بناء دولتهم الشعبيّة، فإنّ طاقاتهم ستتّجه نحو عمارة الأرض وتبديلها إلى جنّة، تظهر فيها عظمة القدرة الإلهيّة بإحدى درجاتها، هناك ستُفتح أبواب السماوات، ويسعى البشر للنفوذ فيها بحثًا عن مظاهر العظمة الكبرى.

يتطلّب تحقيق الهدف المنشود، إذًا، جهودًا جبّارةً، ولا يمكن ذلك إلّا باجتماع الناس كلّهم على ذلك. وهنا تكمن قيمة وأهمّيّة الدولة الشعبيّة الواقعيّة. أمّا السعي الجماعيّ نحو الهدف، فإنّه يستلزم تشكّل قناعة راسخة بالهدف ومتعلّقاته، وهنا يأتي دور الإسلام كدين ومنهاج. فأن يتّجه الناس كلّهم نحو أهداف تعلو على الدنيا وما فيها، لهو دلالة على تحوّل جوهريّ في نفوسهم، وتغيّر جذريّ في منظومتهم القيميّة وثقافتهم.

قائد هذا المشروع اليوم يحمل همّ القيم بيد، وهمّ الدولة الشعبيّة بيد أخرى. ويعارضه، بشكل أساسيّ، جهل الناس بحقيقة الإسلام ومعنى الدولة، الأمر الذي يسمح للمستغلّين والمتآمرين أن يستخدموا الجاهل لتحقيق مآربهم والتعطيل على القائد. أمّا صناعة هذه المعرفة فهي من أشقّ الأعمال وأحمزها. والذي يزيد الطين بلّةً هو انخداع الناس بأشخاص عُرفوا في الدنيا بأنّهم بناة الدولة الشعبيّة، المسمّاة بالديمقراطيّة، وهم أشدّ الناس عداءً للدين. وحينما تتطلّع معظم الشعوب المسلمة إلى النظام الشعبيّ، وتسعى للتحرّر من الاستبداد، فإنّ الجهل بمنظومة القيم الدينيّة من جهة، والتجربة الغربيّة الماثلة أمامها من جهة ثانية، لن يتركا لها فرصةً مناسبةً لاستكشاف الرؤية الإسلاميّة الأصيلة. اللهمّ إلّا إذا استطاع علماء الإسلام أن:

١. يقدّموا تجربةً رائدةً في الحكم والإدارة.

٢. يكشفوا عن زيف الغرب وخداعه.

٣. يستنبطوا الرؤية الإسلاميّة الكاملة.

أمّا الأوّل، فإنّه يسير قُدُمًا، ولو بخطوات متباطئة؛ وأمّا الثاني، فلن يصعّب الغرب عليهم ذلك، نظرًا لاستكباره واستعلائه وتعثّره وفشله؛ وأمّا الثالث، فإنّه يمثّل التحدّي الأكبر الذي له شؤون وشجون.

في هذا الكتاب، تتمثّل لنا تجربة عالم فقيه وهو يقود هذا المشروع نحو أهدافه الإلهيّة، فنسعى للبحث في طيّات كلماته ومواقفه عن معالم هذا المشروع ومراحله، وعن العقبات التي تواجهه والإنجازات التي تحقّقت بفضل الجهاد الكبير. وفي هذا المعترك الواسع، نشاهد هذا الإمام وهو يعمل ليل نهار من أجل المحافظة على إنجاز سلفه، الإمام الخميني، الذي تمثّل بإحضار الناس إلى الميادين الاجتماعيّة، حسب تعبيره، وإقناعهم بأنّهم أصحاب الدولة الواقعيّون، وأنّهم قادرون على إنجاز المستحيل، ومنه بناء دولة شعبيّة حقيقيّة؛ ومواجهة أكبر عمليّة تضليل وتهويل يمارسها الغرب بإمبراطوريّته الإعلاميّة الأخطبوطيّة، وفي نفس الوقت، دفع أهل العلم لكي يستمرّوا في مساهمتهم، التي لا غنى عنها، من أجل تقديم المنظومة الإسلاميّة الكاملة لإدارة المجتمع الإسلاميّ، انطلاقًا من نهج الإمام الخميني وإنجازاته الكبرى في هذا المجال.

رغم حجم التأييد والتبنّي والانتماء للإسلام في الأوساط الشعبيّة، لكنّ مشكلة الجهل بمعارف الدين والقرآن ما زالت مستفحلةً، ما يمنع من انطلاقة ثورة قيميّة هادرة، تكون بمستوى التحدّيات المفروضة. ولهذا الأمر أسبابه، ومنها:

١. المناهج الحوزويّة التي لم تفرّق بين عرض الدين وعرض الأحكام الشرعيّة.

٢. ضعف مواكبة متطلّبات العصر على مستوى البيان والحاجات والتحدّيات.

٣. تفوّق الغرب في عرض منظومته الفكريّة وثقافته المنحطّة.

٤. غلبة التيّارات التقليديّة المناهضة للإصلاح في الوسط العلميّ.

فاقتصار معظم الجهود في الحوزات العلميّة على تحليل ودراسة الكثير من المسائل المدروسة والمحقّقة، مع ما تحمله هذه التجربة من تركيز

الجهود في قضايا بعيدة عن الحاجات الواقعيّة، يجعلها شبه عقيمة في إنتاج الفكر الذي نحتاج إليه لصناعة الرأي العامّ الإسلاميّ. فإذا كانت جهود معظم الطلبة والمحقّقين تبذل في مناقشة قضايا لا يؤثّر تغيير الآراء فيها على مسار المجتمع ومصيره، فهل سيبقى لديهم متّسع من الوقت للتحقيق بشأن العديد من القضايا التي تحتاج إلى الاجتهاد والبحث والعرض؟

إنّ جهودنا في الماضي كانت منصبّةً على مجرّد كتاب الصلاة والطهارة والزكاة والصوم والحجّ أو على البيع والإجارة على أحسن تقدير، فإنّ قضيّتنا واحتياجاتنا الآن قد باتت شاملةً لكافّة شؤون حياة المجتمع. إنّنا نحتاج إلى فقه بوسعه تلبية مطالب الحكومة والسياسة الخارجيّة والعلاقات الدوليّة وكيفيّة التعامل مع الشبكات الاقتصاديّة العالميّة الكبرى. إنّ قضيّتنا اليوم لم تعد مجرّد أنّ بغلة فلان ابن فلان تحمل متاعًا من مكان إلى آخر، أو مجرّد بيان أحكام البيع والشراء بالنسبة إلى بائع متجوّل. إنّنا نتعامل اليوم مع شبكات اقتصاديّة عالميّة، ضمن ذلك موضوع النفط، وقيمة الدولار، وقضايا التجارة الخارجيّة، والمصادر الطبيعيّة، فهل للإسلام أحكام في مثل هذه القضايا أم لا؟ فلو أجبنا بالنفي لاعتبرنا الإسلام ناقصًا، وهذا غير ممكن. ولكنّنا نجيب بالإيجاب، وعلى ذلك فمن الذي عليه استنباط الأحكام؟[2].

إنّ ظروف مرحلة الثورة، والتوجّه المتعاظم نحو الإسلام خارج حدود بلدنا الإسلاميّ، يستدعي من علماء الدين تمهيد السبيل أمام المجتمع الإسلاميّ، من خلال تحلّيهم بالرؤية الحديثة، وبالاستعانة بالمدد الذي لا ينضب من المعارف الدينيّة، متّبعين في ذلك منهجيّة الفقه التقليديّ والاجتهاد الفاعل الحيّ، وعلى الحوزات العلميّة التساوق مع متطلّبات العالم المعاصر عبر إحداث تطوير أساسيّ، وأن تستهدف في خططها تحقيق الإبداع، والعمل على سدّ الطريق بوجه الالتقاطيّة والغواية بتوظيف الوقت الضروريّ لذلك، وإبراز مباني الفقاهة وأصولها. يجب أن تعيش الحوزات حالةً من الإنتاج الدائم، إنتاج الكتاب، والإنسان العالِم المتديّن، والفكر والرأي الناضج، ممّا لم تنفذ مطالبه[3].

يمكن القطع بأنّ ما قصده الإمام من تأكيده على الفقه التقليديّ، المعروف بالفقه الجواهريّ، لا يعني أن يتحوّل العلماء إلى مقلّدين في

(٢) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ١٩٨٦/٧/٢٠.
(٣) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ١٩٩٠/٥/٣١.

الأصول والقواعد التي يحتاج إليها الفقيه في استنباط الأحكام. لأنّ الفقه الجواهريّ إنّما يعبّر عن روحيّة علميّة خاصّة تقوم على الاعتناء الشديد بالنصّ الدينيّ وظواهر الكتاب والسنّة، ويحول دون إعمال الأهواء والآراء التي لا ينجم عنها سوى البدع والخرافات. هذا هو الفقه الذي يطلق العنان للعقل السليم الظاهر بالأدلّة والبراهين، ليسبح في بحار التعاليم الدينيّة، ويولي أهمّيّةً كبيرةً لجهود العلماء والفقهاء السابقين والمعاصرين، نظرًا لما يتضمّنه من روحيّة الإخلاص والتقوى. ولو روعيت هذه الروحيّة الفقهيّة التقليديّة رعايةً تامّةً، وامتزج بها همّ المجتمع والدولة الإسلاميّة، وخاض الفقيه فيها تجربة العمل والإدارة، لظهر من جرّاء ذلك العديد من الأصول والقواعد، التي ستمنح الفقيه مزيدًا من القدرة على الاستنباط والتحقيق.

على حوزة قم وكافّة الحوزات الأخرى أن لا تبقى بمعزل عن التطوّرات العالميّة، وعلى الذين سيقومون بإدارة شؤون الحوزة أن يفكّروا ويخطّطوا من أجل أن يكون الطلبة على اطّلاع بقضايا وأحداث العالم، لا أن يكونوا منعزلين وبعيدين عن تطوّرات العالم وأخباره، وعن المواضيع العلميّة والاكتشافات الجديدة في المجالات المختلفة، سواء على صعيد العلوم الطبيعيّة أو على صعيد العلوم الإنسانيّة بوجه خاصّ. لماذا؟ لأنّ العلم بالموضوع هو أحد الأركان المهمّة للفتوى. إنّ الفقيه إذ لم يعرف الموضوع فإنّه لن يستطيع استنباط الحكم الإلهيّ من الدليل الشرعيّ كما هو حقّه(٤).

ورغم أنّ الحوزات العلميّة انتقلت من هامش المجتمع إلى متنه، إلّا أنّ مواكبتها لمقتضيات العصر والزمان ما زالت دون المستوى المطلوب. ولعلّ سذاجة النظر إلى الغرب وعدم إدراك حجم خطر ثقافته، هي التي تلعب الدور الأكبر في منع المشتغل بالفقه والاستنباط من معرفة ما يجري في الدنيا من موضوعات تحتاج إلى أحكام الإسلام ونظريّته.

لو كان هناك، لا قدّر الله، عالم على قدر كبير من التقوى، لكنّه جاهل بزمانه، ولا يعرف ماذا يدور في هذا العالم، ولا يستطيع التفريق بين الصديق والعدوّ، فإنّه سيُفاجأ بأنّ كلّ

---

(٤) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢٠.

هذا الثقل من العلم والتقوى قد تبدّل وانتقل إلى كفّة الباطل، وبالطبع فإنّه لا يكون عامدًا في ذلك أو أنّه يريد أن يرتكب عملًا سيّئًا لا سمح الله، بل يكون نتيجة للجهل بالأوضاع المعاصرة وعدم معرفة العدوّ ماذا يريد منّا. فعليكم بالوعي، لأن (العالم بزمانه لا تهجم عليه اللوابس)(٥).

لا ننسى أنّ من عيّن مسيرة أحداث العالم وتحوّلاته وأوضاعه وعلاقاته - حينما كان المسلمون نيامًا - هو ذاك الغرب الظالم (أجرى الله سنّته في تحقيق إرادة الإنسان هنا). ولا يغيب عن بالنا أنّ أغلب ما يجري في العالم، على صعيد المسائل الاجتماعيّة والسياسيّة والعلميّة والتربويّة والإعلاميّة والنفسيّة والفكريّة، هو صنيعة هذا الغرب المستكبر. ولهذا يجب أن نميّز بين عدائنا لثقافته وحضارته، وبين الواقع الذي فرض فيه تحوّلاته ومستلزماته. يقول الإمام الخامنئي دام ظله: «إنّكم لو صرتم أعلم العلماء، وكنتم جاهلين بزمانكم وعصركم، فمن المحال أن تصبحوا مفيدين لمجتمعكم».

لقد فرض هذا الغرب لغةً خاصّةً يتواصل بها أبناء العالم. ودخلت هذه اللغة إلى المدارس والجامعات ووسائل الإعلام المختلفة. ومع هذه اللغة، تأتي المفاهيم والتطلّعات والقضايا والاهتمامات. والكثير ممّن لم يواكبوا هذه التحوّلات، يصرّون على استعمال لغة لا يفهمها إلّا قليل من الناس (وهم أهل الاختصاص). ولا نقصد باللغة هنا العربيّة أو الإنكليزيّة، بل طرق التواصل والتحاور والبيان.

وينشر الغرب منذ عشرات السنين أفكاره وقيمه، مدفوعًا بآلة إعلاميّة ضخمة، ومؤسّسات ثقافيّة وعلميّة تمتدّ عبر القرون. فهو يستحوذ على أقوى الجامعات والمعاهد العلميّة في العالم، ويتفوّق بنسبة كبيرة في الإنتاج العلميّ والفكريّ والأدبيّ والفنّيّ والإعلاميّ. وقد ركّز جلّ جهوده، في المرحلة التي أعقبت انتصار الثورة الإسلاميّة المباركة، على

(٥) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ١٩٩٣/٢/٧.

محاربة منطلقاتها الفكريّة ومبادئها عن عمد وتخطيط. هذا في الوقت الذي تقف معظم المؤسّسات المعنيّة بالمواجهة الثقافيّة شبه مشلولة أمام هذا الغزو والاجتياح الذي طال كلّ قطاعات الدولة وشرائح المجتمع. فما لم يؤمن المسلمون بعظمة ما لديهم من فكر وقيم، لا على نحو الإجمال فقط، ولم يسعوا من أجل عرضها على العالم كلّه، فإنّهم سيبقون في موقع الدفاع. ومع جمودهم عند الدفاع، فإنّهم يساهمون في بقاء الهزيمة الثقافيّة.

كثيرٌ من المفكّرين الذين يُتوقّع منهم أن يساهموا في تطوير مسيرة الفكر الإسلاميّ يعانون من فقدان الاتّصال مع التحوّلات الكبرى التي حقّقها الإمام الخميني، ليس فقط على صعيد الحياة الاجتماعيّة السياسيّة، بل على مستوى الفكر والمعارف. وأغلب الظن أنّ السبب الذي يقف وراء هذه الظاهرة المَرَضيّة هو وجود التيّارات الأخرى التي سعت إلى تجاوز ظاهرة الخمينيّة الفكريّة، لأنّها وجدت فيها مخالفةً لما تعتقده في البعد السياسيّ ولمصالحها المادّيّة. ورغم أنّ الإمام استطاع أن يعيد معنى السياسة إلى الفكر الإسلاميّ، لكنّ ذلك لم يعدم فكرة فصل السياسة عن الدين، فبقي لها الأتباع والأنصار في الوسط الحوزويّ وغيره. وإنّ سهولة تجاوز الإنجازات الفكريّة للإمام، في هذا الوسط بالتحديد، تؤمّن البيئة التي يترعرع فيها علماء لن يتعرّفوا على ما قدّمه الإمام، ولن يتعبوا أنفسهم بدراسة فكره ونهجه، وهم يحوزون المناصب والمقامات.

يقول الإمام الخامنئي دام ظلّه: «إنّ البعض يعتلون المنبر، وعندما نسمع كلماتهم، نظنّ أنّه لم تحدث أيّة ثورة في هذا البلد، وكأنّه لم يظهر قائد مثل إمامنا الراحل رضوان الله عليه».

النظام الإسلاميّ

قال الإمام الخامنئي:

النظام الإسلاميّ، وأعني به هنا الهويّة الكلّيّة ذات التعريف المحدّد، والتي يختارها البلد والشعب وأصحاب الثورة - وهم الشعب. بالنسبة لنا، فقد اختار شعبنا الجمهوريّة الإسلاميّة؛ أي النظام الذي تنبثق حاكميّة الشعب فيه من الإسلام، ويتوافق مع القيم الإسلاميّة. ونحن قد عبرنا هذه الحلقة(٦).

المرحلة الثانية التي يمرّ بها المجتمع المؤمن في حركته التكامليّة هي مرحلة بناء النظام وفق القيم والأصول التي آمن بها واعتنقها. ولأنّ المجتمع الإيرانيّ آمن بالإسلام كنظام للحياة، فإنّه سيعبّر، في حركته السياسيّة، وفي عمليّة بناء الدولة، عن هذا الإيمان، وذلك من خلال تشييد الأسس الاجتماعيّة بناءً على الإسلام، فينبثق النظام الإسلاميّ.

ليست المكتسبات الفرديّة والاجتماعيّة في الحركة الإيمانيّة سوى عطايا إلهيّة، تهدف إلى تقوية هذه الحركة وتوجيهها في مسلك الهداية العامّة. والنظام الإسلاميّ، هو من أكبر العطايا للشعب الذي اعتنق الإسلام وثار على طريقه في سبيل الله تعالى. والمقصود الحرفيّ من هذه الكلمة، أنّ بناء النظام، وإن كان نتيجة هذه الحركة المضحّية والفدائيّة، إلّا أنّه أمر أكبر وأعظم منها. دائمًا، تكون النتيجة في الحركة الإيمانيّة أكبر بكثير من الحركة، والأثر أعظم من الفاعل. وهذا وإن كان أمرًا جليلًا، لكن يفرض مسؤوليّات ويتطلّب لياقات، ويدلّ على أنّ ما ينتظر الشعب المضحّي كثير، إن على مستوى المهام أو النتائج الطيّبة.

ويشرح سماحة الإمام الخامنئي هذه المسألة في عدّة مواقف، حيث يبيّن أنّ العامل، في النظام الإلهيّ، عندما يبدأ الحركة بالاتّجاه الصحيح،

(٦) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ١٨/١٠/٢٠١١.

فإنّ الله سيعطيه ويمدّه ويجعل نتاج هذه الحركة آلاف التفاعلات التي تؤدّي إلى نتائج عظيمة. وطالما أنّ الحركة مستمرّة في الاتّجاه الصحيح، فإنّ النتائج تستمرّ، والعطايا تزيد.

يجب أن يكون هناك ملايين العوامل والتفاعلات لنجاة بلد ما: كالعوامل الطبيعيّة، والإنسانيّة، والعالميّة، والسياسيّة، والاقتصاديّة؛ وينبغي أن تُستخدم هذه العوامل من أجل أن يتمكّن الشعب من تحقيق التحوّل في حياته. إنّ هذه العوامل، ليست من اختيار البشر، ولا ترتبط ارتباطًا مستقيمًا بإرادتنا، إلّا أنّنا عندما نقوم لله تعالى، فإنّ الله تعالى يوجد آلاف وملايين التحرّكات والتفاعلات في حياتنا، نتيجة لخطوة واحدة من قبلنا، فيتحقّق التحوّل حينها. مثل الطبيعة تمامًا، فعندما تغرسون شجيرة صغيرة في التربة - تقومون بهذا العمل البسيط - سوف تتحوّل إلى شجرة كبيرة، نتيجةً لملايين الأفعال والتفاعلات. إنّ عملكم يُعدّ بسيطًا مقابل تلك الأفعال والانفعالات، إلّا أنّكم لو لم تقوموا بهذا العمل البسيط - الذي يمثّل زراعة الشجيرة في الأرض - فسوف لن تتحقّق جميع هذه التفاعلات. لقد قام الإمام لله، ودخل الميدان بكلّ وجوده ووجّه الشعب نحو العمل بندائه وسعيه وجهاده. من أجل هذه الخطوة، وهذا العزم الراسخ، قام الله تعالى بتحقيق ملايين العوامل والأسباب لهذه الحركة، فإنّ ما تحقّق كان يشبه المعجزة؛ وهو تأسيس نظام إسلاميّ في منطقة حيويّة، ولقد تحقّق ذلك نتيجة لحركة الإمام، على خلاف أهداف العدوّ وعداء أصحاب القدرة في جميع أنحاء العالم(٧).

عندما تتواجد الجماهير في الساحة، ستنعقد كلّ الأمور على أحسن وجه. المهمّ هو أن تثبت تلك الفئة المناضلة المصمّمة، صدقها في السير على النهج، وأن تبيّن أنّها تروم بلوغ الغاية بصدق، وعندها سيرسل الله تعالى نصره(٨).

وإنّ من أهمّ عوامل خسارة الثمار الطيّبة للحركة السياسيّة السليمة أن يفقد العاملون الرؤية الصحيحة لنفس هذه الحركة؛ وهو ما نعبّر عنه بفقدان البصيرة. من هنا، كانت الحاجة إلى امتلاك رؤية واضحة للمسار العامّ الذي ينبغي أن تتحرّك عليه المجتمعات الطالبة للهداية والعزّة والكرامة.

---

(٧) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ٤/٦/٢٠٠٦.

(٨) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٨/٥/٢٠٠٣.

هذا هو المسار الذي لطالما قام سماحة قائد الثورة ببيانه، وتوضيحه، وشرح مراحله، وذكر ما أُنجز منها، وما هي المسؤوليّات تجاه كلّ مرحلة، والآفات التي تعترض المسير، وكيفيّة تجاوزها. أمّا الآفة الكبرى والمشكلة الأكبر، فتكمن في افتقاد الرؤية السياسيّة بالكامل. فهناك من يضيّع الطريق ولا يعرف مراحله، وأين هو على هذا الطريق، وهناك من لا يعرف بوجود طريق من الأساس.

وإنّ غياب معنى النظام الإسلاميّ من قاموس الفكر السياسيّ والوعي الاجتماعيّ، لأيّ إنسان يريد أن يتحمّل المسؤوليّة تجاه مجتمعه وقومه، يُعدّ كارثةً كبرى وخسارةً فادحة. لهذا، سعى قائد الثورة الإسلاميّة دام ظلّه إلى التأكيد على أنّ النظام الإسلاميّ يُعدّ مرحلةً أساسيّةً في الحركة التقدّميّة. لكنّ هذه المرحلة ليست ممّا ينبغي نسيانه وتجاوزه، وكأنّها قشر أو لباس يبلى بعد مدّة وينبغي انتزاعه وتجديده، بل تُعتبر بنيةً تحتيّةً، وقاعدةً صلبةً، ينبغي الانطلاق منها. وبمقدار ما يتمّ تمتين الأصل وتقوية القاعدة، فإنّ المسير اللاحق يصبح أيسر وأسهل.

عندما ينظر الإنسان إلى أهداف وقيم النظام الإسلاميّ – أي المجتمع الإسلاميّ بهذه الخصائص – يرى أنّها لا تبلى ولا تصبح قديمةً أبدًا. النظام الإسلاميّ لديه هذه القابليّة. إذا كان نظام ما يسعى للمثل العليا، هذه المثل لا تبلى، أمّا النظم والمؤسّسات التي يُراد أن توصلنا إلى تلك الأهداف فهي قابلة للتجدّد. وعليه، يمكننا أن نستنتج، بأنّ المثل العليا في النظام الإسلاميّ هي غير قابلة للتغيّر؛ وذلك لأنّها مُثل فطريّة. النظرة إلى هذه المُثل ليست شهوانيّةً أو لتلبية نزوات عابرة، بل هي حاجة طبيعيّة نابعة من فطرة الإنسان. فالحاجة للعدالة، والحاجة للحرّيّة، والحاجة للتقدّم، والحاجة للرفاهية العامّة، والحاجة للأخلاقيّات السامية، هي حاجات الإنسان الفطريّة. المجتمع الإسلاميّ هو هذا، وهذا ما نسعى إليه. هذا ليس قابلًا للتغيير، لكنّ النظم التي توصّلنا إليها، قابلة للتغيير أحيانًا، هذا يتعلّق بالظروف الراهنة وكيفيّتها.

بناءً على هذا، لو أردنا أن نلخّص هذا الكلام، في الجواب على السؤال حول مسألة شيخوخة وشباب النظام وكيفيّة حلّها، ينبغي أن نقول: أوّلًا، إنّ التجديد ممكن، لكن ليس بمعنى تجديد النظر في المثل العليا، لأنّ هذه المثل فطريّة. ثانيًا، إنّ التجديد بمعنى تغيير النظم، تغيير وسائل العمل وأساليبه، تغيير السياسات، هو أمر عمليّ وممكن،

وواجب في بعض الأحيان، وهو مانع من التحجّر، لكن ينبغي أن يتمّ بناءً للأصول. والنقطة الثالثة، هي هذه أيضًا، بأنّ التغيير ينبغي أن يتمّ على أساس الأصول. فإذن، المثل العليا، والتي استلهمت منها الشاكلة والهويّة الكلّيّة للنظام، غير قابلة للتغيير. نظام الجمهوريّة الإسلاميّة هو هكذا نظام. وبهذه النظرة فهو ليس نظامًا يمكن أن يبلى ويهرم أو يتحجّر، ليس متخلّفًا ولن يكون كذلك، يمكنه أن يبقى شابًّا دائمًا[٩].

إنّ القدرة على تمييز طبيعة النظام الإسلاميّ - بعد تحديد موقعيّته في المسيرة الاجتماعيّة - عن الأنظمة السياسيّة الأخرى في العالم، وخصوصًا تلك التي تتحدّاه وتريد فرض نفسها على شعبه، تُعدّ من أهمّ مكوّنات الوعي السياسيّ. ويبدو أنّ بعض الشخصيّات التي ابتُليت بمصيبة التعدّي على الأصول، في تجربتها السياسيّة والإداريّة، كانت تعاني من هذا الخلل في بنائها الفكريّ والاعتقاديّ. وذلك لأنّ المنطقة الأساسيّة التي يجري فيها النزاع، بين النظام الإسلاميّ والنظام الاستكباريّ (الليبراليّ، الإمبرياليّ، التسلطيّ، الغربيّ)، هي نفس ساحة النظام. فبعد انتصار الثورة، يحاول أعداؤها إرجاع الأوضاع إلى سابق عهدها بكلّ ما أوتوا من قوّة، حتّى يصابوا باليأس - من يتحدّث اليوم عن إرجاع أبناء الشاه المقبور إلى الحكم؟! - فيسعون إلى منعها من إكمال حركتها التغييريّة، التي تتمثّل في تحويل نفسها إلى نظام مغاير للوضع السابق ومخالف لأنظمتهم.

فشكل النظام يحدّد التوجّه العامّ للمجتمع، ويحكي عن آفاق مسيرته. فلو أنّ ثورةً حدثت واستطاعت أن تقضي على النظام الحاكم، ولم تتمكّن من إرساء دعائم نظام مغاير لنظام أعدائها، ستصبح بعد مدّة فريسةً سائغةً لهم، بحكم أنّ القويّ يأكل الضعيف. كيف لا! وهي تسير على الطريق الذي عبّدوه وجعلوا نهايته عندهم.

---

(٩) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ١٨/١٠/٢٠١١.

لم يكن النظام الديمقراطيّ الغربيّ، بنسخته البريطانيّة أو الأمريكيّة، سوى عمليّة إصلاح للنظام الملكيّ أمام أمواج الاعتراضات الشعبيّة العاتية، حيث تمّ توزيع الجبنة على عدد أكبر من الرأسماليّين، وإيهام الجماهير بانفتاح باب الفرص لكلّ من يريد أن ينال حصّة من الجبنة. إنّه نظام مبنيّ على أصالة النزعة الفرديّة وحبّ التملّك وقيمة الثروة المادّيّة الخاصّة؛ أمّا توزيع الفرص بالعدل، وتوجيه المجتمع نحو رفاهه وسعادته الواقعيّة، فإنّها أمور مأخوذة بالعَرَض والتَّبَع.

كم هو مغفّل وجاهل بالأوضاع من لا يعلم أنّ أهمّ ما أنجزه النظام الرأسماليّ، على صعيد التنمية والازدهار العامّ، لم يكن سوى نوع من الاستثمار يشبه ما تقوم به الشركات الكبرى. وأمّا المنفعة العامّة فلم تكن مقصودةً بالذات يومًا، وإنّما حصل منها ما حصل، نتيجة تدفّق الثروات في تلك المشاريع الاستثماريّة. والحديث هنا يطول. وما يعنينا في هذه النقطة، أنّ من أهمّ عناصر الوعي السياسيّ، أن ندرك الفارق الجوهريّ بين ماهيّة النظام الإسلاميّ وغيره من الأنظمة السياسيّة، وخصوصًا الأنظمة المعادية.

عندما تسعى أمريكا لتبديل نظام ملكيّ، في بلد ما، بنظام ديمقراطيّ، بحسب زعمها، فإنّ هذا يُعدّ خطوةً باتّجاه تأمين مصالحها والحصول على المزيد من المكتسبات. النظام الديمقراطيّ بنسخته الأمريكيّة قائم على وصول أصحاب رؤوس المال إلى السلطة. ولأنّ أمريكا هي مركز رأس المال في العالم، فمن الطبيعيّ أن تصبح السلطة الجديدة تابعةً لها. فهي عمليّة استثماريّة مخادعة، لا تنطلي إلّا على البسطاء والسذّج. وما أسوأ عاقبة الغفلة في السياسة.

وعلى هذا الأساس، ينبغي البحث عن مقوّمات النظام الإسلاميّ من داخل منظومة القيم التي ينتمي إليها الشعب ويقدّسها، هذا بالطبع عندما يكون شعبًا حرًّا مستقلًا. فالحرّيّة والاستقلال، يضمنان استمرار

الشعب في تبنّيه للقيم وتمسّكه بها. وعندما يفقد الشعب استقلاله، فسوف يتخلّى عن قيمه ومقدّساته.

إنّ نظام الجمهوريّة الإسلاميّة ليس شبيهًا ببقيّة الحكومات والجمهوريّات وغيرها في العالم؛ بل هو نظام ذو رسالة. إنّ رسالة النظام الإسلاميّ ممّا تتعطّش إليه شعوب العالم، فهو نظام يمتاز عن تلك الدولة أو الحكومة - مهما كان نظامها السياسيّ - التي لا تفكّر إلّا ضمن حدودها الجغرافيّة، مثلما أنّه يتميّز عن أولئك المترئّسين وهم ملوّثون بالشهوات البشريّة المختلفة. فهنا القضيّة قضيّة القيم، قضيّة الإنسانيّة، قضيّة نجاة الشعوب من قبضة القوى المهيمنة والمتسلّطة. فنظامنا الإسلاميّ لديه رسالة للبشريّة. نفس هذه الرسالة هي التي جعلت ناهبي العالم يقفون في مقابل شعب إيران(١٠).

نظام الجمهوريّة الإسلاميّة يرفض هذا النوع من الديمقراطيّة القائمة على أساس الأصول الغربيّة الخاطئة. فالديمقراطيّة الدينيّة تعني العزّة الحقيقيّة للإنسان، وحركة غالبيّة الجماهير في إطار الدين الإلهيّ، وليس في إطار التقاليد الجاهليّة، ومطالبات الشركات الاقتصاديّة، والمبادئ التي يضعها العسكريّون وطلّاب الحروب، بأنفسهم. الحركة في نظام الجمهوريّة الإسلاميّة تختلف عن حركتهم؛ فهي حركة في إطار الدين الإلهيّ، وإرادة الشعب هي العامل الرئيسي في تعيين المصير(١١).

بعض الذين يعارضون النظام الإسلاميّ، إنّما يعارضونه لأنّهم انهزموا، نفسيًّا وثقافيًّا، أمام الأنظمة الأخرى؛ والبعض الآخر، عندما ربطوا مصالحهم، التي هي سبب بقائهم، بتلك الأنظمة؛ بيد أنّ الكلّ مشترك في نقطةٍ واحدة وهي الانسحاب من القيم والتراجع عنها.

وكون النظام الإسلاميّ نظامًا قيميًّا قبل أيّ شيء، هو أيضًا سرّ بقائه وسبب ديمومته. ولأنّ معركة القيم قويّة وشديدة، فإنّ آثارها المدوّية، انتصارًا وهزيمةً، تظهر للجميع. فلو انتصر النظام الإسلاميّ، بصموده وثباته، سيكون لنصره هذا وتفوّقه آثار أكبر بكثير من آثار الانتصارات العسكريّة. وكذلك، لو هُزم، بتخلّي الشعب عن قيمه، فإنّ العواقب ستكون وخيمةً جدًّا.

---

(١٠) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠١٠/٥/٢٤.

(١١) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٤.

ولتقريب المعنى، تصوّر لو أنّ مهندسًا خبيرًا خسر ماله كلّه، لكنّه بقي مهندسًا قديرًا ومحترفًا، فمن المتوقّع أن تقوم هذه المعارف والمهارات بنجدته. ولكنّ وقع الخسارة سيكون أكبر بكثير فيما لو خسر شرفه أو عزّته وكرامته. هناك سيكون من الصعب أو المستحيل أن يعود إلى سابق وضعه.

جميع القيم في النظام الإسلاميّ ترجع إلى مبدأ الإيمان بالله تعالى. وهذا المبدأ يتمّ التعبير عنه من خلال التمسّك بدينه، الذي يتضمّن منظومة القيم الشاملة لكلّ شؤون الحياة. أمّا الشريعة فهي قاعدة هذه القيم، والإطار الذي يصونها ويحفظها. وليست الدولة أو الحكومة، التي تسعى لتطبيق الشريعة، سوى التعبير العمليّ عن التمسّك بشرع الله وأحكامه. أمّا ولاية الفقيه، فإنّها تجلّي هذه الحكومة الدينيّة.

فالنظام الإسلاميّ يقوم على مبدأ ولاية الفقيه، باعتبار أنّه الممثّل التامّ لهذه المنظومة القيميّة. فهو العارف بأحكام الإسلام، والعامل بها، والورع الزاهد المظهر للقيم المعنويّة بأعلى درجاتها حينما يمسك بالسلطة في أعلى مستوياتها، فلا تسوقه نحو الشهوات والأهواء. وهو المجاهد، الذي يعبّر عن الإرادة العامّة الرافضة للظلم والهيمنة الاستكباريّة.

عندما تتمسّك الجماهير بالفقيه الوليّ، فإنّها تعلن عن تمسّكها بكلّ تلك القيم التي آمنت بها. إنّه نائب الشعب في القضايا المصيريّة، وصوته الصادح بمواقفه الكبرى؛ هو الشعب مختصرًا، والشعب هو في إرادته. والولي، وفق هذه الرؤية، لا يملك لنفسه شيئًا، ولا يفكر ولا يهتمّ بمستقبله الشخصيّ بتاتًا، ليس له من همّ أو عملٍ سوى أن يكون تعبيرًا عن إرادة الشعب في سعيه نحو بناء مجتمعه المثالي.

وهكذا تجتمع لدينا العناصر الأساسيّة للنظام الإسلاميّ:

١. هو مرحلة على طريق الأهداف الكبرى.

٢. لكنّه قاعدة للانطلاق، إذا فُقدت ضلّ المسير.

٣. وهو ثورة مستمرّة من أجل تبديل جميع النظم الاجتماعيّة.

٤. مبنيّ على أساس منظومة القيم الدينيّة الراقية.

٥. يعبّر عن نفسه بنظام ولاية الفقيه وحاكميّته.

٦. وهو خيار الشعب وإرادته ومسيره العامّ.

وقد تمكّن الشعب الإيرانيّ من إقامة هذا النظام، وعبّر عن ذلك في المظاهرات المليونيّة، وفي صناديق الاستفتاء العامّ بصورة أدهشت العالم كلّه. وكان عليه أن يترجم هذا الوعي من خلال كيان مؤسّساتيّ يحفظ النظام ويزيده قوّةً واقتدارًا ليواجه التحدّيات العاصفة والمؤامرات اللئيمة، لينتقل إلى مرحلة بناء النموذج الأفضل، الذي يتفوّق في إنجازاته الحضاريّة على جميع الأنظمة، ويعرض نفسه كقدوة تحتذى لكلّ شعوب العالم التوّاقة للعدالة والقيم الإنسانيّة.

بعد الثورة بخمسين يومًا، حُدّد النظام السياسيّ للبلاد عن طريق الاستفتاء الشعبيّ. انظروا أنتم في الثورات المختلفة حتّى تتبيّن لكم أهمّيّة هذا الكلام. فبعد خمسين يومًا من انتصار الثورة عرف الناس أيّ نظام يريدون. لقد نزلوا بأنفسهم إلى صناديق الاقتراع، وحدّدوا في هذا التصويت العجيب والتاريخيّ أنّهم يريدون نظام الجمهوريّة الإسلاميّة[١٢].

ومن الطبيعي أن تتعرّض الحركة الشعبيّة المؤمنة بالدين، وهي تسعى لتكميل تجربتها الحرّة، إلى جميع أنواع المؤامرات من قبل المتضرّرين من النظام الشعبيّ. ولا شكّ في أنّ أشدّ المؤامرات فتكًا هي تلك التي تهدف إلى فصل الجماهير عن النظام، من خلال فصل النظام عن القيم التي آمنت بها. هذه المؤامرة التي تعمل تحت عنوان إسقاط مشروعيّة النظام، وتستخدم شتّى الوسائل والأساليب، وعلى رأسها إيهام الناس بأنّ نظام

(١٢) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ١٢/٧/٢٠١١.

ولاية الفقيه أمرٌ مخالفٌ للإرادة الشعبيّة العامّة ومساوٍ للاستبداد.

ولهذا، كانت المسؤوليّة الأساسيّة في المرحلة الأولى من تشييد النظام الإسلاميّ الدفاع عن المؤسّسة الأولى للنظام، والتي هي ضمانة بقائه ومستقبله، وهي مؤسّسة ولاية الفقيه. وكان على المؤمنين بهذه القيمة، أن يبيّنوا عدم تعارض حاكميّة الفقيه مع حاكميّة الشعب وإرادته. وقد شاهدنا سماحة الإمام الخامنئي بطل هذا الميدان وفارسه المقدام.

إنّ ضوابط القيادة وولاية الفقيه وفق المدرسة السياسيّة لإمامنا الجليل هي ضوابط دينيّة، وليست كضوابط البلدان الرأسماليّة التي تتلخّص في التبعيّة لهذا التيّار القويّ والغنيّ أو ذاك. أولئك أيضًا لهم ضوابطهم وينتخبون في إطار هذه الضوابط، إلّا أنّ ضوابطهم هي هذه: الانتماء إلى هذه العصابة المقتدرة والثريّة أو تلك، ومن كان خارج تلك العصابة لم تنطبق عليه الضوابط. الضوابط في المدرسة السياسيّة الإسلاميّة ليست هذه. الضوابط هنا ضوابط معنويّة. الضابطة هنا عبارة عن العلم والتقوى والدراية. العلم يفرز الوعي، والتقوى تورث الشجاعة، والدراية تضمن مصالح البلاد والأمّة. هذه هي الضوابط الرئيسيّة طبقًا لمدرسة الإسلام السياسيّة. إذا سُلبت من المسؤول إحدى هذه الضوابط وافتقدها، ستسقط عنه الأهليّة حتّى لو وقف كافّة الشعب في البلاد إلى جانبه[١٣].

إنّ الولاية في الإسلام تنشأ من القيم، هذه القيم التي يكون تحقّقها صيانةً للتوجّهات وصيانةً للشعب، فمثلًا العدالة بمعناها الخاصّ - أي تلك الملكة النفسانيّة - من جملة شروط الولاية. وإذا تحقّق هذا الشرط تكون الولاية أمرًا مصونًا من أيّة آفة؛ ذلك لأنّه بمجرّد أن يصدر من الوليّ أو الوالي أيّ عمل خلافيّ خارج الحدود ومخالفًا للأوامر والنواهي الإسلاميّة، فإنّ شرط العدالة يُسلب ويزول. إنّ أدنى ظلم وأقلّ انحراف يكون مخالفًا للشرع يسلب العدالة. إنّ أيّ تمييز أو عمل مخالف أو معصية أو ترك تكليف ينتزع العدالة من الوالي. وعندما تزول العدالة فإنّه يُعزل من منصبه. وعلى مستوى القيادة يكون الأمر أعلى وذلك لأنّ للقيادة المعنويّة مسؤوليّات معنويّة ويتوقّع الخبراء والشعب منه أن لا يرتكب حتّى ذنبًا واحدًا. ولو ارتكب ذنبًا واحدًا فإنّه يسقط دون الحاجة إلى أن يتمّ إسقاطه. فكلامه لن يكون حجّةً على نفسه ولا على الناس[١٤].

---

(١٣) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٣.

(١٤) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٩.

النظام الإسلاميّ لا يقف بوجه الجماهير. المواجهة بين السلطة والجماهير تنتمي لأدبيّات الأنظمة الاستبداديّة والدكتاتوريّة. ثمّة أنظمة، إلى جانب الأنظمة الاستبداديّة والدكتاتوريّة، حتّى وإن كانت ديمقراطيّةً وشعبيّةً في ظاهرها، إلّا أنّ باطنها قائم على الثروة والمال ومصالح طبقات خاصّة. هذه الأنظمة أيضًا تقف بوجه الجماهير، سواء اعترفت بذلك أم لم تعترف. أمّا في النظام الإسلاميّ، فالحكومة موظّفة لدى الجماهير، وهي بيد الجماهير. إنّها نائبة الشعب وخادمته وموظّفته. أصحاب الحقّ هم الجماهير. في مثل هذه المنظومة تُعدّ السلطة القضائيّة ذراعًا قويًا، أينما حصل انحراف عن هذه الحالة أو مخالفة، يجب أن يمسك هذا الذراع بتلابيب المخالف ولا يتركها(١٥).

إنّ القيادة في الواقع هي إدارة قيميّة كلّيّة. في بعض الأحيان تجبر الضغوط والأزمات والضرورات الإدارات المختلفة لسلوك بعض المنعطفات غير اللازمة أو غير الجائزة، وهنا على القيادة أن تراقب لئلّا يقع هكذا أمر، هذه المسؤوليّة ثقيلة جدًّا، هذه المسؤوليّة ليست مسؤوليّةً تنفيذيّةً، وليست تدخّلًا في الأعمال، مع أنّ البعض يحبّون أن يتحدّثوا بهذا الشكل، ويقولون بأنّ القرارات الفلانيّة لا تتّخذ بدون رأي القيادة، كلّا ليس الأمر كذلك، المسؤولون في الأقسام المختلفة لديهم مسؤوليّات محدّدة، في القطاع الاقتصاديّ، وفي القطاع السياسيّ، وفي القطاع الدبلوماسيّ، ونوّاب المجلس في أقسامهم، ومسؤولو السلطة القضائيّة في مجال عملهم، فلكلٍّ مسؤوليّات محدّدة. وفي جميع هذه الأمور لا القيادة قادرة على التدخّل ولا لها الحقّ في ذلك ولا القدرة عليه. لا يوجد أصلًا إمكانيّة لذلك. يمكن أن يتمّ اتّخاذ الكثير من القرارات الاقتصاديّة ممّا لا تقبله القيادة، ولكنّها لا تتدخّل، هناك مسؤولون لهذا، وعليهم أن يعملوا، نعم في المكان الذي يؤدّي اتّخاذ سياسة ما إلى انحراف طريق الثورة، يصبح هناك مسؤوليّة على القيادة، على القيادة أن تضع العقلانيّة في خدمة الأصول وفي اتّخاذ القرار والعمل، وأن تضع الواقعيّة في خدمة التوجّهات نحو المثل العليا.

في الملفّ النوويّ، في تلك المرحلة الأولى حيث كان هناك تجاذبات، كان البعض يتّخذ إجراءات لعلّها لم تكن مناسبةً، حينها قلت في خطاب عامّ إذا لم يتمّ القيام بهذه الأعمال، فسأنزل بنفسي إلى الميدان، وهكذا حدث، هذا هو معنى القيادة، وهذا أمر مستنبط من الإسلام(١٦).

الكلّ يعلم والخبراء العالميّون يعلمون أنّ هذه القضيّة من الابتكارات العظيمة والبارزة والمميّزة للإسلام. ففكرة حكومة الوليّ الفقيه بالمعنى الصحيح للكلمة هي فكرة تُعدّ اليوم تلبيةً للاحتياجات الواقعيّة للبشر، فالناس في عصرنا هذا يعانون من الفاقدين

(١٥) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٧.
(١٦) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٨.

للتقوى ومن عدم التوجّه إلى المعنويّات. فقد أضحت حياة البشر ضحيّة الاستغراق في المادّيات. لو تشكّلت حكومةٌ – حيث إنّه من الطبيعيّ أن يكون للحكومة الأثر الأكبر في حياة الناس ومصيرهم – على رأسها هو ذلك الإنسان العالم بالدين والمعنويّات والذي يصون نفسه من المعاصي ويطيع مولاه فلن يكون هناك ما هو أكثر فائدةً للبشر وأكثر تأثيرًا في خلاصهم(١٧).

إنّ إعداد العدّة والعدد لتحريف مبدأ ولاية الفقيه أو التشكيك بهذا الأصل – الذي يعتبر الركن الركين في هذا البناء الشامخ – وبما يعنيه من سيادة الدين والتقوى على الحياة الاجتماعيّة للشعب، نابع من هذه الدوافع الشيطانيّة التسلّطيّة؛ ففي عالم تعكس فيه الحكومات مظهرًا للاستكبار والتسلّط والجور والنزعة المادّيّة البعيدة عن التقوى، يفخر النظام الإسلاميّ والقيم المعنويّة، حيث لا تمثّل فيه الحكومة تسلّطًا مستبدًّا ولا رئاسةً قائمةً على الخداع والتصنّع، وإنّما هي ولاية ومحبّة وترابط قلبيّ وإيمانيّ، وتعتمد – بدلًا من المعايير الشائعة حاليًّا والمبتنية على المال والدعايات الزائفة – الفقاهة والعدالة معيارًا لها(١٨).

وقد عرف الذين يستهدفون النظام الإسلاميّ نقطة القوّة هذه، والتي كان عليهم أن يجعلوا منها نقطة ضعف النظام باستغلال الجهل التاريخيّ بمعنى الولاية ومفهوم الفقاهة. ويبدو أنّ حظّ أعداء النظام من هذا الجهل كان الأوفى من الجميع في هذه القضيّة الدقيقة. وكما هو متوقّع في نظام السنن الكونيّة، سيمنع الجهل صاحبه من تحقيق أهدافه والوصول إلى مآربه.

إنّ من أهمّ الأعمال التي يقوم بها[العدوّ]، بل لعلّنا نقول إنّ أهمّ ما يقوم به هو نوعان من العمل: الأوّل، عزل الشعب عن النظام، والثاني، إبعادهم عن بيّنات الدين وأصوله، وواضحات الأحكام الإسلاميّة والشريعة الإسلاميّة. لقد عرفوا جيّدًا ما يقومون به، لأنّ الداعم الأساسيّ للنظام هو الشعب. فهم يعلمون أنّهم لو فصلوا الناس عن النظام فسيكون النظام بدون سند وظهير. فكيف يفعلون ذلك؟ بكلّ صراحة من خلال القضاء على ثقة الناس بالمسؤولين. فمهما حاول المسؤولون وسعوا وتحرّكوا وقاموا بأعمال مفيدة، فسيكون له تفسير سيّئ في الإذاعات الأجنبيّة، والإعلام الخارجيّ، ممّا يشاهده المرء بوضوح. وبالطبع، فإنّ هذا الأمر كان موجودًا دائمًا. ففي جميع العهود كان

---

(١٧) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ١٣/٢/١٩٩٧.
(١٨) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٢/٢/١٩٩٩.

فصل الناس عن المدراء والعاملين والقضاء على ثقتهم بهم من أعمال الأعداء. فطوال العشرين سنة بعد رحيل الإمام، وفي حياته المباركة رضوان الله تعالى عليه، كان هذا الأمر من الأعمال التي يقومون بها. لهذا كان إمامنا العظيم في ذلك الزمان، ورغم وجود اعتراضات على بعض ممارسات المسؤولين والعاملين في البلاد يدافع دومًا عنهم. وهذا لا يعني أنّ الإمام كان يدافع عن جزئيّات الأعمال. كلّا، ولكنّ الإمام كان يجعل من نفسه درعًا. وكان الإمام يقف في مواجهة العاملين والمسؤولين في النظام فيما لو رمى أحد حجرًا، وأدّى إلى تضعضع ثقة الناس بهم؛ وأنا العبد على هذا المنوال(١٩).

بذلت جبهة الأعداء - ولم يكن العدوّ واحدًا، بل كانوا في جبهة واحدة - كلّ ما استطاعت من الجهود والمساعي، وفعلوا كلّ ما كانوا يستطيعون فعله، ابتداءً من حروب الشوارع، إلى الحروب القوميّة، إلى الانقلاب العسكريّ، إلى فرض حرب السنوات الثمانية، إلى الحظر الاقتصاديّ، إلى إطلاق ماكنة هائلة من الحرب النفسيّة طوال اثنين وثلاثين عامًا. منذ اثنين وثلاثين عامًا، والحرب النفسيّة ضدّ الشعب الإيرانيّ، وضدّ الثورة، وضدّ الإمام قائمة. مارسوا الكذب، وتوجيه التّهم، وبثّ الإشاعات، وسعوا لزرع الخلافات، وتحريف السبل في الداخل.

الأهداف التي كانوا يسعون لها هي:

بالدرجة الأولى: إسقاط الثورة ونظام الجمهوريّة الإسلاميّة. كان هدفهم الأوّل الإسقاط. **وهدفهم الثاني:** هو أنّه إذا لم يتحقّق إسقاط نظام الجمهوريّة الإسلاميّة فسيسعون **لمسخ الثورة و تبديلها**، فلا يبقى من الثورة إلّا صورتها، ويزول باطنها وسيرتها وروحها. حاولوا الكثير في هذا المجال، وكان آخر مسرحيّاتهم التي عُرضت على الخشبة فتنة عام ٨٨. كانت في الحقيقة مسعًى من المساعي. ووقع البعض في الداخل أسرى هذه المؤامرة، بسبب حبّ الذات وحبّ المناصب وما إلى ذلك من الأمراض النفسيّة الخطيرة. وقد قلت مرارًا، إنّ المخطّط والمصمّم والمدير كان، ولا يزال، خارج الحدود. وقد تعاونوا معهم في الداخل، بعضهم عن علم، والبعض الآخر عن غير علم. هذا هو الهدف الثاني.

وكان الهدف الثالث، ولا يزال، هو أنّه لو بقي النظام الإسلاميّ فيمكن دسّ عناصر من ضعيفي النفوس فيه، والاستفادة منهم، وجعلهم أطرافه الأصليّين الذين يتعامل معهم في خصوص قضايا البلاد. وبالتالي يريدون أن يكون هناك نظام لا يمتلك القدرة الكافية، ويكون ضعيفًا ومطيعًا - المهمّ هو أن يكون عميلًا ومطيعًا - ولا يقف في وجه أمريكا. **هذه هي أهدافهم.**

(١٩) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ١٦/٩/٢٠١٠.

وقد أخفقت هذه الأهداف وهذه المراحل لحدّ الآن، ولم يستطيعوا تحقيقها. بالطبع، لقد بذلوا الكثير من المساعي، وتابعوا ممارسات متنوّعة. ولم يدّخروا أيّ جهد، لكنّهم لم ينجحوا، لأنّ الشعب كان يقظًا[٢٠].

إنّ الحديث الدائم عن النظام الإسلاميّ وماهيّته وأهمّيّته، يكون بمثابة بناء الوعي الاجتماعيّ والسياسيّ، وتحديد التوجّه العامّ للدولة والشعب والطاقات والموارد. ويمثّل الدستور تلك القاعدة الصلبة التي ينبغي أن يلجأ إليها الجميع في رسم التوجّهات وحلّ النزاعات. ويجب أن يعلم الجميع أنّ طبيعة التعامل مع الدستور هي الميزان الذي يمكن من خلاله معرفة حجم الانتماء للقيم الإسلاميّة. فالدستور هو الإطار العامّ الذي يشتمل على كلّيّات القيم، التي يتمسّك بها الشعب في انتمائه للإسلام.

العنصر الآخر الذي حال دون نجاح العدوّ، هو الأسس المتينة والبنى القويّة للنظام الإسلاميّ – المتمثّلة بالدستور – فقد حرص المشرّع على بلورة دستور يوفّق بين الإرادة والأصوات والمطالب الشعبيّة من جهة، والرؤية الإسلاميّة من جهة أخرى، والحفاظ على ذلك في كلّ مفصل من مفاصل النظام. فالنّظام الإسلاميّ الرصين المتّكئ على الشعب، صوتًا وبرلمانًا وحكومةً، كان بمثابة السدّ الحصين أمام كلّ هجمة أو مخطط أراد العدوّ تمريره. بالطبع، لا يخفى أنّ العدوّ لم يترك يومًا ممارساته العدوانيّة ولن يتركها أبدًا. فكلّ المبادئ التي ساهمت في صمود هذه الثورة وبقائها، كانت ولا تزال هدفًا لمخطّطات العدوّ. فإيمان الناس وتمسّكهم بالنظام، هو أحد أبرز العناصر التي استهدفها العدوّ، الطامع بالعودة إلى البلد، وبسط نفوذه، وزرع عملائه، وإفشاء الظلم والفساد في كلّ أرجاء البلد[٢١].

يجب أوّلًا إيضاح نقطة تأسيسيّة وهي أنّ حالة نيابة الشعب لها جذور جدّ عميقة في الفكر الإسلاميّ. قضيّة هذه النيابة ليست قضيّة اتّباع للعرف الدارج في العالم، ولأنّ في العالم انتخابات وديمقراطيّة لذا يجب علينا أن لا نتخلّف عن العالم. نظير بعض هذه البلدان، التي ترون أنّها تصطنع شكلًا ظاهريًّا للديمقراطيّة، وتؤسّس شيئًا باسم مجلس الشورى ليست له أيّة حقيقة. وكذلك الحال في الأنحاء التي تقام فيها انتخابات.

أساس أفكارنا ليست من هذا القبيل. لدينا أسس واضحة. الولاية في الرؤية الإسلاميّة خاصّة بالله. أي لا يوجد لأيّ إنسان ولاية على إنسان آخر. ليس لدينا في الإسلام أن يأتي زيد، وهو أنا مثلًا، ويقول لعمرو، وهو أنتم مثلًا، يجب عليك أن تعمل بما أقوله أنا.

---

(٢٠) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠١١/٢/٤.
(٢١) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠٠٢/١/٩.

ليس لأحد ولاية على غيره. الولاية لله. وإذا رسم الله لهذه الولاية منفّذًا محدّدًا واضحًا فسيكون هذا المنفّذ منفّذًا إلهيًّا مقبولًا يمكن اتّباعه. وقد رسم الله تعالى هذا المنفّذ وتمّ تحديده في الإسلام. القانون والتنفيذ يجب أن يكون طبقًا للمعايير والضوابط الإلهيّة. أي يجب أن يتّفقا ولا يتعارضا مع الأحكام الإسلاميّة، أو مع الكلّيّات والقواعد العامّة المعروفة والمفهومة عن الإسلام. والأفراد المسؤولون عن التنفيذ لهم مميّزات وخصائص معيّنة: يجب أن يكونوا عُدولًا، غير فاسقين – الخصائص المرسومة في دستورنا – والدستور هو الشكل التنفيذيّ وقناة العبور نحو الشيء الذي رسمته لنا الولاية الإلهيّة. ومسألة الأقلّيّة والأكثريّة بطبيعة الحال مسألة ضروريّة. مع أنّه لا يوجد لدينا في الإسلام شيء محدّد نرجّح بموجبه الأكثريّة على الأقلّيّة، حينما تختلف الآراء، إلّا أنّه شيء لا بدّ منه في مختلف الشؤون الإنسانيّة. حينما يتّخذ خمسة أشخاص قرارًا حول شيء معيّن، ويتّفق ثلاثة منهم على قرار يرتبط بمصير الخمسة جميعهم، فعلى الشخصَين الآخرَين أن يذعنا بطبيعة الحال. هذا شيء عقلائيّ بيّن يقبله الإسلام ويمضيه.

إذن، الولاية التي لكم اليوم – والتشريع ولاية – ولاية إلهيّة، ولها جذورها في الولاية الإلهيّة. إنّها تنبع وتنبثق من الولاية الإلهيّة. هذا هو معنى الديمقراطيّة الدينيّة التي نادي بها. معناها أن يكتسب النائب في مجلس الشورى الإسلاميّ، بالطريق المحدّد في الدستور، كقناة لإعمال الولاية الإلهيّة. أن يكتسب ولاية تعدُّ تكليفًا وواجبًا عليه. إذن، ما يصادق عليه في مجلس الشورى الإسلاميّ واجب الاتّباع بالنسبة لي، كشخص وكفئة، لا بدّ أن أعمل بناءً عليه. هذا المبنى مبنًى إسلاميّ[22].

إنّ كلّ الأفراد في النظام الإسلاميّ متساوون أمام القانون، وفي مجال التمتّع بالإمكانات والمواهب الإلهيّة المتوفّرة في الوطن الإسلاميّ؛ وليس لأيّ مقتدر أن يفرض سلطته، ولا لأحد أن يفرض إرادته خلافًا للقانون على الآخرين[23].

---

(٢٢) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ١٠/٦/٢٠٠٨.
(٢٣) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ٦ ذي القعدة ١٤١٠هـ.ق.

من الدولة إلى الحكومة الإسلاميّة

المقصود بالدولة الإسلاميّة هو أنّ هناك دستورًا وقوانينًا أصليّةً ومؤسّسات وبُنًى إداريّة للبلاد، قد تحدّدت على أساس ما وُجد في مرحلة تعيين النظام الإسلاميّ. هذه المجموعة من المؤسّسات الإداريّة، هي الدولة الإسلاميّة. وليس المقصود هنا بالدولة السلطة التنفيذيّة (الحكومة) فقط، بل مجموع الأجهزة الإداريّة في البلاد والتي يُلقى على عاتقها مهمّة إدارة البلاد، النُظم الإداريّة المختلفة في البلد[٢٤].

لطالما قيل إنّ الدولة للشعب، والحكومة للإسلام. ويذكر سماحة الإمام الخامنئي أنّ لدى إيران دولةً دينيّةً ذات سيادة شعبيّة، إلّا أنّنا لا ندّعي وجود حكومة إسلاميّة. وقد يظنّ البعض أنّ بين الدولة الدينيّة والحكومة الشعبيّة تعارضًا وتقابل. لكنّ التأمّل في مسيرة الشعب الثوريّة، التي انطلقت على أسس قيميّة (حبّ الإسلام، المرجعيّة الدينيّة، الحرّيّة، رفض الظلم، وغير ذلك)، يدلّ على أنّ مسيرة الدولة في حال عبرت مراحل التكامل والترقّي، ستصل حتمًا إلى الحكومة الإسلاميّة.

إنّ مصطلح الدولة يشير إلى المؤسّسات الشعبيّة (وإن تفاوتت هذه المؤسّسات في تمثيلها الشعبيّ). فلا يصحّ إطلاق عنوان الدولة على النظام الملكيّ إلّا بالمجاز، لأنّ جميع مؤسّساته تعمل وفق أهواء الملك وتبعًا لمصالحه. أمّا الشعب فهو مُلك الملك وخادمه، يقسم بالطاعة والتضحية بالنفس في سبيله ومن أجل عرشه. والبلاد بكلّ ثرواتها وإمكاناتها متعلّقة برأس النظام وأملاكه.

ولهذا، فإنّ أصل تشكّل الدولة يُفترض أن ينطلق من الإرادة الشعبيّة، ويصبح القانون العامّ فيها مظهرًا لسلطة الشعب، ويكون التحوّل من النظام الملكيّ إلى النظام الشعبيّ أشبه بالتحوّل من الاستبداد الفرديّ إلى

(٢٤) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ١٨/١٠/٢٠١١.

الاستبداد الجماعيّ. وفي الأوّل يكون القانون متمحورًا حول مصلحة الملك وأهوائه، وفي الثاني حول مصالح الأكثريّة وأهوائها.

أمّا الحكومة الإسلاميّة، فهي تعني سيادة القانون الإلهيّ، وتتمركز حول سيادة القيم الدينيّة، وفيها يخضع الجميع (من الحاكم إلى المحكومين) للإرادة الإلهيّة ويطبّقون الأحكام الإسلاميّة بملء إرادتهم ورغبتهم. ولا شكّ في أنّ هذا الأمر لا يكون إلّا بعد تحوّلات ثقافيّة وقيميّة جذريّة.

هذا في النظريّة. وفي الواقع العمليّ، فإنّ تحقّق مثل هذه الحكومة لا يمكن إلّا بإرادة شعبيّة عارمة لا بمجرّد تحقّق أكثريّة نسبيّة (٥١ ٪ من الناخبين). وعليه، فإنّ الحكومة الإسلاميّة تتشكّل في درجة مرتفعة وبعد حركة اشتداديّة تطوّريّة للإرادة الشعبيّة الشاملة. وما يتيح المجال لمثل هذا الأمر اجتماعُ الناس واشتراكهم في أكبر قدر من القيم الإنسانيّة الرفيعة. ففي الدولة الشعبيّة البحتة، يكون اجتماع الناس ضمن دائرة محدودة من القيم (كالحرّيّة والاستقلال)، مع وجود اختلافات واضحة حول مجموعة قيميّة أخرى ذات أهمّيّة معنويّة، دون أن يؤدّي ذلك بالضرورة إلى فصم عرى الدولة؛ حيث يتمّ حلّ الاختلافات من خلال استبداد الأكثريّة (٥١ ٪) على الأقلّيّة (٤٩ ٪) دون تسمية هذا الحلّ بالاستبداد. أمّا الحكومة الإسلاميّة، ففيها يجب أن يتحقّق اجتماع الناس واجماعهم على تبنّي جميع القيم والبرامج والنظم التي ينبغي أن تدير حياتهم. فهم متّفقون على ضرورة تطبيق أحكام الإسلام، وعلى وجوب الرجوع إلى من يقدر على استنباط الأحكام الدينيّة فيما يتعلّق بجميع مسائل الحياة وقضاياها الأساسيّة، يساعدونه في عمليّة بلورة موضوعاتها ويشاركون في صياغة القواعد الكبرى للنُظم المختلفة في الإدارة والتنفيذ. فالكلّ متفاعل لأجل الاهتداء إلى برنامج الشريعة ومنهاجها. فالحكومة الإسلاميّة، بناءً على هذا، ليست سوى حكومة

شعبيّة في أرقى مستوياتها وأقوى درجاتها.

إنّ الحكومة المستقبليّة للمهديّ الموعود (أرواحنا فداه) هي حكومة شعبيّة بكلّ معنى الكلمة. فماذا تعني الشعبيّة يا ترى؟ إنّها تعني الاعتماد على إيمان الجماهير وإرادتها وسواعدها، فإنّ إمام الزمان لا يملأ الدنيا عدلًا وقسطًا بمفرده، وإنّما يقرّ العدل الإلهيّ في كافّة أرجاء المعمورة، ويقيم حكومةً شعبيّةً مئة بالمئة، مستعينًا بالجماهير المؤمنة ومعتمدًا عليها، والفارق بين هذه الحكومة الشعبيّة والحكومات التي تدّعي الشعبيّة والديمقراطيّة في عالمنا المعاصر، كالبعد ما بين الأرض والسماء. فما يسمّونه اليوم على المستوى العالميّ بالديمقراطيّة وحاكميّة الشعب هو عين تلك الدكتاتوريّة القديمة، لكنّها ارتدت ثوبًا جديدًا، أي دكتاتوريّة الطبقات. فإذا ما كان هنالك تنافس، فهو يدور بين الطبقات ولا شأن للشعب به، إذ يستحوذ حزب على السلطة ويمسك بمقدرات الأمور في البلاد بعقل قدرته السياسيّة مستغلًّا إيّاها لجمع الأموال والثروات لصالحه وتسخيرها للاستحواذ على المزيد من السلطة. إنّ حاكميّة إمام الزمان الشعبيّة أي حاكميّة الشعب الدينيّة تختلف تمامًا عن هذا الأسلوب.

ومن أجل هذا يأتي تأكيدي على وجوب الحذر من سوء الاستغلال الماليّ داخل أجهزة السلطة التابعة للحكومة، فالخسارة الكبرى الناجمة عن الفساد الاقتصاديّ داخل أجهزة الدولة إنّما تتمثّل في توظيف المال لخدمة السلطة، واستخدام السلطة لخدمة المال، فيتبلور من ذلك دور باطل، حيث يُساء استغلال السلطة والمسؤوليّة لجمع الثروة والمال، ومن ثمّ يكرّس هذا المال لشراء أصوات المنتخبين، سواء كان شراءً مكشوفًا كما هو المتداول في الكثير من مناطق العالم حيث يدفعون الأموال أو شراءً خفيًّا بأساليب متعدّدة، أي الحصول على الشعبيّة عبر شتّى الإنفاقات.

فإذا ما استقطبت أصوات الجماهير عبر الإعلام الماكر الباذخ فليست تلك حاكميّة شعب ولا مشاركة جماهيريّة، بل إنّ أصوات الجماهير أضحت ألعوبةً، وإنّ التوسّل بالخداع والتحايل لاستقطاب أصوات الشعب يعدّ جرمًا في النظام الإسلاميّ، الذي يمثّل بقيّة الله (أرواحنا فداه) مظهره التامّ، وإنّ استغلال السلطة للاستيلاء على الأموال يعدّ من أعظم الجرائم، فأنصار الإمام المهديّ (عجّل الله تعالى فرجه الشريف) مكلّفون بأن يتّخذوا الحدّ الأدنى من المعيشة[٢٥].

عندما تتولّد الدولة بإرادة الشعب، وتخرج من رحم النظام الإسلاميّ، فإنّ مسارها العامّ يتحدّد وفق قوّتَين أساسيّتَين هما: قوّة الشعب وقوّة

---

(٢٥) **الإمام المهديّ، سلسلة في رحاب الوليّ الخامنئي**، إعداد مركز نون للتأليف والترجمة (بيروت: جمعيّة المعارف الإسلاميّة الثقافيّة، ٢٠١٠)، الصفحتان ٦٠ و٦١.

القانون. أمّا قوّة الشعب، فإنّها تظهر من خلال حماية الإنجاز الجديد بالتواجد في الساحات والميادين المختلفة (جبهات الحرب الدفاعيّة، الانتخابات، المظاهرات المليونيّة، وغير ذلك). وأمّا قوّة القانون، فإنّها تتمظهر وتعبّر عن نفسها من خلال المؤسّسات التشريعيّة والقضائيّة والتنفيذيّة وغيرها.

لطالما سمعنا الإمام يردّد العبارة: «إنّ وحدة الكلمة والحضور في الساحة هي رمز جميع الانتصارات»، ولولا هذا لما أمكن لإيران أن تتقدّم، ولكنّ الشعب بأسره أدرك ذلك، فتحقّق الوعد الإلهيّ، ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ و«من كان لله كان الله له»[٢٦].

ليست الانتخابات في بلادنا حركةً استعراضيّةً فهي أُساس نظامنا. الانتخابات إحدى أسس النظام، لا يمكن تحقيق الديمقراطيّة بالكلام. الديمقراطيّة الدينيّة ممكنة الحصول بمشاركة الجماهير، وتواجدهم، وإرادتهم، وارتباطهم الفكريّ والعقلانيّ والعاطفيّ بتطوّرات البلاد. وهذا غير متاح إلّا عن طريق انتخابات صحيحة عامّة ومشاركة شعبيّة واسعة فيها. هذه الديمقراطيّة سبب صمود الشعب الإيرانيّ. حينما استطعتم طوال هذه الثلاثين عامًا أن لا تفزعوا من صراخ القوى العظمى، وحينما لم تستطع القوى العظمى توجيه ضربة قاصمة لكم ما عدا صراخهم، وحين يبدي شباب البلاد هذه الشجاعة والإخلاص في خوض شتّى السوح والميادين، فهذا كلّه ناجم عن الديمقراطيّة الدينيّة؛ فيجب معرفة قدره بحقّ. الانتخابات هي الرصيد والاستثمار الكبير للشعب الإيرانيّ. أشبه برصيد كبير هائل تضعونه في البنك فيعمل به البنك وتنتفعون أنتم من أرباحه. صوت كلّ واحد منكم أيّها الجماهير هو سهم من هذا الاستثمار والإيداع. حتّى الصوت الواحد له أهمّيّته. فكلّما كانت الانتخابات أعظم وأنشط، برزت عظمة الشعب الإيرانيّ في أعين معارضيه وأعدائه أكثر، وسيُولون بذلك حُرمةً أكبر لشعب إيران. وأصدقاؤكم في العالم سوف يفرحون بدورهم. عظمة الشعب الإيرانيّ تعبّر عنها مشاركة الشعب في الانتخابات. المسألة الأولى التي أحاول دائمًا تركيز جهدي عليها في الانتخابات هي التأكيد على أهمّيّة مشاركة الجماهير. مشاركتهم هي تصديق وتأييد وتعزيز لنظام الجمهوريّة الإسلاميّة. ليست المسألة مجرّد مسألة سياسيّة وفرديّة وأخلاقيّة محضة، بل هي مسألة شاملة متعدّدة الأبعاد. الانتخابات متّصلة بمصير الشعب، وخصوصًا انتخابات رئاسة الجمهوريّة التي تمثّل إناطة السلطة التنفيذيّة في البلاد بشخص ومجموعة تدير البلاد لعدّة سنوات. الانتخابات مهمّة إلى هذا الحدّ[٢٧].

(٢٦) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ١٩٨٩/٧/١٢.

(٢٧) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢١.

إنّ العمل بالدستور، هو العلاج الوحيد لحلّ مشاكل هذا البلد. ويتوقّف هذا بدوره على أنّ العناصر الناشطة، سواء الذين يعيّنون أسلوب تنفيذ الدستور - كالأجهزة التشريعيّة - أو أولئك الذين ينفّذون الدستور - كالسلطة التنفيذيّة - أو الذين يراعون العدالة ويتابعون الجرائم - كالسلطة القضائيّة - وجميع منتسبي هذا البلد، عليهم أن يضعوا الإخلاص والصدق والشعور بالمسؤوليّة والعمل بها معيارًا لهم[٢٨].

النظام الإسلاميّ هو الموجِّه العامّ للدولة، ومشاركة الشعب هي القوّة الدافعة لعمل مؤسّساتها. ومن المتوقّع أن تفرز التجربة الثوريّة في بداية الأمر دستورًا يعبّر عن إرادة الشعب أكثر من إرادة القانون الإلهيّ (دون أن تخالفه طالما أنّها تحت نظر الفقيه)، نظرًا لحداثة التجربة وقلّة الخبرة وضعف الاطّلاع على التشريعات الإسلاميّة، وكذلك بسبب محدوديّة الأبحاث والنظريّات المتعلّقة بالمجالات الاجتماعيّة والحكوميّة الإسلاميّة. فالدستور في أحسن حالاته غير مخالف للضرورات الدينيّة والمبادئ الإسلاميّة العامّة. أمّا عمليّة التشريع فستلاحظ الأكثريّة والتوافق، أكثر من ملاحظة عمق التشريعات الدينيّة (خصوصًا مع قلّة النظريّات الدينيّة في المجالات التشريعيّة كالنظام الاقتصاديّ، والتربويّ، والتعليميّ، والبيئيّ، وغير ذلك). وسيادة القانون هنا تكون محميّةً من قبل الشعب، نظرًا لانعقاد الآمال عليه في تحقيق العدالة الاجتماعيّة، خلافًا لما كان عليه في الوضع السابق. ولهذا، قد يظنّ الثوّار الذين عانوا الظلم والاستبداد أنّ العدالة هي المساواة. وسيطالبون، بحكم مشاركتهم في إسقاط النظام البائد، بحصصهم من الثروة الوطنيّة والإمكانات المتاحة. وحيث إنّ الشعب هو صانع الثورة، فالنتاج ينبغي أن يوزّع على جميع أفراده بالتساوي. وعندما تجري عمليّة سنّ القوانين ووضع الخطط التنفيذيّة، فإنّ ما سيضفي عليها المشروعيّة هو سلطة الشعب التي تمارس من خلال البرلمان، أو مجلس الشورى، الذي يضمّ ممثّلين عن جميع شرائح المجتمع وفئاته.

(٢٨) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ١٨/٦/٢٠٠٠.

إنّ قوّة الدولة تُقاس في هذه الحالة بحسب تمثيلها الشعبيّ في جميع القطاعات (وخصوصًا السلطة التنفيذيّة). وطالما أنّ الشعب يشعر بأنه يمسك بمؤسّساتها ويدفع بها إلى الإمام، فالمتوقّع أن يكون مسير الدولة تقدّميًّا تكامليًّا. ومن المتوقّع كذلك أن تكتشف الجماهير، وهي تخوض عمليّة بناء الدولة المستقلّة بحرّيّة تامّة، النواقص والعيوب في النظام التشريعيّ مع كلّ تجربة ومنعطف. وطالما أنّ خطّ الهداية محفوظ، بوجود الفقيه الجامع للشرائط على رأس التجربة، فإنّ هذه المسيرة ستمضي قدمًا، حتّى تصل إلى مرحلة الكشف التامّ عن النُّظم والنظريّات الإسلاميّة.

أيّها الإخوة والأخوات الأعزّاء، أيّها الشعب الإيرانيّ العزيز، الانتخابات تصون البلاد. الشيء الذي يحفظ هيبة هذا الشعب ويستعرض قدراته المعنويّة بوجه الأعداء ويخيفهم ويصدّهم عن التطاول عليه هو التواجد والمشاركة الشعبيّة، ومن مظاهرها المشاركة في الانتخابات، ومن مظاهرها المشاركة في الثاني والعشرين من بهمن، الذي هو على الأعتاب أمامكم. كلّما كان التواجد أعمق، ارتفع الاعتبار والقيمة الوطنيّة. وكذا الحال بالنسبة للانتخابات. كلّما كان الزحام على صناديق الاقتراع أشدّ، ومشاركة الشعب أوسع، ارتفع اعتبار البلد وتضاعفت مناعته وحصانته. مشاركة الجماهير بوسعها تأمين مستقبل البلاد وضمانه. مجلس الشورى الصالح والنزيه والقويّ يستطيع التأثير على أداء كلّ الأجهزة والمؤسّسات في البلاد، فهو يؤثّر على أداء الحكومة وعلى أداء السلطة القضائيّة، وحتّى على أداء القوّات المسلّحة. المجلس القويّ الصالح النزيه السليم له مثل هذا الوضع والدور. فمتى يمكن تشكيل مثل هذا المجلس من دون الشعب؟ هذا ما لا يريده الأعداء. منذ شهرين أو ثلاثة والأبواق الإعلاميّة للعدوّ تعمل من أجل بثّ اليأس والقنوط في نفوس الناس كي لا يشاركوا في الانتخابات. والبعض في الداخل من دون أن يتفطّنوا إلى ما يقومون به يتناغمون معهم للأسف! أولئك مغرضون، وهؤلاء غافلون(٢٩).

إنّنا إذا أردنا إعمار بلادنا وإنعاش زراعتنا، واستقلال صناعتنا، والاعتماد على طاقات البلاد ومتخصّصيها، والنهوض بالجامعات، وإنشاء مراكز التحقيق والبحوث، والارتفاع بحالة الرفاه لتشمل القرى والأرياف، وإذا ما أردنا إشاعة القيم الأخلاقيّة وأحكام القرآن وتطبيق شريعة الإسلام في واقع الحياة، فإنّ كلّ ذلك يتمّ بفضل الله وإرادة الشعب وإيمانه. وإنّ كلّ من يسعى اليوم إلى بثّ الاختلافات في صفوف الشعب، أو إبعاده عن الساحة فإنّ ذلك يُعدّ طعنةً في الخلف وغدرًا(٣٠).

---

(٢٩) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠١٢/٢/٣.

(٣٠) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ١٩٨٩/٧/١٢.

وما قد يعيق هذه المسيرة أمور، أهمّها:

١. الانفصال عن الوليّ الفقيه وفقدان الاهتمام بتوجيهاته وأهمّيّة موقعه.

٢. فشل الشعب في اختيار ممثّليه في المؤسّسات المختلفة من بين الأمناء الخبراء.

إنّ مجلسنا التشريعيّ هو مجلس شورى إسلاميّ، أي إنّ معيار قبول أو عدم قبول القوانين عندنا هو تطابقها أو عدم تطابقها مع الدين - مجلس صيانة الدستور - بمعنى أنّ السلطة التنفيذيّة في البلاد، وكافّة الأذرع والأيدي والأصابع المساهمة في إدارة البلاد، ترتبط بمصدر دينيّ. هذه هي الخصائص الرئيسة لمجتمعنا اليوم. وهذا ما لم يكن في الماضي. إن كنتم ترون جبهة الكفر والاستكبار الهائلة بكلّ أشكالها المختلفة تعارض هذه النقاط بشدّة، فهذا هو السبب. يعارضون مجلس صيانة الدستور بشدّة، يعارضون المجلس بشدّة إذا كان مجلس شورى إسلاميّ، يعارضون بشدّة رئيس الجمهوريّة الذي ينادي بالإسلام. ومن باب أولى يعارضون القيادة وولاية الفقيه مئة بالمئة، لأنّ هذه هي النقاط الأساسيّة التي تؤمّن التحرّك والاتّجاه الإسلاميّ للنظام. إذا رجعنا أدراجنا في التاريخ، سنجد أن لا سابقة لهذه الحال حتّى صدر الإسلام(٣١).

إنّ الوليّ الفقيه، بما يتمتّع به من معرفة، وبما يشغله من منصب، يقف في أفضل منطقة أو موقع في كلّ النظام. وهذا ما يتيح له الإشراف التامّ على التجربة، ومراقبة المسيرة، وتحديد الحاجات، وضبط الاتّجاهات. وبمقدار ما يتمّ الالتفات إلى توجيهات هذه القيادة الشرعيّة وتقديرها والعمل بها وعليها، تكون المسيرة تكامليّةً مهتديةً.

إذا أراد المجتمع الإسلاميّ أن يدفع عدوّه في الوقت المناسب فعليه أن يحفظ مركز القدرة والقوّة والقيادة فيه، والمواجهة الناجحة مع العدوّ يلزمها تكتّل وضمّ كلّ الأجنحة في هذا المجتمع الإسلاميّ، ووضعها في خطّ واحد في مواجهة العدوّ، لتوجّه ضربةً محكمةً قويّةً لعدوّها. وهذا لا يحصل ما لم تندفع هذه الأجنحة بملء اختيارها لهذا العمل وتلك المواجهة. وإلّا استطاع عدوّهم أن يهلكهم عن طريق الدسيسة. وقد تكرّر وقوع مثل هذا في التاريخ العامّ للأمم وفي التاريخ الإسلاميّ أيضًا. وإذا ما أراد المجتمع المسلم أن يستفيد من طاقاته ويتجنّب السلبيّات والنقائص فعليه تحكيم علاقاته الداخليّة وتوحيد

(٣١) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ١٠/٦/٢٠٠٤.

أعضاء المجتمع كما تتوحّد أعضاء الجسد الواحد وتتعبأ لمواجهة الخطر الخارجيّ، والمجتمع الإسلاميّ يد واحدة مقابل أعدائه. خلاصة ما نريد ذكره هنا أنّ المجتمع الإسلاميّ ومن أجل تحقيق بُعدَي الولاية الأوّليَّين عليه أن يمتلك مركزًا قياديًا واحدًا قادرًا وفعّالًا، وأن تستلهم كلّ العناصر الفعّالة والنشطة في هذا المجتمع من هذا المركز نشاطها الفكريّ والعمليّ وفعاليّاتها الحياتيّة وأساليب مواجهة أعدائها وطرق تقوية المحبّة والولاء بين أفرادها. وهذا المركز الواقع في عمق المجتمع المسلم هو الذي يتولّى إدارة تمام الأجنحة، وهو الذي يحدّد لكلّ فرد عمله ومكانه المناسب، وهو الذي يرفع حالات النزاع والتعارض ويمنع من نشوء هذه الحالات، وهو الذي يسدّد كلّ القوى للمسير نحو غاية واحدة، وفي مسار واحد، وهذا المركز يعيّنه الله سبحانه، فلا بدّ أن يكون عالـمًا، واعيًا، مأمونًا، جامعًا لكلّ الكمالات التي يريدها الإسلام، مظهرًا قرآنيًّا حيًّا. وثقافتنا الإسلاميّة تطلق على هذا المركز اسم الولي.

قد لاحظنا في قضيّة الفساد الماليّ كيف كان سماحة الإمام الخامنئي يلوم المسؤولين لأنّهم لم يعملوا بنصيحته ومطالباته؛ فوصل الأمر إلى أن يختلس بعض المسؤولين أموالًا طائلةً صعقت الجميع، وألقت اليأس والإحباط في النفوس، وزعزعت الثقة بالنظام. وقد شاهدنا مثل هذا التراخي في العديد من مؤسّسات الدولة. وبالطبع، ليس بالإمكان تحديد حجم الانفصال أو الإهمال، كذلك يصعب معرفة حجم المشكلة دون امتلاك معطيات مفصّلة أو أرقام دقيقة.

كذلك تحكي التجربة أنّ عمليّة انتخاب الممثّلين (من نوّاب ووزراء) واختيارهم، لم تصل بعد إلى امتلاك الصيانة التامّة المانعة من وصول المستغلّين، هذا بالرغم من أنّ الجمهوريّة الإسلاميّة تطبّق أفضل معايير النزاهة الانتخابيّة في العالم. ولهذا، دعا سماحة قائد الثورة إلى إدخال المزيد من التحسينات على الانتخابات، لتمكين الناس من تحديد ممثّليهم بصورة أفضل. ولا شكّ في أنّ نفوذ المستغلّين، المرتبطين بمراكز القوّة والمال، هو الذي يسمح بتشكّل عصابات وتجمّعات تجعل قسمًا مهمًّا من المال العامّ دولةً بين الأغنياء منهم خاصّةً؛ فتحرم الشرائح المختلفة من

المكتسبات والفوائد، وتجعلها تنكفئ عن دعم الدولة، والمشاركة الفاعلة في بنائها والدفع بها إلى الأمام.

على أبناء الشعب أن يبحثوا، كتكليف شرعيّ وأخلاقيّ، ليعثر كلّ واحد على المرشّحين، الذين إذا سُئل بين يدَي الله عن سبب انتخابهم يكون لديه جواب في أنّه صوّت لهم لكذا مصلحة. المشاركة في الانتخابات واجبة، والتصويت في الانتخابات عملٌ عظيم وإقدام شرعيّ وإلهيّ. ابحثوا عن الأشخاص المناسبين لهذا العمل. يجب أن يكون كفوءًا – هذه تجربتنا خلال عشرين سنة – غير أنّ الكفاءة لوحدها لا تفي بالغرض، بل لا بدّ أن يكون متديّنًا أيضًا، لأنّ احتمال خيانة المتديّن قليل. كما يجب أن يتّصفوا بالشجاعة في مقابل تهديدات هذا وذاك. لأنّ من يجبن أمام التهديدات تزلّ يده عند التوقيع، وترتعش مفاصله عند التقدّم، ولا يمكن الثقة به. يجب أن يكون شريفًا وأمينًا وعونًا للضعفاء، يجب أن يكون القانون قادرًا على حماية حقوق الضعفاء، وإلّا فإنّ القانون الذي يجعل الثريّ أكثر ثراءً لا يُعتبر قانون بلد إسلاميّ. القانون يجب أن يكون قادرًا على حلّ العقد المستعصية ومعالجة آلام الطبقات المحرومة، والنائب يجب أن يكون إنسانًا متفهّمًا لهذه الأمور، وأن يكون مجرّبًا جهد الإمكان؛ إذ إنّ للتجربة أهمّيّةً بالغةً في هذه الأعمال الكبرى[٣٢].

من هنا، كان لا بدّ من جعل عمليّة بناء الدولة عمليّةً تراكميّةً تكامليّةً، ترتكز على تضافر الجهود الشعبيّة، وعلى هداية الفقيه، حتّى الوصول إلى دولة المؤسّسات الحقيقيّة التي تدفع الشعب بدل أن يكون هو الدافع لها! وبتحقيق هذا الهدف، يصبح مجموع الشعب أكبر من الجميع! (فيما لو عمل كلّ فرد بكلّ طاقته).

إنّ كلّ مؤسّسة في العالم، حسب فلسفة وجود المؤسّسات، إمّا:

١. أن تكون مؤسّسةً لاستغلال الناس والانتفاع منهم (كالمؤسّسات التجاريّة).

٢. أو أن تكون مؤسّسةً لمنع الناس من المشاركة والاستفادة.

٣. أو أن تكون لمصلحة طائفة أو نسبة محدّدة من العاملين فيها.

---

(٣٢) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢/٢/٢٠٠٠.

٤. أو للجميع بحيث تتوزّع الفائدة والثمار بالتساوي على كلّ عامل.

٥. أو للجميع لكنّ الفوائد والمنافع تتوزّع وفق قانون العدل.

٦. أو تتعدّى منافعها وفوائدها كلّ العاملين فيها لتشمل غيرهم أيضًا.

ومن الطبيعيّ والمقبول أن تتشكّل المؤسّسات التجاريّة على قاعدة الربح والمنفعة الخاصّة، لكن أن تكون المؤسّسات العامّة كذلك، فهذا ممّا يشير إلى استشراء الفساد واستفحاله، كالحاصل في النظام الطائفيّ في لبنان.

أمّا المؤسّسة التي تكون هويّتها ورسالتها منع الناس من الاستفادة والحيلولة دون نفعهم، فهي مؤسّسة محكومة بالفشل والتفكك، و هذه هي المؤسّسة الاستبداديّة البحتة، وما لم يكن ناتج المؤسّسة عبارة عن ربح أو منفعة، فإنّها ستبدأ بخسارة الدعم والعطاء والعمل الجادّ (كما حصل في المصانع الحكوميّة في التجربة الإشتراكيّة، حين عانى العمّال من استغلال طاقاتهم دون الحصول على الحدّ الأدنى من المنافع). وتبدأ المؤسّسة بالازدهار النسبيّ عندما تزداد نسبة المستفيدين والمنتفعين فيها، فتنال المزيد من الدعم والعمل، والحفاظ على استمرار هذا النوع من المؤسّسات يُعدّ أكبر تحدٍّ للمدراء في العصر الحاليّ، نظرًا لتداخل العوامل النفسيّة والأخلاقيّة والمهنيّة والإداريّة.

يتوقّع كلّ مواطن ناخب أن يكون ناتج صوته كناتج صوت أيّ مواطن آخر في بلده، من حيث التمتّع بالتنمية المتوازية والحقوق المتساوية. وما لم تكن حصيلة عمل مجلس الشعب، في تشريعاته ورقابته على الحكومة والوزارات، تحقيق هذا الإنماء المتوازن والتوزيع المتساوي للمكتسبات على أبناء الوطن، فهذا يدلّ على أنّ هذا المجلس لم يتحوّل إلى مؤسّسة ذات

منفعة عامّة شاملة لكلّ المواطنين. وهي مشكلة مؤسّساتيّة واضحة.

«العدالة هي معيار حقّانيّة أو بطلان الحكومات. أي إنّه في الإسلام، إذا لم يكن فيصل العدالة موجودًا، فهناك علامة استفهام حول الحقّانيّة والمشروعيّة»(٣٣).

العدالة في النظام الإسلاميّ أساس كلّ القرارات التنفيذيّة، وعلى كافّة مسؤولي النظام، من نوّاب مجلس الشورى الإسلاميّ المحترمين، إلى مسؤولي المؤسّسات التنفيذيّة المختلفة، وخصوصًا من هم في مستوى الخبراء وواضعي السياسات والبرامج، وإلى القضاة والعاملين في جهاز القضاء، عليهم العمل بكلّ جدّ وجهد وإخلاص من أجل تطبيق العدالة(٣٤).

إنّ التقدّم إذا لم يكن مصحوبًا بالعدالة فهو ليس التقدّم الذي يبتغيه الإسلام. أن نرفع الناتج الإجمالي الوطنيّ والدخل العامّ للبلاد إلى رقم عالٍ، مع وجود تمييز وعدم مساواة في الدخل، ويكون للبعض آلاف الألوف بينما يعيش البعض الآخر الفقر والحرمان، فهذا ليس ما يريده الإسلام. ليس هذا هو التقدّم الذي يبتغيه الإسلام. ينبغي تأمين العدالة. والعدالة مفردة جدّ عميقة وواسعة يجب البحث عن خطوطها الرئيسيّة والعثور عليها. نعتقد أنّ العدالة هي خفض الفواصل الطبقيّة والجغرافيّة. وتوفير المساواة في الاستفادة من الإمكانيّات والفرص. يجب أن يستطيع جميع أبناء البلاد – ممّن لهم القابليّة والقدرة – الانتفاع من الإمكانيّات العامّة للبلاد. من مصاديق العدالة مكافحة الفساد الماليّ والاقتصاديّ التي يجب أخذها مأخذ الجدّ(٣٥).

فإذا قوّم الشعب مثل هذا المجلس، وفرض عليه تحقيق تلك المساواة، يمكنه أن ينتقل إلى مرحلة بناء مؤسّسات العدالة الاجتماعيّة، التي تقوم على مبدإ إعطاء كلّ ذي حقّ حقّه ووضع الأشياء في مواضعها. هنا، بالذات، يتوقّع بحسب السنّة الإلهيّة أن يكون الناتج العامّ أكثر من حاجة الجميع؛ وهذا هو الرفاه الاجتماعيّ بمعناه الحقيقيّ.

ينبغي المطالبة بالعدالة من قبل الجماهير، وشرائح الشعب، ولا سيّما الشباب بحيث يضطرّ كلّ مسؤول أن يتحدّث عن العدالة حتّى لو كان ذلك بخلاف رغبته. المطالبة

---

(٣٣) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠١٠/١٢/١.
(٣٤) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٧.
(٣٥) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢١.

بالعدالة معناها أن تكون العدالة الخطاب الغالب في الأجواء الشبابيّة والجامعيّة، فيطالبون بالعدالة جميع المسؤولين(٣٦).

البعض يقولون إنّ العدالة تعني توزيع الفقر. كلّا، الذين يثيرون قضيّة العدالة لا يقصدون أبدًا توزيع الفقر، بل التوزيع العادل للإمكانيّات المتوفّرة. الذين يقولون: العدالة هي توزيع الفقر، فإنّ لباب كلامهم وجوهر قولهم هو: لا تنشدوا العدالة، بل اطلبوا إنتاج الثروة ليكون ما يوزّع على الناس هو الثروة. طلب إنتاج الثروة من دون أخذ العدالة بنظر الاعتبار نتيجته ما تلاحظونه حاليًا في البلدان الرأسماليّة. في أغنى بلدان العالم - أي أمريكا - ثمّة أشخاص يموتون من الجوع والبرد والحرّ. هذه ليست شعارات، بل واقع مشهود. نموذج نظام الجمهوريّة الإسلاميّة نموذج إسلاميّ، أي إنّه نموذج التقدّم والرفاه إلى جانب العدالة والأخوّة والمحبّة والعطف بين شرائح المجتمع وردم الفوارق بين الفقير والغنيّ في المجتمع(٣٧).

إنّ الإرادة الشعبيّة العامّة تستطيع أن تفرض المساواة، لكنّها غير مؤهّلة بما هي إرادة شعبيّة بحتة على فرض العدالة. لأنّ العدالة تتطلّب معرفةً دقيقةً بنظام حقوق جميع الأشياء وواجباتها. ومثل هذه المعرفة لا تحصل إلّا في ظلّ معرفة حدّ كل شيء في الوجود النابع من حظّه منه. وتؤكّد الشواهد القطعيّة أنّ الإسلام في جوهره دين العدالة الشاملة، فيما يتعلّق بالفرد والمجتمع والكون. ولأنّ غاية الدين الإلهيّ لا تتحقّق إلّا إذا وضعت الأشياء مواضعها، وتمّ بناء الآلة العالميّة الكبرى من هذه الأشياء، التي هي بمنزلة قطع هذه الآلة، وعملت هذه الآلة بشكل صحيح وتحرّكت نحو الهدف المنشود، فإنّ قضيّة العدالة التي تحصل الغاية النهائيّة في ظلّها، تُعدّ نقطةً محوريّةً لجميع التعاليم الدينيّة.

إذا ما أصبحت الحكومة إسلاميّةً بكلّ معنى الكلمة، فإنّ البلد سيصبح إسلاميًا بالمعنى الحقيقيّ للكلمة، وسوف تتكرّس العدالة، ويتمّ القضاء على التفرقة، والتغلب على الفقر شيئًا فشيئًا، وتتحقّق العزّة الحقيقيّة لذلك الشعب، ويحقّق ذلك البلد المزيد من التطوّر على نطاق العلاقات الدوليّة. هذا هو البلد الإسلاميّ(٣٨).

---

(٣٦) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٧/٤/٢٠٠٩.
(٣٧) المصدر نفسه.
(٣٨) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢/١٢/٢٠٠٠.

جميع الأديان تتّفق على أنّ نهاية هذه الحركة التاريخيّة العظيمة هي نهاية مليئة بالأمل وبالعدل. أي إنّها تقول بشكل قاطع أنّه سيأتي عصر يكون عصر العدل، وهو عصر استقرار الدين الكامل. وقد جاء في الدعاء الذي يُقرأ بعد زيارة آل ياسين، «يملأ الله به الأرض قسطًا وعدلًا» أو «عدلًا وقسطًا»، حيث تختلف في مواضع عديدة، «كما مُلئت ظلمًا وجورًا»، وفي مواضع أخرى «بعدما مُلئت ظلمًا وجورًا». فجميع الأنبياء، وكلّ الأديان، وجميع النبوّات، أشارت إلى هذه النهاية وأكّدت عليها، وأصرّت وقالت بأنّها في طور التحرّك نحو ذلك. لهذا فإنّه في المبدأ وفي المسير وفي المنتهى، كان اعتماد النبوّات على العدل، وهذا ما لا نظير له(٣٩).

إنّ العدالة بين جميع قوى النفس الإنسانيّة، هي مبدأ السير التكامليّ للفرد. والعدالة الاجتماعيّة تعني تركيب أجزاء الآلة الكبرى الواحدة للمجتمع، كلّ بحسب موضعه، من أجل تحرّكه على مسار الارتقاء والتطوّر. أمّا العدالة الكونيّة التي تستلزم وضع أجزاء العالم كلّ بحسب موضعه، فهي التي تجعل النفوذ في أقطار السموات والأرض متاحًا، وتفتح بسببها أبواب السموات كلّها (ولهذا قصّة أخرى).

إنّ العلاقة بين العدالة الاجتماعيّة والعدالة الفرديّة تخضع لمعادلة دقيقة؛ ففيها ينبغي أن يتحرّك الأفراد نحو إقامة العدالة الاجتماعيّة من أجل الوصول إلى العدالة الذاتيّة والفرديّة. ومن المتوقّع في هذا التحرّك اختلاف الأفراد وتفاوتهم في العطاء والعمل، فيكون الناتج على المستوى الفرديّ مختلفًا. إنّه لمن المستحيل أن يوجد الإنسان في نفسه أرضيّة التكامل المعنويّ، ما لم يكن عاملًا من أجل الوصول إلى العدل الاجتماعيّ، ويحدوه في ذلك الهدفُ الأسمى أي العدل الكونيّ. ففي ظلّ الأخير تتسارع حركة المرء نحو لقاء ربّه من خلال طيّ مراتب ومدارج شهود جماله في العوالم والأكوان (السموات). وما لم يتمكّن المجاهدون في سبيل إقامة القسط والعدل الاجتماعيّ من تحقيقها وإرساء دعائمها، فلن

---

(٣٩) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ١٧/٥/٢٠١١.

تتأمّن البيئة المناسبة لانطلاق الجميع نحو العدالة الفرديّة، ولن يصبح المجتمع مكانًا مناسبًا لتفتّح الاستعدادت المعنويّة الراقية. يجب على كل مجاهد أن يجعل مثل هذه البيئة، التي تترعرع فيها الفضائل ويتسابق فيها الجميع نحو القيم السامية، هدفًا أساسيًّا له، ينال بموجب هذه النيّة توفيق السير المعنويّ التكامليّ، سواء وصل إلى الهدف الاجتماعيّ أو مات دونه.

الواجب الثاني هو أن يسعى الإنسان لتحقيق الرقيّ لنفسه وللآخرين. سواء في المجال العلميّ أو الفكريّ أو الروحيّ أو الأخلاقيّ أو الاجتماعيّ أو السياسيّ – أي رقيّ المجتمع – أو في المجال الاقتصاديّ، أي تحقيق الرفاهية في حياة الناس. يجب على الجميع أن يسعوا لتحقيق هذه الأمور. أعني تقدّم العلم وتطوّره للجميع، وسيادة الأفكار السليمة الصحيحة، والرقيّ الروحيّ والمعنويّ، والخلق الكريم ومكارم الأخلاق، والتقدّم الاجتماعيّ البشريّ – ولا يقتصر هذا على الأبعاد المعنويّة والعلميّة والأخلاقيّة للفرد فحسب، بل ينبغي أخذ المجتمع بنظر الاعتبار أيضًا – وتقدّم الشؤون الاقتصاديّة والرفاهية للإنسان، وينبغي عليهم أن يوفّروا للناس وسائل الرفاهية والاستفادة من إمكانيّات الحياة أكثر فأكثر. هذا هو الواجب الذي يقع على عاتق الجميع، ولا يقتصر على حكومة أو سلطة بل هو واجب يترتّب حتّى في عصر الحكومات غير التوحيديّة(٤٠).

يمكن فتح القمم العلميّة بواسطة المعنويّات؛ أي إنّ القيم المعنويّة إذا وُجدت فسيوجد العلم أيضًا. وعندها فإنّ الدنيا ستصبح دنيا إنسانيّة؛ ستصبح دنيا تليق بحياة الإنسان فيها. دنيا اليوم هي دنيا الغابة. الدنيا التي يترافق فيها العلم مع البعد المعنويّ، والحضارة مع البعد المعنويّ، والثروة مع البعد المعنويّ، ستصبح دنيا إنسانيّة. بالطبع، إنّ النموذج الكامل لتلك الدنيا سيتحقّق في زمان ظهور بقيّة الله أرواحنا فداه ومن بعدها – أنا هنا أقول هذا – ستبدأ الدنيا من جديد. إنّنا نتحرّك اليوم في المجالات التمهيديّة للعالم الإنسانيّ. عندما نصل إلى الجادّة الأصليّة يبدأ حينها المسير نحو الأهداف العليا. عندما تصل إلى الجادّة – في زمان ظهور بقيّة الله – ستبدأ هناك حركة الإنسان الأصليّة؛ الحركة السريعة للإنسان؛ الحركة الناجحة والسهلة(٤١).

ولأنّ العدالة الكونيّة هي الهدف الأعلى والغاية القصوى من العدالة الاجتماعيّة، فإنّ المقصود من وراء العدالة الاجتماعيّة تأمين البيئة المناسبة

---

(٤٠) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢/١٢/٢٠٠٠.
(٤١) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ١/١٢/٢٠١٠.

للقيام بحقّ كلّ شيء في عالم الطبيعة والأرض، بداية، ممّا يشكّل أرضيّةً صالحةً للعروج والارتقاء في آفاق السموات، التي هي المضمار الكبير للارتقاء المعنويّ لعالم الإنسانيّة. ولا يمكن والحال هذه، الاكتفاء بتحقيق العدالة للبشر وإهمال غيرهم من الكائنات، والوقائع تؤكّده، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار إعطاء الحقوق لموجودات العالم، من الكائنات الحيّة والنباتات والجمادات، وتأمين حقوقها يبدأ من عودة الأرض كهيئتها يوم أهبط الله آدم عليه السلام.

ليست العدالة بمعنى تساوي كلّ الإمكانيّات والتمتّع بها. إنّما هي بمعنى تساوي الفرص والحقوق. الجميع يجب أن يتمتّعوا بفرص الحركة والتقدّم. ليس معنى العدالة أن لا نستثمر أو لا نسمح للمستثمر بأن يستثمر. هدفنا تكريس العدل في المجتمع. هذا ما نريده. كلّ الأعمال والمشاريع إنّما تكتسب قيمتها لأجل إقامة العدل. في المجتمع الذي لا ينعم بالمساواة حتّى لو كانت الثروة كبيرةً فإنّها ستنجرف لصالح شريحة أو فئة معيّنة من الناس. أمّا في المجتمع الذي تسوده المساواة والعدالة فستكون الثروة لصالح الجميع. طبعًا، لا تعني العدالة المساواة دائمًا. وهنا يجب أن لا نقع في الخطإ. العدالة معناها وضع الشيء في موضعه. هذا هو معنى العدل. ليست العدالة بذلك المعنى الذي يختلج في أذهان بعض البسطاء وغير العميقين. وقد يتصوّرون الآن، أنّ جميع أبناء المجتمع يجب أن يحصلوا على مقدار واحد من كلّ شيء. كلّا، شخص قد يعمل أكثر، وشخص قد تكون له مواهب أكثر، وشخص قد تكون له قيمة أكبر في تقدّم البلاد. العدالة تعني العمل طبقًا للحقّ، ومنح كلّ شيء وكلّ شخص حقّه. هذا هو معنى العدالة الضروريّة للمجتمع(٤٢).

إنّ تحقيق العدالة الحقيقيّة مرتبط ارتباطًا وثيقًا جدًّا بمفهومَي العقلانيّة والمعنويّة. إذا انفصلت العدالة عن العقلانيّة والمعنويّة فلن تكون العدالة التي تنشدونها. بل لن تكون عدالة أصلًا. العقلانيّة ضروريّة لأنّه لو لم يستخدم العقل في تشخيص مصاديق العدالة فسيعتري الإنسان الضلال والخطأ، ويتصوّر بعض الأمور تمثّل العدالة، والحقيقة أنّها لا تمثّلها، أو قد لا يرى بعض الأمور التي تمثّل العدالة. إذن، العقلانيّة والحسابات الدقيقة من الشروط الضروريّة لبلوغ العدالة.

وإذا فصلنا العدالة عن المعنويّة – أي إذا لم تكن العدالة مصحوبةً بالمعنويّة – فلن تكون بدورها عدالةً. العدالة التي لا ترافقها المعنويّة والتوجّه للآفاق المعنويّة في عالم

---

(٤٢) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٧.

الوجود والكائنات ستنقلب إلى رياء وكذب وانحراف وتصنّع وتمظهرات مختلقة؛ كما في الأنظمة الشيوعيّة التي رفعت شعار العدالة. كنّا نقول العدالة والحرّيّة، لكنّ الحرّيّة لم تكن من شعاراتهم إطلاقًا. في كلّ البلدان التي قامت فيها حركة شيوعيّة بشكل من الأشكال – ثورة أو انقلاب – كانت العدالة محور شعاراتهم، بيد أنّ ظروف حياتهم لم تكن تدلّ على العدالة إطلاقًا، بل كانت على العكس من العدالة تمامًا(٤٣).

على أنّ فارقًا مهمًّا بين نظام الآلة الميكانيكيّة ونظام الآلة الاجتماعيّة، هو أنّ أجزاء الآلات وقطعها تتّصف بالثبات من حيث الحجم والأداء، أمّا أجزاء المجتمع وأعضاؤه فإنّها في حركة دائمة تكاملًا وتسافلًا. ولهذا، فإنّ أحجامها الوجوديّة وحدودها التابعة لها تكون في حالة تبدّل مستمرّة، ممّا يجعل أمر التعرّف على حقوقها عمليّةً في غاية الدقّة، ويتطلّب الكشف عن معادلاتها معرفةً خاصّةً جدًّا. فإذا كان حقّ كلّ فرد في المجتمع ينبع من حدّه وحظّه من الوجود (الحجم الوجوديّ)، فما هو الأمر الذي على أساسه يتحدّد هذا الحجم دون غيره ويستحقّ صاحبه هذا الحقّ دون سواه؟ والجواب يكمن في معرفة نظريّة القدر الوجوديّ لكلّ شيء بناءً على مستوى علاقته بالله تعالى، ومدى قربه أو بعده منه سبحانه، ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾.

فوفق النظريّة الإلهيّة، يقترب كلّ إنسان أو يبعد عن ربّه عزّ وجلّ بحسب رعايته لإرادة الله الذي هو مولاه؛ فتكون قيمة كلّ موجود بحسب تقواه، ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾، والتقوى هي التي تنزل الأفراد منازلهم، وتحدّد لكلّ منهم قدره. وهذه التقوى التي يصنعها كلّ إنسان باختياره، قد تزيد أو تنقص بحسب عمله وسيره. فجميع أعضاء المجتمع الإنسانيّ وأجزائه هم في حركة سيّالة دائمة على منحنى التقوى ومعيارها. وما لم يمتلك المجتمع مثل هذا المعيار الدقيق للتقوى، لا يمكنه أن يقيس حجم أيّ فرد ويحدّد موقعه، ليعرف بناءً عليه حقّه ويضعه موضعه.

---

(٤٣) المصدر نفسه.

ولا شكّ في أنّ تحرّك أبناء المجتمع نحو التقوى، بعد صيرورتها قيمةً محوريّةً في حياتهم وأعمالهم، من شأنه أن يمكنهم من تحديد منازل التقوى ومراتب الأتقياء، فيتّجهون بصورة تلقائيّة نحو إقامة العدالة الاجتماعيّة بمعناها الواقعيّ.

ومن جانب آخر، إنّ التحرّك نحو التقوى الفرديّة يُعدّ مظهر ثبات العدالة الفرديّة وسبب تحقّقها. وسعي الفرد لكي يكون تقيًّا يستلزم السعي لتعديل قواه، كما أنّ تعادل القوى النفسيّة يشكّل أرضيّة السعي الحثيث نحو التقوى وتحقّقها. وعندما تصبح العدالة الاجتماعيّة أمنية الجميع ومطلبهم الأساسيّ، فإنّ هذا يدلّ على وجود حركة عامّة في المجتمع، على مستوى أفراده نحو العدالة والتقوى الفرديّة. وعندما تصبح إقامة العدالة الاجتماعيّة أولويّةً كبرى في سعي الأفراد، فإنّ البيئة المناسبة لكي يتّجه الباقون نحو العدالة الفرديّة ستتوفّر ولو بعد حين.

الذنوب والزلّات والسعي وراء الشهوات واتّباع الأهواء والابتعاد عن الذكر والخشوع لربّ العالمين هو ظلم للنفس. وهذا يُعدّ ميدانًا مهمًّا. عندما نقوم بالبحث في باب العدالة – العدالة في العلاقات الاجتماعيّة وفي تشكيل النظام الاجتماعيّ لا يمكننا أن نغفل العدالة مع النفس. فلا ينبغي أن نظلم أنفسنا. بل أن نعاملها بالعدالة. والنقطة المقابلة لـ «قد جرت على نفسي» هي هذا العدل. فلا نجور بل نعدل. لو أنّ الله تعالى وفّقنا أن نجتنب هذا الظلم فإنّ هذا العبد لديه أمل كبير أن نوفّق إن شاء الله بإقامة العدل في المجتمع[٤٤].

فما هو الأمر الذي يجعل العدالة الفرديّة مطلبًا عامًّا وقيمةً ثقافيّةً رائجةً؟

إنّ طبيعة العلاقة بين أبناء المجتمع الواحد ومسؤوليه (أي دولته)، تحدّد المسار العامّ الذي يسلكه هؤلاء الأفراد. المسؤولون هم مظهر رازقيّة الله في حياة البشر، يُجري الله على أيديهم المال والإمكانات، ويراهم الناس عماد حياتهم الدنيويّة، ولهذا تراهم أشدّ تأثيرًا في حياتهم

(٤٤) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠١١/٥/١٧.

المعنويّة من الوعّاظ والمعلّمين. وإذا قامت العلاقة بين المسؤول والشعب على الاستغلال والرشوة والمحاباة، فسرعان ما سيتحوّل الناس إلى عبيد للمسؤولين بدل أن يكونوا عبيدًا لله يستشعرون فضله ونعمه. أمّا إذا كان المسؤولون خدّامًا للشعب، ويرون شرفهم في تأمين حاجاتهم والسهر على أمورهم، فإنّ الناس في ظلّ هكذا علاقة سيتمكنون من ملاحظة اليد الإلهيّة في أهمّ أمورهم وشؤونهم، فتتحوّل قلوبهم من عبادة العباد إلى عبادة ربّ العباد. ولهذا أسباب عديدة، منها جريان التوفيقات ونزول البركات التي تفوق القدرة البشريّة والتدبير المعمول به، ومنها ما يعود إلى التزام المسؤولين بالقيم الأخلاقيّة السامية، وهم في عين تضحياتهم وإبداعاتهم لا يسمحون للناس بتعظيمهم وتربيبهم! وهكذا تنبعث الدوافع المعنويّة في ظلّ ازدياد مخزون الإيمان بين الناس، بفعل الحضور الإلهيّ المميّز في حياتهم.

ما يضمن العدالة هو الإنسان المؤمن الحازم العازم ذو الإرادة والخائف من الله. الذي يخاف الله ولا يخاف ما سوى الله، ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾، هذا ما يقوله الله تعالى في القرآن. إذا كان هذا، عندئذ يمكن بواسطة الأجهزة المتنوّعة والعصريّة والجيّدة بلوغ العدالة بنحوٍ تامّ. وإذا لم تكن مثل هذه الإرادة أو كانت ضعيفةً متحلحلةً فإنّ أيًا من هذه الأجهزة لن تضمن العدالة بشكل تلقائيّ، بل قد تكون أحيانًا أرضيّةً لانعدام العدالة(٤٥).

بما أنّ الحكومة حكومة ربّانيّة وقرآنيّة يركن الناس فيها إلى الدين ويؤمنون به، إذن يمكن حتمًا وبسهولة إقامة مثل هذه الحكومة بواسطة هؤلاء الناس، فيدخل الناس دون أن يطلبوا من أحد شيئًا، أو تكون لهم منّة على شخص، أو أن يتقاضوا من أحد، غير الله، أجرًا على إخلاصهم وتفانيهم. ونتيجةً لذلك يعمل أكبر المخطّطين السياسيّين وأعظم الشبكات التجسّسيّة في العالم ضدّ هذه الدولة والحكومة وإذا بجهودهم تخفق بعد مضيّ سبعة عشرة سنة، وإن شاء الله ستمضي عشرات العقود دون أن يحصلوا على نتيجة تُذكر. إذن، لاحظوا كم هو كبير دور تواجد الناس، والمجلس هو تجسيد لآراء الشعب في إدارة هذا النظام. ولذا قال الإمام رضوان الله عليه: «إنّ المجلس على رأس الأمور كلّها». الجميع مكلّفون. فالشعب مكلّف بالاشتراك في الاستفتاء، وتشخيص

(٤٥) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٨.

المرشّحين الصالحين بغية انتخابهم وفقًا للموازين الدينيّة والشرعيّة والثوريّة وأمثال ذلك، وأن لا يُدخلوا في القضيّة أمورًا مثل العلاقات والقرابة العشيرة والطائفة وما شاكل ذلك. وليعرفوا الأنسب حقًّا والأقرب إلى الموازين الإلهيّة والثوريّة وينتخبوه، وليتفاعلوا مع هذه القضيّة بحماس وشغف انطلاقًا من الشعور بالمسؤوليّة(٤٦).

أيّها الإخوة، يجب المحافظة على النظام على أساس التقوى، وطريق التقوى ذكر الله. إنّ أقلّ فشل تُصاب به أمّتنا اليوم، يؤدّي إلى تراجع الصحوة الإسلاميّة خمسين سنةً أو أكثر إلى الوراء. فهؤلاء الشباب في إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، وحتّى في مدن البلدان الأوروبيّة يهتفون باسم الإسلام، ويتحرّكون باسم الجمهوريّة الإسلاميّة. فإن حصل انكسار أو فشل، فستخلّف آثار وتغيّرات سلبيّة، ويتجرّأ العدوّ علينا.

الأمر الثاني، إنّ حركة هذا النظام وموفّقيّته لا تتحقّق إلّا ببركة التقوى. وهذه هي خصوصيّة النظام الإلهيّ، فنظام الحقّ لا يتقدّم إلّا بالتقوى. أمّا التقوى فهي بمعنى الطهارة والنقاء والورع ورعاية كلّ القيم المطلوبة في مجتمع إسلاميّ عقائديّ. أيّها الوزراء، وأعضاء المجلس، والمدراء المختلفون في الدولة ومسؤولو القضاء، لا تعتبروا أنفسكم في غنًى عن الدعاء والنافلة والذكر والتوجّه والتوسّل والبكاء والإنابة إلى الله. لا تقولوا: ما دمنا مشغولين بخدمة الناس فلا حاجة لنا للدعاء، إنّما يدعو الأشخاص الذين لا عمل لهم. فعندما يكون ذلك نصبح بلا حافظ، فحينما تصطفّ الوساوس أمامنا ونحن ضعفاء النفس لم نتربّ وحريصون على الدنيا، فإنّنا سننقاد إلى هذه الوساوس حتمًا. اجعلوا لكم في اليوم ساعةً بينكم وبين الله، دعوا الأعمال المختلفة وكونوا في أنس مع الله وأوليائه، مع ولي العصر عجّل الله تعالى فرجه وأرواحنا فداه. وآنسوا أنفسكم بالقرآن. وهكذا نستطيع تحمّل المسؤوليّة الثقيلة والأمانة الإلهيّة.

تحتلّ مسألة الحكومة والجماهير مركز الصدارة من بين المسائل الأخرى، فهؤلاء يا سادة – على حدّ تعبير الإمام الراحل (قده) – أولياء نعمتنا، وليس هذا على سبيل المزاح. فإنّ الإمام (قده) كان يقول: «لئن يسمّوني خادمًا خيرٌ من أن يسمّوني قائدًا»، وهذا الكلام صحيح، لأنّ الخدمة أعظم مدحًا لصاحب القلب الواعي، وكلّ كيان الإمام كان واعيًا. إذا تمكّنت من إقناع نفسي بأنّي خادم، ذلك حسن، ولكن أخدم من؟ الناس طبعًا، ولا ريب أنّ المقصود من الناس جميع أفراد الشعب. لكنّ الطبقة المحرومة يجب أن تحظى بعناية خاصّة لأمرَين: أوّلًا، لأنّ احتياجاتهم أكثر فمقتضى العدل إيلاؤهم عنايةً أكبر. الثاني: لأنّ دعمهم للنظام أشدّ وأدوم، كان ذلك منذ البداية. هؤلاء هم العامّة الذين أوصى بهم أمير المؤمنين في عهده التاريخيّ إلى مالك الأشتر، حيث دعاه إلى ترك الخاصّة والمحافظة على العامّة الذين يقفون إلى جنب واليهم في الحرب ويعينونه على المشكلات، ويشاركونه في تحمّل المصاعب.

---

(٤٦) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ١٩٩٦/٢/٣.

أيّها السادة علينا واجبان تجاه الناس: أوّلهما خدمتهم، وثانيهما كسب حبّهم وثقتهم.

فماذا تعني خدمة الناس؟ تعني أنّ برامجكم وخططكم - أينما كنتم وأيّ موقع شغلتم - تكون صحيحةً عندما يبلغ نفعها إلى الجماهير الذين ذكرتهم. فإنّ أعظم الأزمات يمكن تجاوزها بعاطفة الناس ومحبّتهم. يجب أن يثق الناس بنا أنا وأنتم، فإذا انحدرنا صوب قضايانا الشخصيّة، وانصبّ تفكيرنا على أنفسنا، وانشغلنا بالمظاهر البرّاقة، ورحنا نلهث وراءها من دون أن نضع حدًّا معيّنًا لما ننفق من بيت المال فهل ستبقى ثقة للناس بنا؟ ينبغي أن نكون منصفين في نفقاتنا، ولا نفتعل نفقات إضافيّة، فإنّ استخدام أموال الدولة في تغيير ديكور غرفة المدير العامّ أو معاون الوزير أو الوزير أو المسؤول الكذائيّ في السلطة القضائيّة والدوائر المختلفة جرمٌ كبير. فلا ينبغي أن نستبدل سيّاراتنا بسيّارات جديدة لنوزّعها على الأجهزة ثمّ نعدّ ذلك من جملة نفقات الدولة، ونلغي الدعم الماليّ بسببه، فإنّ هذا غير صحيح. اكتفوا بقدر ما تمليه الضرورة وراعوا الحدود، فهذه الأمور تباعد بيننا وبين الناس.

وأمّا الفصل الثاني: فهو يتعلّق بالأمور السياسيّة والاجتماعيّة للمجتمع، والمنافسات الخطّيّة والاختلافات الفئويّة. انظروا إلى توجيهات الإمام، فإنّي لا أظن أنّه أعطى أيّ موضوع اهتمامًا أكثر من موضوع الاختلاف. إذا استمرّ الحال هكذا فإنّ الناس سوف لا ينظرون إلى النقاط الإيجابيّة بل سيقولون لا بدّ من وجود خلل في أصل العمل.

ومثل هذه اليقظة تُعدّ أساس التوجّه نحو الفضيلة والتقوى والعدالة الفرديّة.

ولكي يتمكّن المسؤولون من التأثير الإيجابيّ في الناس، عليهم أن يكونوا على درجة عالية من القوّة والفاعليّة، في الوقت الذي عليهم أن يراعوا موازين التقوى والتواضع والمتربة. ولا يمكن للمسؤولين تحقيق هذا الوضع إلّا في ظلّ التطبيق الكامل للنُّظُم الإسلاميّة والعمل بها في كلّ القطاعات الإداريّة.

وقضيّة أخرى هي قضيّة ثقافة الالتزام بالقانون في البلاد. نحن بحاجة حقًّا إلى أن يكون القانون مؤشّرًا ومحورًا وفصل الخطاب في كلّ شؤون البلد. لو التزمنا القانون حقًّا فسوف يساعد هذا الأمر مساعدةً حقيقيّةً على مرونة حياة الناس. إنّه بالضبط كالمصابيح الخضراء والحمراء عند تقاطع الشوارع. لاحظوا كم تخلق من المشاكل عدم مراعاة هذه المسألة. راعوا القوانين حتّى لا تحدث كلّ هذه المشاكل. لاحظوا، هذا

مثال واضح نواجهه يوميًا، ولذلك غالبًا ما يراعيه الناس ويلتزمون به. والقوانين في كلّ مكان على هذه الشاكلة. إذا جرت مراعاة القوانين كانت الأمور مرنةً وسهلةً. وإذا حلّ عدم الالتزام بالقانون، أحدهم يقول هذا القانون يضيّع حقّي، وهذا القانون كذا، وذاك كذا، اختلّت الأمور والأعمال. فعلى الجميع احترام القانون. وأقول لكم إنّ هذه الحالة، كغيرها من الحالات التي ينبغي أن تنتشر ثقافتها بين النخبة لتصل إلى عموم المجتمع. وإذا لم تلتزموا أنتم النخبة بالقانون، فلا تتوقّعوا من عموم المجتمع الالتزام به. ندّعي أنّنا نخبة سياسيّة أو علميّة، لكنّنا لا نكترث للقانون في أمورنا وشؤوننا.

وفي خصوص هذه القضايا الجارية، فقد كنت مصرًا ولا أزال وسأبقى مصرًا في المستقبل أيضًا على تطبيق القانون. أي أن لا نتجاوز القانون حتّى خطوةً واحدةً. قانون بلادنا هو قانون الجمهوريّة الإسلاميّة. ولا شكّ بأنّ النظام والشعب لن يخضعوا للتعسّف ولمنطق القوّة مهما كان الثمن. الجهة المقابلة للالتزام بالقانون والانقياد له هي الدكتاتوريّة. ليعلم الأصدقاء - إن لم يكونوا يعلمون - وهم يعلمون أنّه يوجد في قعر أرواحنا جميعًا ميل إلى الدكتاتوريّة، وعلينا قمع هذا الميل. وكما قلنا يجب علينا ترويض هذا المتحجّر القابع في داخلنا دومًا بمطرقة القانون والدين والتعبّد. وإذا لم نعالج أنفسنا، كان العلاج صعبًا. إذا لم يكن هناك انقياد للقانون، ستبرز الدكتاتوريّة رويدًا رويدًا. الدكتاتوريّة تظهر بهذه الصورة في المجتمعات(٤٧).

إنّ الأحكام الإسلاميّة، التي تنتظم وتتفاعل في نظم إداريّة بحسب قضاياها وموضوعاتها، هي التي توفّر تلك القوّة اللازمة، وتبعث التوجّهات المعنويّة المساعدة. فالإسلام هو الدين الوحيد الذي يمتلك القدرة على توجيه النشاطات الأرضيّة للبشر في ظلّ التوجّه والتحرّك المعنويّ العميق. وبحسب المطالعة المدقّقة، لم يتمّ الكشف عن هذه المنظومة إلى حدّ الآن - ولهذا أسبابه المتّصلة بعمليّة الاستنباط وبالأصول الاجتهاديّة. بيد أنّ الذي يفتح أبواب الكشوفات العلميّة للمنظومة الدينيّة هو رغبة المسؤولين وسعيهم الحثيث لحلّ مشكلات المجتمع. ومثل هذا الأمر لن يحصل، على ما يبدو، إلّا بعد يأسهم من نجاح النُّظُم الغربيّة التي تلقّوها أثناء دراستهم الجامعيّة. ومثل هذا اليأس لن يجدي نفعًا، ما لم تنطلق عمليّة شاملة داخل الحوزات الدينيّة لأجل سدّ الفراغات المكتشفة.

---

(٤٧) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٤.

إنّ تجربة هذه السنوات الـ٣٣ تدلّ على أنّ الإسلام يمكنه أن يمنح العزّة لأيّ بلد؛ ويمكن أن يرفع رأس أيّ شعب، ويمكن أن يرسم أهدافًا جيدّة، ويمكن أن يعبّد الطرق نحو هذه الأهداف؛ ويمكن أن يوجد حركةً علميّة، ويمكن أن يحقّق حركةً تقنيّةً وصناعيّة؛ ويمكن أن يوجد حركةً تقوائيّةً وأخلاقيّة؛ ويمكن أن يجعلهم أصحاب وجوه بيضاء في مقابل الشعوب الأخرى؛ هذه أحداثٌ جرت في بلدنا؛ وهذه أعمالٌ كبرى أُنجزت ببركة الإسلام في هذا البلد. فالإسلام دومًا هو لبّ حركة نظامنا ومحتواه ومادّته الأساسيّة، أمّا الشكل فهو شكل السيادة الشعبيّة؛ وهما أمران لا تفكيك بينهما. أي إنّ هذه السيادة الشعبيّة هي أيضًا نابعة من الإسلام. إنّ ما يُقال بأنّنا اقتبسنا السيادة الشعبيّة من الغرب هو خطأ، إنّ الصورة بحسب الظاهر واحدة. أمّا سيادتنا الشعبيّة فلها أُصول وجذور تمتدّ في معرفة دينيّة ورؤيّة كونيّة أخرى، فماذا يقول هؤلاء؟ إنّنا نؤمن بكرامة الإنسان ونعتقد بأهمّيّة صوته، ونعتقد بأنّ مشاركته أمر ضروريّ لتحقّق الأهداف الإلهيّة، ولا يمكن ذلك بدونها[٤٨].

ففي الوقت الذي تتحرّك جماهير الشعب نحو مسؤوليّتها في حفظ النظام الإسلاميّ، وفي الوقت الذي يتحرّك المسؤولون نحو الخدمة الحقيقيّة للناس، يجب أن يتحرّك أهل العلوم الإسلاميّة نحو الكشف عن النُّظُم الإسلاميّة والأحكام الدينيّة التي تضمن إقامة العدالة الاجتماعيّة. وفي هذا المشهد العامّ يكون **الوليّ الفقيه** بمنزلة ضابط الإيقاع الذي يتحمّل مسؤوليّة توجيه الطاقات وبعث الهمم والحفاظ على المشاركة الجماهيريّة الواسعة.

أمّا لو تراخى الحوزويّون في حمل مسؤوليّتهم الشرعيّة تجاه الفقيه وتجاه مشروع الدولة الإسلاميّة، وانشغل المسؤولون بعمارة دنياهم من خلال مناصبهم، ويئس الناس من دولتهم وجمهوريّتهم، فإنّ هذه التجربة ستتوقّف وتبدأ مسيرة التراجع والانهزام.

إنّ هذا النبع المبارك إذا لم يتفجّر اليوم، فإنّ المجتمع الإسلاميّ سيفقد غدًا كلّ شيء، ولكن إذا بقيت الحوزة تعمل بحيويّة ونشاط وخلّاقيّة ووعي وجدّ، وظلّت قلعةً للعلم والعمل بما يتناسب مع دورها وواجباتها، فإنّنا سيكون لدينا بعد عشرين عام جمهوريّةً إسلاميّةً راسخةً وقويّةً وعارفة بواجباتها ومسيطرةً على أمورها ومجهّزةً أمام أعدائها

---

(٤٨) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠١٢/٣/٨.

وملاذًا لأصدقائها. فإذا لم يكن لدينا مثل هذه الحوزة اليوم، فلن يكون لدينا مثل هذه الجمهوريّة غدًا وهو ما لا جدال فيه.. إنّ الحوزات العلميّة إذا ما عملت بجدّ ونشاط، ورفعت من مستواها العلميّ، واستطاعت تربية الكوادر الممتازة وعلماء الدين الأفذاذ، فستكون لدينا غدًا جمهوريّة إسلاميّة حقيقيّة، وأمّا إذا كان العكس فإنّنا لا نعلم ماذا سيحدث في المستقبل. وعندئذ - لا قدّر الله - فإنّنا نتوقّع أحد أمرين: إمّا أن الخطّ الصحيح للثورة الإسلاميّة والنظام الجمهوريّ يفقد محتواه وينحرف تدريجيًّا، وإمّا أن يزول نظام الجمهوريّة الإسلاميّة من أساسه(٤٩).

لقد كانت كلّ نهضة، أو تحوّل، أو نقطة عطف تاريخيّة في بلادنا وفي تاريخنا، رهينةً بحضور العلماء، وبقدر ما كانت تستمرّ تلك الحركة كانت تحرز الانتصار الأكيد، ولكن عندما لم يكن لعلماء الدين حضور، ولم يكن دعاة الدين ومعلّمو القرآن في طليعة الجماهير، ولم يستطيعوا استقطاب الجماهير، فإنّ تلك النهضة يكون مصيرها الفشل. ولهذا، فإنّه عندما كانت تقوم ثورة، ويكون للعلماء دور فيها، فإنّها كانت تشقّ طريقها نحو التقدّم وإحراز النتائج، وكانت تلك الثورة تحقّق من الأهداف بقدر بقاء العلماء معها، ولكن عندما كان العلماء يبتعدون عن تلك الحركة، فإنّها كانت تنطفئ تدريجيًا كما تنطفئ الشمعة. إنّ هذه هي تجربتنا، ولكم أن تلاحظوا ذلك سواء في عهد المشروطة، أو فيما سبقها من أحداث - كقضيّة التنباك وسواها - أو فيما تلاها من وقائع، فإنّ الأمر كان على هذا المنوال(٥٠).

إنّ آفة المسؤوليّة، في أيّ نظام، يعتمد على آراء الناس وإيمان الشعب، هي أن يتحوّل المسؤولون إلى التفكير برفاهيّتهم الخاصّة، والبحث عن الثروة وتجميع المال، وهوس حياة النبلاء والأشراف، وطرق باب هذا وباب ذاك؛ فهذه هي الآفة العظمى(٥١).

إنّ سعي الشعب للوصول إلى الحكومة الإسلاميّة، أو دولة العدالة الاجتماعيّة، ينبغي أن يمرّ في المراحل التالية:

١. دولة القانون

وهي التي تمنع العمل بالأهواء واستغلال السلطة والتفلّت والفساد، وتصون الوحدة الشعبيّة بدرجة مهمّة. ومؤسّسات هذه الدولة هي:

---

(٤٩) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ١٩٨٨/٩/١.

(٥٠) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢.

(٥١) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠١١/٦/٤.

مجلس الشعب أو الشورى، والحكومة أو السلطة التنفيذيّة، والسلطة القضائيّة. وقد ابتكرت الجمهوريّة الإسلاميّة مجلسًا لصيانة الدستور، ومجلسًا لتشخيص مصلحة النظام لحلّ الخلافات والمسائل العالقة بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور.

في الدستور ليس هناك فرق بين القائد ورئيس الجمهوريّة ورئيس السلطة القضائيّة وسائر مسؤولي البلد وبين أفراد الشعب أمام القانون. ليس هناك من هو فوق القانون. إنّ الدستور يمنح صلاحيّات للبعض. الدستور هو الذي يأمر القاضي بأن يدين هذا أو يبرّئه، أو أن يصدر حكمًا قضائيًا. ويقول الدستور للقيادة أن تعفو أيضًا مع ملاحظة هذه الجوانب. وهذا لا يعني التحرّك فوق القانون، بل إنّه نصّ القانون وروحه. فالقانون واحد للجميع(٥٢).

١.أ. مجلس الشورى

إنّ لمجلس الشورى الإسلاميّ مكانة مرموقة، حقًا، في نظامنا. والحقيقة هي أن يكون، ويجب أن يكون، لآراء ومطالب الشعب في المجتمع الإسلاميّ دور أساسيّ ومصيريّ في توجيه النظام الإسلاميّ وتحديد سلوكه العامّ. أي إنّ المجلس يُعتبر، في الحقيقة، أحد أعظم، وأهمّ، إن لم نقل أعظم، المعابر وأكثرها حساسيّةً والتي يسير فيها النظام الإسلاميّ نحو الأهداف المنشودة(٥٣).

إنّ مجلس الشورى يُعدّ القوّة المفكّرة في البلد. الأفكار تتجلّى في لبوس القانون، ثمّ تسري وتجري في كلّ كيان البلد. الشيء الذي ينبغي أخذه بعين الاعتبار دومًا هو، أوّلًا، أن نرى ما هي طبيعة الصلة بين أفكار هذه القوّة المفكرة والقيم الأساسيّة للثورة – فهذا الغصن متفرّع على كلّ حال من جذع الثورة العظيم والفارع والقويّ – ثانيًا، ما هي طبيعة الصلة بينه وبين المجتمع ومشكلات البلاد واحتياجات الناس. نظرة إلى المبدأ والمنطلق، ونظرة ثانية إلى النتيجة والنهاية. نظرة إلى المنبت ونظرة إلى الهدف. هذه نقطة يجب أن تكون واضحةً. إذا كان ذلك، كانت القوانين أصيلةً وصحيحةً وناهضةً وكفوءةً. وإذا لم تكن الأولى كان الغصن منقطعًا عن الشجرة ومشروعًا لكنّه غير مقبول. إذا لم يكن القانون منسجمًا مع احتياجات المجتمع ومقتضياته الفوريّة والآنيّة، وكذلك احتياجاته طويلة الأمد، عندئذ لن يكون مقبولًا بمقدار ما يتّصف بالنقص في ذلك الجانب. هذه نقطة يجب أخذها بنظر الاعتبار. ليس من الصحيح أن يُقال إنّنا يجب أن

---

(٥٢) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٧/٦/٢٠٠٠.

(٥٣) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٨/٥/١٩٩٥.

نشكّ في آراء الإمام. وقد لا يستخدمون هذه العبارة «نشكّ»، لكنّهم يطلقون كلامًا معناه الشكّ. وصيّة الإمام هي خلاصة لكلماته (رضوان الله تعالى عليه) ولمباني الثورة وأصولها. كان الإمام رجلًا كبيرًا وواعيًا. خذوا هذه الأمور بعين الاعتبار دومًا. ولتكن القوانين والمواقف والمسيرة على هذا الأساس. قد يفهم إنسان المسألة بنحو، ويفهمها شخص آخر بنحوٍ مختلف - لا إشكال في ذلك - ولكن ينبغي أن يكون هذا هو المهدف والمحور.

نقطة أخرى؛ هي أنّ للقانون جانب ملزم وسياديّ وولائيّ. إنّكم من خلال القانونِ تعملون ولايتكم واقتداركم على المجتمع، لذا فالقانون ملزم. هذا شيء صحيح ومحفوظ في محلّه. أي إنّ الجانب الآخر في المجتمع، وهم أبناء المجتمع - وأنتم من جملتهم - سيقف تحت مظلّة اقتدار القانون وسيُعمل القانون ولايته عليهم. هذا هو الجانب الواضح من القانون. وثمّة جانب آخر، هو التأثير الثقافيّ والتربويّ للقانون في المجتمع. أي قانون تسنّونه حتّى لو لم يكن له على الظاهر صلة بالقضايا التربويّة والثقافيّة - كأن يكون قانونًا اقتصاديًّا على سبيل المثال - سيكون له أثر ثقافيّ وأخلاقيّ وتربويّ، مباشر أو غير مباشر، على المجتمع. السلوكيّات والأخلاقيّات والتربية لها آثار متقابلة ومتبادلة. الأخلاق تترك تأثيرًا في السلوك، والسلوك أيضًا يترك تأثيره في الأخلاق. لاحظوا أنّه ﴿ثُمَّ كانَ عاقِبَةَ الَّذينَ أساؤُا السُّواى أنْ كَذَّبُوا بآياتِ اللّٰه﴾ إذا فعلنا شيئًا سيّئًا فسيترك أثره على قلبنا وأخلاقنا، وأحيانًا على تصوّراتنا ورؤانا. الأعمال والسلوك من جهة، والأخلاق والتربية من جهة ثانية. هذه تترك تأثيرات متقابلةً. وكذا الحال بالنسبة للقانون. أيّ قانون تضعونه سواء كان متعلّقًا بالنقل والمواصلات، أو بالجمارك، أو بالاقتصاد، أو بالسياسة الخارجيّة، أو أيّ شيء آخر، ستكون له آثار تربويّة وأخلاقيّة. يجب أن يؤخذ هذا الجانب من القانون بنظر الاعتبار. إذا وضعنا قانونًا يعزّز روح إطاعة القانون لدى الناس، فهذا شيء جيّد. وعلى العكس، إذا شرّعنا قانونًا يخلق لدى الناس روح مشاكسة القانون وعدم الاكتراث له، ولو بنحوٍ غير مباشر، فهذا شيء مرجوح. تنبّهوا إلى هذا الجانب: التأثير المتبادل بين الحقوق والأخلاق. والتلازم بين القضايا الحقوقيّة والقضايا الأخلاقيّة. هذه أمور على جانب كبير من الأهمّيّة. هذا هو الجانب النظريّ من القضيّة.

إلى جانب ذلك هناك البعد العمليّ؛ أو الخارجيّ للقضيّة، والذي يجب على السادة أخذه بعين الاعتبار. أي إنّكم إذا كنتم تريدون مراعاة الأخلاق الإسلاميّة في قوانينكم من المناسب أن تكون لكم جلساتكم الأخلاقيّة والمعرفيّة، فهي تخفّف عن الإنسان وتفرغه من التعقيدات التي تتكالب عليه في غمرة العمل. في أتون هذه الأعمال والمهامّ التنفيذيّة، يجب على الإنسان الترفّع إلى السماء وإلى الله وإلى السموّ، والتخفّف من الأثقال، ومن ثمّ العودة إلى العمل. كلّما كانت مسؤوليّاتنا أكبر، كانت حاجاتنا أكبر. «الأغنى هم الأحوج»، إلى هذه الجلسات الأخلاقيّة والمعنويّة.

النقطة الأخرى؛ هي أنَ المجلس محلّ للحوار، ومستوى الحوارات يُفترض أن يكون عاليًا. ما أروم التأكيد عليه وذكره لكم جميعًا هو أن ترفعوا روح تحمّل الكلام المعارض في المجلس. استمعوا ثمّ ردّوا بالأدلّة والبراهين. وإذا لم يكن لديكم وقت للرّدّ أو الجواب، فلا تمنحوا أصواتكم لذلك الرأي ولا تعملوا به. إذن يجب التنبّه إلى رفع مستوى التحمّل في المجلس، وأيضًا أن لا تكون الآراء والتصريحات بدافع اللجاجة. ذكر هذه المسألة سهل طبعًا، لكنّ العمل بها صعب.

النقطة الأخرى؛ من المفترض أن تديروا البلد بمعيّة الحكومة الجديدة. أنتم في جهة والحكومة في جهة. أنتم مشرّعون والحكومة منفّذة. يجب أن تعملوا سويّةً. اجعلوا أساس عملكم المماشاة والمداراة وروح التعاون. ينبغي أن لا تسمحوا للأمور أن تصل إلى درجة المماحكات. الناس عادةً تمتعض حقًّا من المماحكات.

وقضيّة أخرى؛ هي قضيّة ثقافة الالتزام بالقانون في البلاد. نحن بحاجة حقًّا إلى أن يكون القانون مؤشّرًا ومحورًا وفصل الخطاب في كلّ شؤون البلد. لو التزمنا القانون حقًّا فسوف يساعد هذا الأمر مساعدةً حقيقيّةً على مرونة حياة الناس. إنّه بالضبط كالمصابيح الخضراء والحمراء عند تقاطع الشوارع. لاحظوا كم تخلق من المشاكل عدم مراعاة هذه المسألة. راعوا القوانين حتّى لا تحدث كلّ هذه المشاكل. لاحظوا، هذا مثال واضح نواجهه يوميًّا، ولذلك غالبًا ما يراعيه الناس ويلتزمون به. والقوانين في كلّ مكان على هذه الشاكلة. إذا جرت مراعاة القوانين كانت الأمور مرنةً وسهلة. وإذا حلّ عدم الالتزام بالقانون، أحدهم يقول هذا القانون يضيّع حقّي، وهذا القانون كذا، وذاك كذا، اختلّت الأمور والأعمال. فعلى الجميع احترام القانون. وأقول لكم إنّ هذه الحالة، كغيرها من الحالات، التي ينبغي أن تنتشر ثقافتها بين النخبة لتصل إلى عموم المجتمع. وإذا لم تلتزموا أنتم النخبة بالقانون، فلا تتوقّعوا من عموم المجتمع الالتزام به. ندّعي أنّنا نخبة سياسيّة أو علميّة، لكنّنا لا نكترث للقانون في أمورنا وشؤوننا.

وفي خصوص هذه القضايا الجارية، فقد كنت مصرًّا ولا أزال وسأبقى مصرًّا في المستقبل أيضًا على تطبيق القانون. أي أن لا نتجاوز القانون حتّى خطوةً واحدة. قانون بلادنا هو قانون الجمهوريّة الإسلاميّة. ولا شكّ بأنّ النظام والشعب لن يخضعوا للتعسّف ولمنطق القوّة مهما كان الثمن. الجهة المقابلة للالتزام بالقانون والانقياد له هي الدكتاتوريّة. ليعلم الأصدقاء – إن لم يكونوا يعلمون – وهم يعلمون أنّه يوجد في قعر أرواحنا جميعًا ميل إلى الدكتاتوريّة، وعلينا قمع هذا الميل. وكما قلنا يجب علينا ترويض هذا المتحجّر القابع في داخلنا دومًا بمطرقة القانون والدين والتعبّد. وإذا لم نعالج أنفسنا، كان العلاج صعبًا. إذا لم يكن هناك انقياد للقانون، ستبرز الدكتاتوريّة رويدًا رويدًا. الدكتاتوريّة تظهر بهذه الصورة في المجتمعات.

والنقطة الأخيرة. هي أن تكون نظرة النوّاب المحترمين – في ممارستهم للعمليّة التشريعيّة وسنّ القوانين – مركوزةً على البلاد برمّتها. بالطبع، يجب بالتأكيد ملاحظة مصالحهم ومنطقتهم – لا شكّ في ذلك – بيد أنّ تلك المصالح يجب أن تكون ضمن منظومة النظر لعموم البلاد، وإلّا إذا تقرّر أن يعمل نائب الشرق للشرق حتّى لو كان ذلك على حساب الغربيّ وضدّ الغرب، فلن تكون هذه حالة مقبولة. أن يكون الشخص نائبًا للشرق أو للشمال أو للجنوب معناه أن يشرك حاجة منطقته التي يعرفها عند سنّه للقوانين، لا أن يشرّع القانون لأجل تلك المنطقة فقط. القانون للجميع، هذه هي النظرة العامّة للبلاد عند عمليّة تشريع القوانين.

وهناك أيضًا قضيّة الإسراف والتبذير. الإسراف في التكاليف، والإسراف في الأسفار. عليكم أنفسكم أن تتفطّنوا إلى هذه النقطة ولا تسمحوا لمجلس الشورى الإسلاميّ بالخروج عن حالة الورع والزهد. ينبغي الاهتمام بهذا الحالة بجدّ(٥٤).

من جملة التوصيات، التي سبق أن أوصيت بها الأعزّاء نوّاب المجلس أحيانًا، وكذلك مسؤولي الحكومة، هي أن لا تتركوا قراءة القرآن. اقرأوا القرآن حتمًا. في كلّ يوم، ولو بمقدار قليل، ولو بمقدار صفحة واحدة يوميًّا، بتدبّر ودقّة. ما نصرّ عليه هو أن لا يفقد الأعزّاء صلتهم بالقرآن. والدعاء. الدعاء أيضًا شيء مهمّ جدًّا. وأعتقد أنّ الصحيفة السجّاديّة المباركة من أفضل كنوزنا المعنويّة لو استطعنا الانتفاع منها. تواصلوا مع أدعية الصحيفة السجّاديّة واستأنسوا بها فكلّ واحد منها باب، وعالم خاصّ، وبحر يعلّم الإنسان المعارف، ويرقّق قلبه، ويعلّمه الخشوع(٥٥).

١.ب. السلطة التنفيذيّة

الحكومة هي الناشط الحقيقيّ على امتداد ساحة البلاد، وأيّ نجاح تحقّقه الحكومة إنّما هو نجاح للنظام الإسلاميّ، وإذا ما أصاب الحكومة، لا سمح الله خمول أو توقّف أو إخفاق في أعمالها المتعدّدة، فسيُعدّ ذلك إخفاقًا وفشلًا لأصل النظام. وهذه حقيقة ذات أبعاد متعدّدة، إذ يتعذّر الفصل بين النظام والأدوات التنفيذيّة له. ولا يصحّ منّا القول إنّ حكومتنا فاشلة في خططها غير أنّ نظامنا فاعل وناجح، فنجاحات النظام إنّما تتجلّى في النجاحات التي تحقّقها الحكومة، باعتبارها مرفقًا رئيسًا لإدارة البلاد(٥٦).

(٥٤) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٤/٦/٢٠٠٩.
(٥٥) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ١٠/٦/٢٠٠٨.
(٥٦) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٤/٩/٢٠٠٤.

من الأشياء الفائقة الأهمّيّة، أن يتعاطى المسؤولون بمراتبهم المختلفة داخل الأجهزة الحكوميّة مع الناس ومع الذين يراجعونهم ببشاشة. الناس يُسرّون من تحسُّس المسؤولين لآلامهم، واغتمامهم وحزنهم لأجلهم. لا شكّ بأنّ عليهم أن يسعوا أيضًا وبقدر الإمكان، وأن يستجيبوا لحاجاتهم. أنتم المسؤولون المحترمون في مختلف المجالات – سواء في المجالات التعليميّة، أو الخدماتيّة، أو الصناعيّة، أو الزراعيّة، أو الثقافيّة، الصحّيّة والعلاجيّة، أو العسكريّة والأمنيّة وغير ذلك – اعلموا أنّ هذه الخدمة التي تؤدّونها، أجرها ليس فقط ذلك الراتب الذي تتقاضونه من الأجهزة الحكوميّة؛ أجركم عند الله. اعلموا أنّ كلّ عمل تعملون به، كلّ خدمة تقدّمونها للناس، هي عند الله تعالى محفوظة ومدوّنة. عندما تعملون بهذه الروحيّة، لن تتعبوا من العمل(٥٧).

بالنسبة للتوجّهات العامّة والرئيسيّة في الحكومة، أوصي بحفظ هذه التوجّهات بقوّة، وبحدّة وبحميّة. لا تعرضوا عن هذه التوجّهات: التوجّه الدينيّ، التوجّه الأخلاقيّ، التوجّه العدالتيّ، التوجّه الخدماتيّ، التوجّه نحو مواجهة ومقارعة الاستكبار والمتجبّرين في العالم. لقد أدّى نموّ الشعب المتزايد يوميًّا على صعيد الفهم والقراءة والبلوغ السياسيّ إلى طلب هذه الأمور أكثر. لقد باتت اليوم قضيّة مقارعة الاستكبار أوضح وأنصع ومطلوبةً أكثر من السنوات الماضية، ومن أوائل الثورة. لقد رأى الشعب اليوم الكثير من الأمور رأي العين، اختبروها بشكل واضح؛ لذا تبلورت لديهم الكثير من المسائل. قضيّة تأمين الخدمات هكذا، قضيّة المجاهدة الحثيثة من أجل تقدّم البلد كذلك؛ يجب أن تكون هذه توجّهاتكم الأساسيّة؛ فلا تخسروها ولا تتركوها(٥٨).

إحدى الأمور التي يجب أن تعنى بها الدولة في توجّهاتها، مسألة تسهيل الحياة على النّاس. هذا عنوان مهمّ، بحيث إنّ الإنسان إذا أراد أن يوسّع فيه، فسنرى أنّ الكثير من الاحتياجات الاقتصاديّة، الكثير من أعمال الحكومة، الحكومة الإلكترونيّة مثلًا، وصولًا إلى قضيّة تفعيل دور القرى، الحدّ من الهجرة، هذه جميعها تنضوي تحت عنوان تسهيل حياة النّاس، كي يتمكّنوا من العيش براحة، يتمكّنوا من العيش بأمان. هذا العمل سيترك أثرًا في المجالات المختلفة(٥٩).

١.ج. السلطة القضائيّة

إنّ شأن السلطة القضائيّة هو أن تبعث نور الأمل في قلب المظلوم، في أيّ مكان في هذا البلد، لكي يراجع السلطة القضائيّة ويأخذ حقّه. واليوم الذي نصل فيه لهذه النقطة، هو

(٥٧) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٧.
(٥٨) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠١٠/٨/٣٠.
(٥٩) المصدر نفسه.

يوم تحقّق القضاء الإسلاميّ. على الجميع أن يشعروا بأنّ إحقاق الحقّ وإبطال الباطل، يتحقّق بلا تحيّز. إنّ الشرط الأوّل هو صلابة واستقلال السلطة القضائيّة، واستقلال القاضي، وعدم تغلغل التيّارات السياسيّة، وعدم تدخّل الأجهزة الأخرى في عمل السلطة القضائيّة[٦٠].

في كلّ نظام أو اجتماع تُعدّ السلطة القضائيّة محلّ حلّ وفصل النزاعات، وإحكام العدل مقابل الظلم والاعتداء والفساد وأمثالها. فمن أجل أن توفّق السلطة القضائيّة لتحقيق هذا الهدف، فإنّها تحتاج إلى أمرَين:

أحدهما القوّة والاقتدار [...] السلطة القضائيّة تنال قوّتها وتصل إلى اقتدارها بالاستحكام الداخليّ، وبإعداد وتأهيل وتشغيل الطاقات البشريّة المناسبة والفاضلة والأمينة والكفوءة؛ وبوضع القوانين الصحيحة والإشراف المناسب، وبالاستفادة من التطوّرات المختلفة فنّيًّا وتنظيميًّا؛ وبالاستفادة من كلّ العالم، يتحقّق هذا الاقتدار. إنّنا لا نخجل – كما ذكرت مرارًا – من الاستفادة من الآخرين. إنّنا سنستفيد من كلّ شعب أو دولة أو أيّ نظام قضائيّ في العالم لديه نقاط جيّدة ومضيئة في عمله وستعلّم منه. لكنّنا لا نتطلّع إلى أيّ أسلوب أو كلام من هنا أو هناك بأعين مغمضة فهذا خطأ. السعي الكثير والإبداع المستمرّ يجلب الاقتدار. فعلى مسؤولي السلطة القضائيّة أن ينظروا ليكتشفوا نقاط الضعف والمشاكل والعقد العمياء من أجل أن يتخلّصوا منها بالإبداع [...]

والثاني الثقة، حيث ينبغي أن يشعر الناس بالثّقة تجاه هذه السلطة [...] سيتمّ تحقيقه من خلال بسط العدالة والعمل الدقيق والحكيم بالقانون. فعندما يرى [الناس] أنّ السلطة القضائيّة تلتزم بقولها في إجراء العدالة تحصل الثقة. لو أردنا أن يكون للعدالة في السلطة القضائيّة مسارًا دائمًا وعامًّا وشاملًا، فينبغي تحكيم التقوى والنظرة الحياديّة تجاه القضايا الصغرى والكبرى التي تردّ إلى السلطة القضائيّة [...] هناك شيء يضادّ هذه الحالة، وهو أن يخلق البعض حالة التشكيك بالسلطة [...] التشكيك بالأنشطة يضيّع الجهود. يشاهد المرء في هذه الأيام الطعن بإحصاءات السلطة التنفيذيّة وبيانات وإحصاءات السلطة القضائيّة، وإلقاء الشبهات بشأن الإنجازات الإيجابيّة والأنشطة الجيّدة للسلطة التشريعيّة والمجلس؛ وهذا ما يسلب ثقة الناس[٦١].

(٦٠) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٧.
(٦١) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٧.

١. د. مجلس صيانة الدستور

إنّ مجلس صيانة الدستور يُعدّ بمثابة صمّام الأمان للنظام الإسلاميّ [...] هو أحد مؤسّسات نظام الجمهوريّة الإسلاميّة ولكنّه ليس كسائر المؤسّسات، حتّى يُقال بأنّ المؤسّسات والأجهزة والمجاميع مختلفة، فبعضها أهمّ، والبعض الآخر يحظى بأهمّيّة أقلّ، ومجلس صيانة الدستور هو واحد من تلك المؤسّسات، كلّا؛ فلمجلس صيانة الدستور مكانة إذا كُتب له النجاح، فلن يتعرّض هذا النظام إلى مخاطر الانحراف عن الدين، وهذا ليس بالشيء القليل، ولا يمكن قياسه على بقيّة المظاهر. فمجلس صيانة الدستور يحول دون انحراف النظام الإسلاميّ عن خطّ الدين والإسلام، ويحول أيضًا دون الخروج عن الدستور - الذي يأتي بالدرجة الثانية في الأهمّيّة، إلّا أنّه أيضًا مهمّ - فالدستور يُعدّ بمثابة العمود الفقريّ وفي الحقيقة هو مركز السلسلة العصبيّة للنظام، وهو المعيار والضابطة، ومجلس الصيانة لا يسمح لمؤسّسات النظام بالانحراف عن الدستور، فلا يسمح بالمصادقة على ما يخالف الدستور والقوانين ويقف أمامها. فمثل هذه المؤسّسة التي تحظى بهذا المستوى من الأهمّيّة جديرة بالمحافظة على هيبتها وعظمتها وحرمتها وكرامتها. وعلى من هم خارج هذه المؤسّسة - من الكتّاب والإعلاميّين - أن يدركوا أنّ عدم احترام وهتك حرمة مجلس صيانة الدستور والاعتراض عليه ليس بالأمر الهيّن، ولا يمكن قبوله أو تحمّله. بالطبع، إنّ مسؤوليّة مجلس صيانة الدستور خطيرة جدًّا، ولا بدّ من إنجازها بمنتهى الدقّة وملاحظة الحدّ الأكبر من العدل والإنصاف [...] ينبغي أن لا يُشاهد انعدام للعدل حتّى بمقدار حبّة الخردل، ولا بدّ أن يراقب أعضاء مجلس الصيانة ويدقّقوا في عمل السادة المراقبين وما يفعلونه باسم مجلس صيانة الدستور[٦٢].

إنّ من حقّ الشعب على مجلس صيانة الدستور أن لا يسمح لذوي النوايا السيّئة بالوصول إلى السلطة التشريعيّة، وعلى مجلس صيانة الدستور أن يؤدّي حقّ الشعب، ويمنع من يريدون السوء لهذا الشعب ولهذه الثورة وللإمام الخميني من الدخول إلى السلطة التشريعيّة لبلد الإمام.

٢. دولة الاقتدار

وهي نتاج دولة القانون؛ حيث تصمد الدولة في مواجهة التحدّيات الخارجيّة الشديدة، ويُثبت النظام فيها قدرته على الثبات والالتزام بمبادئه واستقلاليّته. فالاقتدار العلميّ، والتقنيّ، والاقتصاديّ، والسياسيّ،

(٦٢) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ١٩٩٦/٢/٣.

والعسكريّ، كلّ هذه تُعدّ مظاهر قوّة النظام ونجاح الأطروحة. ممّا يمكّن القيادة من الإصرار على الانتقال إلى المرحلة التالية.

العزّة الوطنيّة مهمّة جدًّا للبلد. وهذه العزّة الوطنيّة ليست مجرّد كلام، إنّما لها ترجمتها العمليّة في كلّ مجالات حياتنا.

العزّة الوطنيّة في إدارة البلاد، معناها أن تعتمد الحكومة والنظام على شعبه وجماهيره.

العزّة الوطنيّة في القضايا الاقتصاديّة، تحصل حينما يصل البلد إلى الاكتفاء الذاتيّ ويكون قادرًا إلى درجة أنّه إذا احتاج شيئًا من العالم يأخذه، ويحتاج إليه العالم في الوقت نفسه فيأخذ منه ما يحتاج إليه. أي لا يكون البلد مغلوبًا ومقهورًا.

العزّة الوطنيّة في مجال العلم، هي أن يحاول الشابّ الجامعيّ والباحث والعالم أن يخوض غمار العلم ويحطّم حدوده – الشيء الذي أسميناه النهضة الرقانقيّة (البرمجيّة) وإنتاج العلم – وأن ينتج العلم. الذين بلغوا بالعلم هذه المراتب كانوا بشرًا، إن لم نقل إنّهم أقلّ منّا من حيث معدّل المواهب والذكاء، فهم ليسوا أكثر منّا. لدينا قرون من الماضي العلميّ المتألّق في التاريخ، ويجب أن نستطيع اليوم أيضًا إنتاج العلم وإيجاده واكتشافه فيكون لنا نصيبنا الوافر في الصرح العلميّ في العالم. هذه هي العزّة.

عزّة الشعب في السياسة، وفي تعاطيه مع البلدان الأخرى والحكومات والقوى المختلفة تكمن في تمتّعه باستقلال الرأي. على الحكومة وعلى النظام أن يظهر أمام القوى الأخرى بحيث لا تتمكن هذه القوى من فرض إرادتها عليه في أيّة قضيّة.

العزّة الوطنيّة في المجال الثقافيّ، هي أن يلتزم الشعب بتقاليده ويرى لها قيمة ولا يقلّد الثقافات الأجنبيّة المهاجمة. وللأسف فقد غرق بلدنا قبل الثورة وطوال مئة عام أو يزيد أمام هذا الطوفان وهذه الأمواج المدمّرة من الثقافة الغربيّة، وما نزال نتحمّل آثار ذلك، وما نزال نعاني من التبعات إلى يومنا هذا. العزّة الوطنيّة هي أن يحترم الشعب تقاليده وأعرافه، ويفخر بها، ولا يهتمّ للآخرين حين يقولون له إنّك رجعيّ. تفعل بعض البلدان الأوروبيّة اليوم أفعالًا، لو عرضت على إنسان عاقل سويّ طبيعيّ لما بدر منه سوى الضحك والاستهزاء. نقول: لماذا تفعلون هذا؟ يقولون: هي تقاليدنا! ملتزمون بتقاليدهم البالية القديمة. وإذا احترمت الشعوب الأخرى تقاليدها، والتزمت بها، يستهزئون بهم ويطعنون فيهم. كلّا، الانهزاميّة على الضدّ من العزّة الوطنيّة. تتحقّق العزّة الوطنيّة حينما لا ينهزم الشعب إزاء ثقافة الآخرين. هذه هي العزّة الوطنيّة، العزّة الوطنيّة لها ترجمتها ومعانيها ومصاديقها في مجالات الحياة.

وفي أسلوب إدارة البلاد والتواصل مع الناس، تتجلّى العزّة الوطنيّة في أن يحظى جميع أفراد المجتمع بالاحترام. «إمّا أخ لكَ في الدين أو نظير لكَ في الخلق». إذا كان الشخص على نفس دينكم فهو جدير بالاحترام، وحتّى لو لم يكن على نفس دينكم، كان جديرًا بالاحترام أيضًا. كلّ إنسان في المجتمع جدير بالاحترام والتكريم. هذه حالة تنتج العزّة الوطنيّة. هذه هي الأبعاد المختلفة للعزّة الوطنيّة التي أوصى بها الإمام وأشار إليها وشدّد عليها.

وقد تقدّم النظام الإسلام في هذه الأعوام الثلاثين على أساس الثقة بالذات. طبعًا كانت هناك منعطفات وكبوات ونهوض، لكنّ المسيرة لم تتوقّف والشعب لم يتوقّف. وقد انعكست عزّة شعبنا اليوم في العالم. إنّني لا أوافق كلام أولئك الذين يتصوّرون أنّ شعبنا أصيب بالهوان في العالم وسقط من الأعين نتيجة التزامه بمبادئه وأصوله، أبدًا، لدينا أعداء، وأعداؤنا جبهة متّحدة تتكوّن من قوى تدخّليّة وتعسفيّة في العالم. حينما ترى هذه القوى بلدًا يخرج من مدارها وفلكها - من بين البلدان التي يعتقد هؤلاء أنّها أقمارهم التي يجب أن تبقى تدور في فلكهم - كبلد إيران الذي خرج عن مدارهم بالثورة الإسلاميّة يحاولون مجابهته وضربه وقمعه وإذلاله ووسائل إعلامهم كثيرة. ليس معنى هذا إنّنا فقدنا عزّتنا، كلّا، في قرارة قلوب هؤلاء الذين يعادون الإسلام والجمهوريّة الإسلاميّة، ثمّة احترام راسخ للإمام والشعب الإيرانيّ.

سبيل شعبنا الكبير الذي نشأ على كلمات الإمام وهديه، سبيله لبلوغ ذروة العلياء والتقدّم، هو أن يحافظ على عزّته الوطنيّة في جميع المجالات. يمكن لهذا الشعب بلوغ ذروة العلياء. فالشعب إذا تمتّع بالقوّة وأحرز الرقيّ الماديّ والمعنويّ، فسوف يتحقّق له الأمن الكامل أيضًا؛ أي أنّ هشاشته وضعفه سوف يزولان ولن يعود الأعداء يطمعون فيه. إذا أراد شعبنا بلوغ الأمن التامّ، وإذا أراد أن لا يتجرّأ الأعداء على تهديده، فعليه السير في هذا الطريق. إذا كان يريد التقدّم والعدالة فعليه السير في هذا الدرب. الخطر الكبير على بلادنا هو الانفصال عن الشعب، والانفصال عن القيم الإسلاميّة، والانفصال عن الخطّ المبارك للإمام الخميني. هذه أخطار على بلادنا. إذا تمّ الحفاظ على هذه الهيكليّة المتينة التي أوجدتها الثورة فسوف يمكن ترميم الكثير من المشكلات هنا وهناك على مرّ الزمان. لا تسمحوا بتحطّم هذه الهيكليّة المتينة، فإذا تحطّمت لن يعود بالإمكان معالجة أيّ جرح من الجراح، ولن يمكن ترميم أيّة زاوية خربة. الهيكليّة المتينة للنظام الإسلاميّ، التي علّمنا الإمام إيّاها، يجب أن تُصان وتُحفظ(٦٣).

إنّ شأن هذا البلد هو أعلى بكثير من أن يكون معدودًا ضمن دول المرتبة الثانية في العالم. يجب أن يكون بالمستوى الأوّل بين الدّول والشعوب. إنّ سوابقنا التاريخيّة، وتراثنا

---

(٦٣) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٤/٦/٢٠٠٩.

الثقافيّ، وقدراتنا الشعبيّة، وثرواتنا الطبيعيّة، كلّها تملي علينا هذا الأمر(٦٤).

إنّ التجربة المتراكمة في التشريع والتقنين وفي التنفيذ هي من النقاط الساطعة للبلد. عدد سكّان بلدنا ٧٥ مليونًا. وأنا العبد أقول هنا إنّني أعتقد أنّ بلدنا مع الإمكانات المتوافرة لدينا يمكنه أن يستوعب ١٥٠ مليون نسمة(٦٥).

في هذا العالم الكبير اليوم، وبين هذه القوى الكبرى، لا توجد أيّة قوّة تستطيع أن تزعم أنّ إرادتها لها تأثير على إرادة مسؤولي البلاد أو الشعب الإيرانيّ. وهذه النقطة بالذات - أي الصمود والاستقلال والعزّة السياسيّة - لها أكبر الجاذبيّة في نفوس الشعوب. حين ترون أنّ الشعوب تحترم الشعب الإيرانيّ الكبير، فإنّ الجانب الأكبر من هذا الاحترام يعود لهذا السبب. الاستقلال السياسيّ(٦٦).

بالنسبة للاقتصاد [...] ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾ وهو أحد المعايير المهمّة. الكثير من المشكلات قد نشأت في العالم بسبب النظرة المادّيّة لموضوع الاقتصاد والمال والثروة. الإسلام يعطي الثروة أهمّيّةً، ويعطيها قيمةً، ولكن من خلال الفطرة الإلهيّة والمعنويّة. النظرة الإلهيّة والمعنويّة هي عدم وجوب استخدام هذه الثروة للفساد ولخلق السلطة وللإسراف. يجب الاستفادة من هذه الثروة لصالح المجتمع(٦٧).

إنّ إمكاناتنا الاقتصاديّة عظيمة. لقد قلت ذات يوم أنّ نسبة مناجمنا وثرواتنا الكامنة والحسّاسة في مقابل عدد سكّاننا هي أعلى منها على صعيد الكرة الأرضيّة. فنسبة سكّاننا إلى سكّان العالم هي واحد في المئة تقريبًا - كما أنّ بلدنا هو كذلك تقريبًا على مستوى الكرة الأرضيّة - وهذا يعني أنّه من اللازم أن تكون ثرواتنا الطبيعيّة والأساسيّة واحد في المئة، لكنّها في بعض المجالات تصل إلى ثلاثة أو أربعة أو خمسة في المئة. فمثل هذه الإمكانات مهمّة وذات قيمة عالية [...] وعلى صعيد الموقع الجغرافيّ والإقليميّ الأمر كذلك، فنحن واقعون في مكان حسّاس. نجاور بحرَين ونصل بسهولة إلى المياه الدوليّة ونقع في منطقة حسّاسة بين الشرق والغرب أي بين آسيا وأوروبا - فنحن نمثّل جزءًا مهمًّا من هذه المنطقة الحسّاسة - يؤمّن لنا الوصول إلى الشرق والغرب. جميع هذه تُعدّ امتيازات وهي من إمكانات البلد. ويجب أن نفعّلها، الأمر الذي يحتاج إلى بذل الجهود(٦٨).

---

(٦٤) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠١١/٨/١٨.
(٦٥) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠١١/٨/٧.
(٦٦) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠١١/٢/٤.
(٦٧) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠١٠/١٢/١.
(٦٨) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠١١/٨/١٨.

نحن نطمح اليوم إلى تحقيق الاستقلال الاقتصاديّ، ونطمح إلى تحرير البلد من الاعتماد على النفط، ونحاول إيجاد التدابير الكفيلة بعدم ظهور مثل هذه الإفرازات والانعكاسات عند حصول أيّ انخفاض في أسعار النفط(٦٩).

اعلموا أنّ الفقر والمشاكل الاقتصاديّة هي أشدّ حربة في أيدي أعدائكم وأعداء هذه الثورة والنظام. فينبغي التفكير بهذه القضيّة [...] إنّ ما يقع على رأس أولويّاتكم هو المحافظة على روح الأمل في نفوس الشعب. وكذلك إشباع بطون الشعب(٧٠).

القوّات المسلّحة بحسب كلام أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام، هم حصون هذه الأمّة والبلاد. والحصن ينبغي أن يكون قائمًا دومًا ولا يُخترق. فلو وُجد هذا الاستحكام، وقام الحرّاس المتواجدون عليه بمهمّتهم وحافظوا على يقظتهم وحذرهم ورصدوا تحرّكات العدوّ ولم يغفلوا عن أيّة زاوية فإنّ الأمن داخل الحصن سيبقى مستتبًّا؛ وفي ظلّ هذا الأمن يمكن للناس أن ينالوا دينهم ودنياهم. وهذا ما لا يمكن بدون هذا الأمن. فالحفاظ على منعة القوات المسلّحة هو أصل دينيّ لا يمكن الغضّ عنه. فعلى الجميع أن يكونوا منتبهين، القوات المسلّحة نفسها، الحكومات المتعاقبة وعلى الشعب أن يقدّم الدعم. فهذا الحصن ينبغي أن يكون منيعًا. فللحصن في كلّ مكان معنىً. فأنتم حصون؛ الجيش حصن من جهة، والحرس حصن من جهة أخرى، وكذلك التعبئة، والقوى الأمنيّة، وحماية المخابرات؛ فعلى الجميع في تلك المسؤوليّات المعيّنة لهم أن يلتفتوا إلى تلك الجهة المتعلّقة بهم في الحصن وإلى ضرورة الحفاظ عليها(٧١).

وفقا للإحصاءات العالميّة فإنّ سرعة تطوّر النموّ العلميّ في البلاد هي عدّة أضعاف المتوسّط العالميّ، طبعًا، مازال هناك بَوْن شاسع بيننا وبين ركب العلم، ولكن لا ينبغي نسيان هذه الوتيرة العلميّة المتسارعة والمباركة(٧٢).

شبابنا الأعزّاء! إنّ الأشياء التي تجعل بلدكم في مصافّ الدول العشر الأولى في العالم أو الثمانية ليست قليلةً. ففي القطاعات المختلفة في قطاع علوم الحياة وعلوم النانو nano tec والعلوم الفضائيّة وغيرها سترون أنّ علماء البلاد - الذين هم بأغلبهم شباب مفعمون بالحماس والحيويّة والنشاط - قد تمكّنوا من إيصال البلد إلى هذه النقطة بحيث يُقال في هذا المجال إنّ إيران هي إحدى الدول الثمانية الأولى في العالم، وفي ذاك المجال

(٦٩) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٤/٥/١٩٩٦.
(٧٠) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ١٨/٦/٢٠٠٠.
(٧١) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ١١/٤/٢٠١٠.
(٧٢) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢١/٣/٢٠١٠.

هي إحدى الدول العشر؛ أي إنّ هذا تطوّر عظيم، وهو يمثّل موقعيّةً مهمّةً للبلاد[٧٣].

إنّ التحضّر، والعلم، والتقدّم المادّيّ بمعيّة المعنويّة والتقوى والفضيلة والهداية الدينيّة، شيء لم يجرّبه العالم. سنكون على رأس قائمة التقدّم في العالم[٧٤].

في قضيّة تطوّر العلم والتكنولوجيا. إنّ رأس المال الأساسيّ هو الطاقات البشريّة. وهذا ما يمتلكه بلدنا. فشبابنا هم في حال التقدّم في هذا الميدان بروحيّة قويّة ولديهم إيمان أنّ جميع الأعمال التي تُعدّ بناها التحتيّة في البلد هي من صنع أيديهم[٧٥].

استخدام العلم ينبغي أن يكون من أجل أمن البشريّة لا تهديدًا لها. وخاصّةً بعد العصور الحديثة، من عصر النهضة إلى يومنا هذا؛ وخصوصًا في القرن الأخير، فإنّ الكثير ممّا أُنجز على صعيد العلم بدل أن يكون لرفاهية وأمن البشريّة كان تهديدًا لها؛ إمّا أنّه كان تهديدًا للروح أو الأخلاق أو الأسرة، وتشجيعًا على الاستهلاك، وتعبئة جيوب الناهبين الدوليّين وأصحاب الشركات والكارتلات ومؤسّسوها. نحن نقول إنّ العلم ينبغي أن يكون بدلًا من ذلك في خدمة الإنسان وفي مصلحة أمنه ورفاهه وفي خدمة الروح والنفس[٧٦].

اعتقادي الراسخ هو أنّنا لو صرفنا الرساميل على قضيّة العلم والتقنيّة وتربية النُخب، فإنّنا حتمًا نكون قد فعلنا ذلك في أكثر الأعمال أولويّةً. فالتطوّر العلميّ وبتبعه التطوّر التقنيّ سيتيح للبلد والشعب هذه الفرصة وهذه الإمكانيّة من أجل تحقيق الاقتدار المادّيّ والمعنويّ. ولهذا إذا كانت نظرتنا إستراتيجيّةً فإنّ للعلم مثل هذه الأهمّيّة وهذا ما نعتمد عليه[٧٧].

الجهاد بالنفس هو أن تضحّوا بأوقات ترفيهكم وراحة أجسامكم وتعرضوا عن ذاك العمل الذي يدرّ الكثير من المال والمدخول - وبقول الأجانب مصنع المال - وتقضوا وقتكم في هذا المحيط العلميّ والبحثيّ حتّى تستنبطوا حقيقةً علميّةً حيّةً وتقدّموها كباقة ورد إلى مجتمعكم؛ هذا هو الجهاد بالنفس. وقسم صغير منه هو الجهاد بالمال[٧٨].

على شبابنا أن يجعلوا هممهم بحيث يصبح بلدهم بعد مرور حوالي عقدَين من الزمن

(٧٣) المصدر نفسه.
(٧٤) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ١٠/٦/٢٠٠٤.
(٧٥) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ١١/٣/٢٠١١.
(٧٦) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٦/١٠/٢٠١٠.
(٧٧) المصدر نفسه.
(٧٨) المصدر نفسه.

مرجعًا علميًّا لعلماء العالم، وهذا ما يتطلّب همّةً مضاعفةً وعملًا مضاعفًا في ميدان العلم والأبحاث ليستفيدوا بذلك استفادةً جيّدةً من الموارد والإمكانات الموجودة في البلد. وعليهم أن يستفيدوا إلى أقصى حدّ من كلّ ما يمكن أن يبني بلدهم في المستقبل أو يحقّق الرفاه في الحياة العامّة للشعب(٧٩).

إنّني أرى الوصيّة بالخشوع والذكر والتقوى والسعي للتقرّب إلى الله، أوجب للطلّاب من الوصيّة بالعلم الذي يُعدّ أساس عملهم. فلو وُجد العلم ولم يكن هناك من تقوى فإنّ هذا العلم يكون بلا فائدة، بل يكون مضرًّا أحيانًا. كان لدينا علماء - سواء في العلوم الدينيّة أو في غيرها - لم يستفيدوا من هذا العلم أو يفيدوا، بل أصبحوا وبالًا ووزرًا. فإنّ روح المعنويّات أمر ضروريّ في قالب العلم والعالِم(٨٠).

هناك وهم خَطرٌ موجود في الأذهان، كان قد حُقن فيها - ولعلّه لا زال موجودًا في بعض الأذهان إلى اليوم - وهو عبارة عن وهم التقابل والتضادّ بين العيش بعقلانيّة والتنمية من جانب، والعيش بروحانيّة وأخلاقيّة من جانب آخر. فقد كان البعض يعتقد أنّه إذا كان المجتمع يريد أن يعيش بعقلانيّة وعملانيّة وتحرّك وتسارع في طريق التطوّر فلا بدّ أن يبتعد عن الأخلاقيّات والمعنويّات والدين والله! وأنّه إذا أردنا أن نلتزم بالأخلاق والمعنويّات ورعاية الضوابط والحدود الدينيّة والأخلاقيّة فلا بدّ أن نصرف النظر عن تقدّم البلاد، وأنّ نغضّ النظر عن الحياة العقلانيّة! لقد كان هذا التوهّم موجودًا. وكان لهذا الظنّ الذي هو ظنّ باطل دلائل تاريخيّة ومبرّرات بحسب علم الاجتماع. إنّ ما نريد أن نؤكّد عليه هو أن الجمهوريّة الإسلاميّة وحاكميّة الدين والإسلام قد أبطلت هذا التوهّم. فنحن نريد، ونقدر على العيش بعقلانيّة ومنطقيّة وعلميّة وتقدّم، في نفس الوقت الذي نتمسّك فيه بقيمنا الأخلاقيّة وإيماننا الدينيّ ونستمرّ على العمل بالفرائض ومقتضيات الحياة الدينيّة؛ لا بل نتقدّم في هذا الاتّجاه. فالإسلام الذي هو دين المعنويّات هو دين العلم أيضًا(٨١).

اذهبوا إلى الأعمال التي لا يمكن أن تتحقّق، حتى تتحقّق. قرّروا حمل الأعمال الثقيلة حتّى تتمكّنوا، ﴿ولا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إلاَّ اللهَ﴾(٨٢).

إن كان هذا البلد قد استطاع تحقيق نجاحات في ميادين التحرّك والتقدّم المادّيّ، وإذا

---

(٧٩) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢١/٣/٢٠١٠.
(٨٠) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ١٢/١٠/٢٠١١.
(٨١) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٩/٣/٢٠١٠.
(٨٢) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ١٢/١٠/٢٠١١.

استطاع التوفّر على العلوم والتِقنيّة والصناعة، وإذا استطاع أن تكون له سياسة دوليّة ودبلوماسيّة قويّة، وإن كان قد تمكن من إدارة اقتصاد المجتمع، وإن كان قد تمكن من استثمار مصادر الثروة الهائلة تحت الأرض وفوقها، من مناجم وزراعة وما شاكل، وإذا كان قد استطاع الاستفادة من أراضيه الإيرانيّة الواسعة والمتنوّعة وموقعه العسكريّ المهمّ، وباختصار إذا كان قد استطاع مواكبة معايير التقدّم العالميّ والمدنيّ، فسيكون البلد والحكومة الأولى التي استطاعت اكتساب التقدّم المادّيّ تحت أنوار مصابيح الفضيلة والمعنويّة الوضّاءة. وستكون هذه حضارة جديدة. هذا نادر جدًّا في التاريخ، وهو ظاهرة تحمل الكثير من النذر وتحذيرات للحضارة الغربيّة. إذا برّزتم دور رجال الدين في هذه المنظومة فسوف تقدّمون خدمةً عظيمةً للمدنيّة والحضارة[٨٣].

ليعلم الجميع واعلموا أنتم أيّها الشباب الأعزّاء أنّ الزمن قد تبدّل. فقد انقضى ذلك اليوم الذي كانت القوى قادرة على تهديد شعوب هذه المنطقة كما يحلو لها وتحقيرها؛ وكلّما أرادوا يأتون بقوّاتهم ويمارسون الضغوط. فشعب إيران اليوم قد عُرف في العالم كلّه أنّه شعب مقتدر. والقضيّة ليست قضيّة المال ولا السلاح ولا وسائل الإعلام التي يمتلك أعداؤنا منها ألف ضعف ممّا نمتلكه؛ القضيّة هي قضيّة الإيمان والعزم الراسخ والبصيرة وإدراك الشعب لشأنه وموقعيّته وحقّه. لقد تكشّفت أيادي القوى المستكبرة. ومع كلّ الدعاية التي يقومون بها وبكلّ هذه الوسائل الإعلاميّة الحديثة الموجودة في أيديهم وزعمهم بأنّ الرأي العامّ العالميّ في قبضتهم، فإنّه يومًا بعد يوم تتسافل سمعة هذه القوى - وعلى رأسهم أمريكا - بين الشعوب أكثر فأكثر، ويُفتضحون أكثر، وتتبلور أكثر قدرة صمود الشعوب ونهضة القوى الشعبيّة. فالمستقبل لكم وهو متعلّق بكم. والاقتدار الحقيقيّ حقّ شعب إيران ومتعلّق بشعب إيران؛ ولا يمكن لأيّ أحد أن يصرفه عن هذا الطريق الذي انتهجه[٨٤].

دولة العدالة الاجتماعيّة: التي يتمركز السعي فيها والتحدّي في تطبيق النظم الإسلاميّة في إدارة الدولة وجميع قطاعاتها.

أقول لكم إنّ تكريس العدالة الاجتماعيّة أصعب من الحفاظ على الديمقراطيّة، وسائر المهمّات في الجمهوريّة الإسلاميّة. إنّها عمليّة صعبة جدًّا. ولا نقول إنّنا استطعنا إلى اليوم تكريس وتحقيق العدالة الاجتماعيّة بشكل كامل، لا، لا تزال المسافة بعيدةً جدًّا. لا تزال المسافة كبيرةً بين العدالة التي أرادها منّا الإسلام، وما هو موجود اليوم في مجتمعنا؛ بيد أنّ المسيرة نحو العدالة الاجتماعيّة لم تتوقّف وهي مستمرّة وتتصاعد يومًا بعد يوم. التحرّك باتّجاه العدالة الاجتماعيّة أشدّ حاليًّا من الأعوام والدورات الماضية. من المصاديق المهمّة للعدالة الاجتماعيّة التقسيم والتوزيع المناسب للفرص في البلاد. في

---

(٨٣) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ١٠/٦/٢٠٠٤.
(٨٤) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٦/٦/٢٠١٠.

الأنظمة الغافلة عن حقيقة العدالة الاجتماعيّة يجري التشديد على طبقة خاصّة وعلى مناطق خاصّة من البلاد، ولكن في الجمهوريّة الإسلاميّة كلما مضى الزمن وتقدّمنا - و قد مضى لحدّ الآن ٣٢ عامًا - نجد أنّ هذا المعنى يتكرّس ويقوى أكثر. فالقرى تندرج ضمن مناطق المراقبة والاهتمام، وكذلك المدن النائية. كلّ هذا البناء للمساكن في القرى والأرياف، وكلّ هذا المدّ للطرق نحو المدن البعيدة والقرى في البلاد. طرق التواصل، والاتّصالات على اختلاف أشكالها، وتوصيل الطاقة الكهربائيّة والمياه الصالحة للشرب والهاتف وإمكانيّات الحياة. كلّ هذه الأمور تمّ توزيعها في مختلف أنحاء البلاد. هذه الأسفار والزيارات التي يقوم بها المسؤولون للمحافظات والمدن، وبعض هذه المدن البعيدة لم يكن أهاليها يتصوّرون يومًا أن يشاهدوا مسؤولًا من الدرجة الثانية، ويرون اليوم أنّ مسؤولي البلاد رفيعي المستوى يزورونهم. هذا شيء على جانب كبير من الأهمّيّة والقيمة. حينما يذهب المرء إلى هناك ويشاهد المشكلات فسوف تتوفّر المحفزات لمعالجة المشكلات، وهذا هو تحقيق العدالة الاجتماعيّة. نحن نسير باتّجاه العدالة الاجتماعيّة[٨٥].

إنّ شعار العدالة يجذب الشعب؛ شعار الابتعاد عن صنع الوجاهات هو شعار مطلوب للنّاس وجذّاب [...] أو شعار مقارعة الاستكبار، أو شعار بساطة العيش، أو شعار العمل والسعي وخدمة النّاس؛ هذه أشياء يحبّها الشعب ويريدها. إنّ مجتمعًا وبلدًا وشعبًا واعيًا سيطلب هذه الأمور من مسؤوليه: المطالبة بالعدالة، المطالبة بالإنصاف، المطالبة بالخدمة، المطالبة بالعلاقة الوطيدة مع الشعب، المطالبة بالدين، الالتزام بالقيم الدينيّة، الالتزام بالشرع. هذه أمور يطلبها الشعب ويحبّها. وأنتم بحمد الله رفعتم هذه الشعارات، فرضيها الناس وأقبلوا عليها؛ اغتنموا هذه الفرصة[٨٦].

أعزّائي! هذا الكلام الجديد - التوحيد، وكرامة الإنسان، والعدالة الاجتماعيّة - أخذ موقعه ومكانته في العالم. هذه ثلاثة أركان رئيسيّة. علينا أن نعتبر كلّ تخلّفاتنا في هذه الأركان الثلاثة تخلّفات حقيقيّة. كلّما ابتعدت شخصيّاتنا وسلوكيّاتنا نحن المسؤولين عن السلوكيّات التوحيديّة، وانخفض مستوى احترامنا لحياة الشعب، وشخصيّته، وهويّته، وعزّته، وبمقدار ما لم تعالج الفواصل الطبقيّة، ولم تتابع العدالة الاجتماعيّة في البلاد بالمعنى الحقيقيّ للكلمة، فسيكون هذا تخلّف. ينبغي أن تتركّز كلّ جهودنا على تلافي حالات التخلّف. وهكذا ينبغي أن تكون أجواء المجتمع. هذا هو السبب الذي يجعلني أحذّر أحيانًا بعض الأشخاص من مسؤولين أو سواهم. أعتقد أنّ العمل لأجل تحقيق العدالة الاجتماعيّة وردم الفواصل الطبقيّة هو أكبر وأهمّ مسؤوليّاتنا. أهمّ قضايانا

(٨٥) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٤/٢/٢٠١١.
(٨٦) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٣٠/٨/٢٠١٠.

اليوم هي أن نستطيع ملء الهوّة الطبقيّة بين الفقير والغنيّ[٨٧].

إنّ معيار العدل ومؤشّره هو العمل بالقانون. إذا تطابق عمل الفرد أو الجماعة مع القانون لكان ذلك عدلًا، وإذا انحرف العمل عن القانون كان غير عادل. والقانون في النظام الإسلاميّ هو قانون إسلاميّ. بالطبع، قد يكون في منظومتنا القانونيّة بعض القوانين التي لا تتطابق مع أحكام الإسلام مئة بالمئة، أو بعض القوانين المتبقيّة من الماضي، أو قوانين أخرى، هذه يجب إصلاحها[٨٨].

ما نريد أن نصل إليه هو النظريّة الإسلاميّة في باب العدالة. بالطبع، يكون ذلك برؤية تجديديّة ابتكاريّة تُراجَع فيها المصادر الإسلاميّة وتُستخرج من متن المصادر الإسلاميّة، في الأطر العلميّة والفنّيّة المختصّة بها. إنّ توجّه الرؤية الإسلاميّة إلى العدالة يختلف مع توجّه النظم والنظريّات الغربيّة. ففي الإسلام تنشأ العدالة من الحقّ. وبالإضافة إلى هذا يوجد في العدالة «الوجوب»، أي إنّ التوجّه نحو العدالة في الإسلام يُعدّ وظيفةً إلهيّةً. في حين أنّ الأمر في المذاهب الغربيّة ليس كذلك. وفي جميع هذه المذاهب لم يكن النظر إلى العدالة نظرًا بنيويًّا وأساسيًّا ومبنيًّا على القيم الأصوليّة كما هو الحال في الدين والإسلام[٨٩].

نحن نسعى نحو العدالة في حدّها الأكثريّ، نريد أن لا يكون هناك أيّ ظلم في المجتمع وللوصول إلى هذه المرحلة يوجد مسافة طويلة، لهذا يجب السعي من أجل ذلك[٩٠].

نريد أن تكون مقولة العدالة حيّةً دائمًا وحاضرةً في الساحة، بين النخب والمسؤولين والناس وخصوصًا الأجيال الجديدة حيث يجب أن يكون عنوان العدالة وقضيّة العدالة كعنوان قضيّة أساسيّة[٩١].

إذا كنّا نريد في هذه الجمهوريّة الإسلاميّة - أنا وأنتم وكلّ واحد منّا وسائر شبابنا وكلّ الأجيال الآتية - تأمين مستقبل سعيد لبلدنا ولأنفسنا وأبنائنا، فأساس التحرّك في النظام الإسلاميّ هو الإيمان الذي يجب أن يحقّقه ليس فقط في القلب بل في العمل وفي الخطط وفي جميع التحرّكات[٩٢].

(٨٧) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/١٤.
(٨٨) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٨.
(٨٩) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠١١/٥٠/١٧.
(٩٠) المصدر نفسه.
(٩١) المصدر نفسه.
(٩٢) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢١.

ولكلّ مرحلة شروط يمكن تحقيقها، وموانع يمكن التغلّب عليها، بفضل التلاحم القويّ بين الشعب والمسؤولين والقيادة العليا. فلو ثبت الشعب على دعم القيادة، وضغط باتّجاه تطبيق القانون في جميع المجالات، فإنّ هذا سيوفّر الكثير من الطاقات، ويمنع الكثير من الفساد والإهدار، ممّا يؤمّن الأرضيّة المناسبة للمزيد من الاقتدار.

إنّ عدم اجتناب المعصية سيظهر أثره في إدارة أمور البلاد إذا كنّا نقوم بذلك، في إدارة قطاعٍ ما، أو إذا كنّا في ميدان الحرب، أو إذا وقعنا في اختبارٍ ماليّ واقتصاديّ[٩٣].

إذا لم نرَ النقاط السلبيّة ولم نتعرّف على ضعفنا فإنّنا حتمًا ستلقّى ضربات. أينما تلقّينا ضربةً فذلك بسبب تقصيراتنا نحن. وفي بعض الأماكن لم نعمل بتكليفنا، وفي بعض الأماكن لم نكن مراقبين حيث يجب، وفي بعض الأماكن قمنا بالدوس على روابطنا الحميمة وقد انجرّ ذلك كلّه إلى وقوع مشاكل – يجب أن نأخذ ذلك بعين الاعتبار – لقد تلهّينا بالأشياء التي كان ينبغي أن نحذر منها، وانشغلنا بالنزاعات السياسيّة والشجارات، انشغلنا بطلب الرفاهية وانشغلنا بحياة الطبقات المرفّهة؛ هذه نقاط ضعف. فعندما أقوم أنا وأنتم بجعل حياتنا حياة الرفاهية والتفاخر فإنّ الناس يقتدون بنا، هناك مجموعة تنتظر المبرّر وهم ينظرون إلينا ويقولون أيّها السيّد انظر كيف يعيش هؤلاء ونحن نريد أن نعيش مثلهم، فهؤلاء أيديهم طائلة. وهناك أشخاص يعتقدون أنّ علينا أن نعيش حياة الاقتصاد، ولا ينبغي أن نسرف أو نفرط، هؤلاء عندما ينظرون ويرون أنّني أنا وأنتم نسرف يقولون حسنًا نحن لسنا أفضل من هؤلاء فهؤلاء رؤساؤنا. مثل هذه الامور خطرة. فقد كان نهج الثورة والثوريّين بتبع التعاليم الإسلاميّة عبارة عن الإعراض عن الحياة المرفّهة. فأنتم اسعوا قدر استطاعتكم أن تحقّقوا للناس الرفاهية وأن تزيدوا من الناتج القوميّ مهما أمكنكم، حقّقوا للبلد الثروات، ولكن ليس على مستوى أنفسكم، فالمسؤولون ما داموا مسؤولين لا ينبغي أن يتوجّهوا للحياة المرفّهة. إنّ الغفلة عن الروحيّة الجهاديّة والإيثار والغفلة عن الهجوم الثقافيّ للعدوّ، والغفلة عن وجود كمائن العدوّ ونفوذه في الجوّ الإعلاميّ للبلد واللامبالاة تجاه حفظ بيت المال: كلّ هذه معاصٍ، وهي نقاط ضعفنا[٩٤].

إنّ الميل إلى السلوكيّات القبليّة في ميدان السياسة والاقتصاد هي من نقاط ضعفنا. فالسلوك القبليّ يعني أنّ تخطئة أو تأييد أيّ شخص لا ينبع من عمله بل ينبع من جهة علاقته بي وبك. فلو أخطأ شخص من قبيلتنا نغضّ النظر عنه بسهولة، لكنّه إذا كان من

(٩٣) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٤.
(٩٤) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠١١/٨/٧.

قبيلة أخرى فإنّنا نلاحقه ونتتبّعه. وإذا صدر العمل الجيّد من شخص ينتمي إلى قبيلتنا فإنّنا نثني عليه ولو كان من قبيلة أخرى فلا نفعل ذلك، هذا هو السلوك القبليّ وهو ليس سلوكًا إسلاميًا ولا ثوريًا(٩٥).

إنّ من أبرز القضايا التي تطفو على السطح اليوم، قضيّة مكافحة الفساد. وعلى المسؤولين أن يدركوا ذلك جيّدًا. والمراد من الفساد، أن يقوم البعض، مستعينًا بشتّى الحيل، ومستفيدًا من الثغرات القانونيّة والكلام المهذّب المعسول، والتظاهر بالصدق والأمانة، أن يقوم بالانقضاض على ممتلكات بيت المال والنهب منها بجشع. ولا يخفى أنّ التبعات والأضرار التي ستنجم عن ذلك كثيرة وطائلة، من جملتها: أنّ الأموال التي كان من المفروض أن تُنفق على الشعب - على تشييد وإعمار البنى التحتيّة من طرق وجسور وسدود وموارد مائيّة وتطوير القرى والأحياء والترفيه عن الشعب - ستذهب إلى ريع شخص واحد أو مجموعة محدّدة من الأشخاص. فعندما تشاهدون أحدهم قد استحوذ على عشرات المليارات من بيت المال، في غضون مدّة قصيرة لا تتجاوز الثلاث أو أربع سنوات، فماذا يعني لكم ذلك؟ معنى ذلك أنّ الأموال التي كان من المفروض أن تذهب إلى بناء وتشييد وإعمار آلاف القرى والأحياء الفقيرة، وإنعاش أهلها وإنقاذهم من حياة البؤس والحرمان، قد استحوذ عليها شخص واحد باستخدام الحيلة والمكر والخديعة، واستغفال بعض الناس. إنّ أوّل الأضرار إذن، هي تجفيف بيت المال وذهاب الأموال إلى جيب شخص طمّاع حريص أنانيّ جشع.

الضرر الآخر، يتمثّل في تكريس نموذج سيّئ، فعندما يجد المستثمر الذي ينوي القيام بنشاط اقتصاديّ ما - صناعيّ أو زراعيّ أو غيره - عندما يجد أنّ هناك طرقًا غير مشروعة تدرّ أرباحًا طائلةً في فترات وجيزة، سيكون ذلك بالنسبة له حافزًا للتوجّه نحوها. هناك من يقول إنّ مكافحة الفساد تقضي على الاستثمار، لكنّي أجد أنّ القضيّة معكوسة؛ فعدم مكافحة الفساد الاقتصاديّ تزيد من احتمال توجّه المستثمرين نحو الطرق اللامشروعة في تراكم الثروة، لأنّهم يجدونها أسهل بكثير من الولوج في معمعة الاستثمار والانتاج المشروع. إنّ الشخص الفاسد يجرّ معه الآخرين نحو الفساد، ويشجّعهم على ذلك.

إذن، يتّضح أنّ الضرر الثاني الناجم عن الفساد الماليّ يتمثّل في القضاء على النشاط الاقتصاديّ للبلد.

الضرر الثالث، هو أنّ الشخص الفاسد عندما يريد الاستحواذ على ممتلكات بيت المال سوف لن يجد الأمر سائغًا، وإنّما سيتمّ منعه بطبيعة الحال، لذلك سيكون مجبرًا على

---

(٩٥) المصدر نفسه.

دفع الرشوة إلى المدراء والمسؤولين وإلى كلّ من يقف في طريقه. ولا يخفى أنّ الجميع غير قادر على الصمود أمام الرشى. فهناك من يصمد وهناك من لا يقاوم أمام المال، سواء عن عمد أو عن غير قصد. لكن على العموم، إنّ الفاسد عندما يريد تحقيق غايته، عليه أن يؤسّس لبيئة فاسدة من خلال رشوة الكثيرين، فهو يفسد المدراء والعناصر الأمنيّة وموظّفي البنوك وموظّفي هذه الوزارة وتلك الوزارة.

الضرر الرابع، ينجم عندما يستشري المال الحرام بين عامّة الناس وخاصّتهم، ولا يخفى أنّ استشراء المال الحرام يؤدّي إلى انتشار المعصية؛ ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا﴾، وبالتالي فالولوج إلى الفساد الماليّ هو بمثابة المقدّمة للولوج إلى الفساد الأخلاقيّ، والجنسيّ، والشهوانيّ، وسائر أنماط الفساد الأخرى.

الضرر الخامس، يتّضح إذا ما علمنا أنّ الجهاز الإداريّ، وكذلك القاعدة الشعبيّة، عندما تفسد فإنّها تتحوّل إلى موضع من مواضع العدوّ الخارجيّ. فالأخير، يجد في العناصر الفاسدة الأدوات المثلى التي تحقّق له غايته السياسيّة في بلد من البلدان.

لذلك كانت مكافحة الفساد بمثابة الجهاد الشامل. ورجائي من مسؤولي البلد أن لا يلوّثوا هذا الجهاد بالمصالح السياسيّة الرخيصة. ولو تحلّى المسؤول بالوعي الكافي، لعلم أنّ مكافحة الفساد في الوقت الحاضر هي أمر واجب وحيويّ، وهي الجهاد بعينه. أمّا الجهل بالواقع أو الخطر المحدّق، فمعناه الابتلاء بالغفلة التي تعدّ أمرًا خطيرًا للغاية(٩٦).

ينبغي الحذر من خضوع القوانين لنفوذ وتأثيرات الأفراد. ولهذا السبب قيل إنّ من الأفضل أن لا يقبل النوّاب المحترمون في إعلامهم، وفي جهودهم وأنشطتهم الانتخابيّة مساعدات ماليّة من بعض المراكز الطامعة. إذ إنّ المساعدات الناجمة عن الطمع تستتبع مثل هذه المشكلات على كلّ حال. على النائب في المجلس أن يهتّم كثيرًا للاستقلال الذي منحه له الدستور، ومنحه له الله، ولقدرته على الاختيار واتّخاذ القرارات.. هذا شيء مهمّ وكبير، ولا يمكن المساومة عليه بأشياء صغيرة(٩٧).

إنّ مؤامرات العدوّ ترمي إلى دقّ إسفين بين الشعب والمسؤولين، وبثّ روح الاختلاف بين صفوف الشعب، وإشاعة روح الخصام والنزاع. فعلى أبناء الشعب أن لا يلتفتوا إلى دعايات العدوّ. وبالطبع، فإنّ اختلاف الرأي والمشارب أمر مشروع وطبيعيّ، ولطالما قال الإمام: «إنّه لا يقلقني أبدًا مثل هذا الجدال، إنّ ما يقلقني هو تهويل ذلك»؛ إنّ هذا الاختلاف لا يمكن أن يكون مدعاةً لتمزّق الشعب، وإنّ تلاحم القلوب والأيدي أمر ينبغي أن يكون مستمرًا مع وجود الاختلاف في العقيدة والرأي. إنّ على الجميع

---

(٩٦) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٩/١/٢٠٠٢.

(٩٧) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ١٠/٦/٢٠٠٨.

أن يتلاحموا في خطّ الإسلام والثورة وأن تكون الأهداف الإسلاميّة نصب أعيننا جميعًا[٩٨].

عندما لا يكون هناك اعتقاد بالله؛ فالأخلاقيّات أيضًا تصبح بلا معنى؛ العدالة بلا معنى؛ ولا معنى لشيء سوى اللذة والنفع الشخصيّ. إذا اصطدمت قدم الإنسان بحجر وتأذّى في طريق الوصول إلى نفعه الشخصيّ يكون قد تضرّر وخسر. إن لم يصل للربح، إن لم يستطع أن يسعى، يأتي دور اليأس والانتحار وغيرها من الأعمال غير المعقولة[٩٩].

أساس عمل العدوّ في الحرب الناعمة، هو إثارة الغبار في الجوّ السياسيّ للبلد؛ انتبهوا إلى هذا. اليوم أهمّ عمل للعدوّ هو هذا. المطّلعون والمتابعون للعمل السياسيّ وقضاياه، يعرفون بأنّه حاليًّا قدرة القوى العظمى لا تكمن في قنابلهم النوويّة ولا في الثروات المكدّسة في مصارفهم، بقدر ما تتجلى في قوّتهم الإعلاميّة، في صوتهم العالي الذي يصل إلى كل مكان. هم يتقنون جيّدًا الأساليب الإعلاميّة. وللإنصاف لقد تطوّروا في العمل الإعلاميّ. تكليف شبابنا اليوم في هذا المجال ثقيل، ليس المطلوب منكم فقط أن تعرفوا أنتم الحقيقة، بل إنّ عليكم أن تجعلوا جوّكم ومحيطكم الخارجيّ ذا بصيرة أيضًا وأن توضحوا القضايا للآخرين. البصيرة تكون أحيانًا موجودةً ولكنّ الخطأ والاشتباه يستمرّان في الوقت نفسه [...] البصيرة ليست شرطًا كافيًا للنجاح، هي شرط لازم. يوجد هنا عوامل أخرى؛ إحداها مسألة عدم وجود العزم والإرادة. البعض يعرف الحقائق، لكنّه يقرّر أن يتّخذ موقفًا؛ لا يقرّر أن يصرّح بما يجب؛ لا يقرّر أن يقف مع الحقّ وفي موقف الدفاع عن الحقّ. طبعًا، هناك أسباب لعدم اتّخاذ القرار: طلب العافية أحيانًا، هوى النفس أو الشهوات أحيانًا أخرى، اتّباع المصالح الشخصيّة وأحيانًا العناد واللجاجة. حيث إنّ أحدهم يتفوّه بكلمة ويريد أن يبقى ملتزمًا بكلمته، فلو تراجع فإنّ البعض سيعيّرونه ويشمتون به. وقد ورد في رواية: «لعن الله اللجاجة». بعض الأشخاص مطّلعون على الوقائع ويعرفون الحقائق؛ لكنّهم في الوقت نفسه يساعدون الاتّجاهات المخالفة، اتّجاهات العدوّ. الكثير من الذين ندموا (على ثوريّتهم و جهادهم!) وانقلبوا على أعقابهم، كانوا في يوم من الأيّام ثوريّين بشكل إفراطيّ متشدّد؛ ولكنّكم اليوم ترونهم قد وقفوا في النقطة المعاكسة تمامًا وانشغلوا بخدمة أعداء الثورة! السبب هو تلك العوامل؛ الأهواء النفسانيّة، الشهوات النفسانيّة، الغرق في الطلبات المادّيّة، والعامل الأصليّ لهذا كله هو الغفلة عن ذكر الخالق، الغفلة عن الواجب، الغفلة عن الموت، الغفلة عن القيامة؛ هذا ما يجعلهم يغيّرون اتّجاههم مئةً وثمانين درجة[١٠٠].

محاولات الأعداء منصبّة على أن لا تتحوّل الجمهوريّة الإسلاميّة إلى نموذج ناجح في أعين الشعوب، إذ حينما يتوفّر النموذج تتحرّك الجماهير نحوه، وحينما يعلم الناس

---

(٩٨) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ١٩٨٩/٦/٣٠.
(٩٩) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٦.
(١٠٠) المصدر نفسه.

بنجاح هذا النموذج فسوف يتشجّعون. ثمّة عاملان يساعدان بعضهما في إضعاف هذا النموذج، أحدهما العامل الداخليّ والمتمثّل في النواقص الموجودة وتقصيراتنا وتقاعسنا وكسلنا والابتلاء بأمور مضرّة بالحركة – كالاختلافات والمخالفات المتنوّعة والميل للدنيا والانجرار إليها والتعطّش للسلطة وعدم التدبير السياسيّ وما إلى ذلك – هذه أمور ناجمة عنّا ونحن الذين نوجد هذه النواقص والعيوب. هذا العامل الداخليّ يضرّ بهذا النموذج.

العامل الآخر يرتبط بالعدوّ، وهو أن يعمل العدوّ على تضخيم نواقصنا مئات المرّات ويعرضه أمام أنظار الآخرين، مضافًا إلى اتّهامه لنا بالعيوب التي ليست فينا. فماذا يجب علينا أن نفعل الآن؟ علينا أوّلًا أن نهتمّ لوضعنا الداخليّ ونتدارك تقصيراتنا ونواقصنا. فإذا أصلحنا هذا الجانب سوف يكفينا الله تعالى العامل الثاني، أي إنّه تعالى سوف يحبط إعلام العدوّ(١٠١).

ينبغي اليوم عدم إشعال النيران. لتكن لكلّ إنسان عقيدته التي يسوق الأدلّة لإثباتها. لا نقول أنّ على خطباء المذاهب الإسلاميّة المختلفة، إذا ارتقوا منابرهم، أن لا يسوقوا الأدلّة والبراهين والإثباتات لصالح عقيدتهم، كلّا، فليسوقوا الأدلّة والبراهين وليثبتوا عقائدهم. بيد أنّ إثبات العقيدة شيء ومعاداة الطرف المقابل، ومعاضدة الاستكبار العالميّ، وإهدار الطاقات في الحروب الداخليّة بين المسلمين، شيءٌ آخر. إلّا أنّ الشيء الجديد بشأن الخلافات بين الفرق الإسلاميّة، هو أنّه بعد انتصار الثورة الإسلاميّة في إيران، وانتشار فكرها في كلّ الآفاق الإسلاميّة، كان من حيل الاستكبار لمواجهة هذه الموجة الإسلاميّة الشاملة، أن يطرحوا الثورة الإسلاميّة الإيرانيّة على أنّها حركة شيعيّة بالمعنى الطائفيّ للكلمة – وليست إسلاميّةً بالمعنى العامّ – هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، أن يبذلوا جهودًا حثيثةً لإفشاء السجال والخلاف والنفاق بين الشيعة والسنّة. تنبّهت الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة منذ البداية لهذا المكر الشيطانيّ، وأصرّت دومًا على وحدة الفرق الإسلاميّة، وسعت لاحتواء هذه الفتنة وإحباطها(١٠٢).

إذا أُريد للقيم الإسلاميّة أن تتجسّد في العالم بصيغة نظام قيميّ متكامل، يمكن عرضه على الآخرين، ويكون بمقدوره أن يجذب القلوب، وأن يغيّر حياة المسلمين، فإنّ مثل هذا الهدف لا يمكن بلوغه من دون وحدة المسلمين. وهذه الوحدة لن تكون ممكنةً والمسلمون موزّعون فرقةً فرقة، تأتلفهم أواصر العداء والنزاع الفرقيّ.

---

(١٠١) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ١٠/٣/٢٠١١.
(١٠٢) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٢/٨/٢٠٠٩.

[...] الحكومة المستقبليّة للمهديّ الموعود أرواحنا فداه هي حكومة شعبيّة بكلّ معنى الكلمة؛ فماذا تعني الشعبيّة يا ترى؟ إنّها تعني الاعتماد على إيمان الجماهير وإرادتها وسواعدها، فإنّ إمام الزمان لا يملأ الدنيا عدلًا وقسطًا بمفرده، وإنّما يقرّ العدل الإلهيّ في كافّة أرجاء المعمورة، ويقيم حكومةً شعبيّةً مئةً بالمئة، مستعينًا بالجماهير المؤمنة ومعتمدًا عليها، والفارق بين هذه الحكومة الشعبيّة والحكومات التي تدّعي الشعبيّة والديمقراطيّة في عالمنا المعاصر، كالبعد ما بين الأرض والسماء. فما يسمّونه اليوم على المستوى العالميّ بالديمقراطيّة وحاكميّة الشعب هو عين تلك الدكتاتوريّة القديمة، لكنّها ارتدت ثوبًا جديدًا، أي دكتاتوريّة الطبقات. فإذا ما كان هنالك تنافس، فهو يدور بين الطبقات ولا شأن للشعب به، إذ يستحوذ حزب على السلطة ويمسك بمقدرات الأمور في البلاد بعقل قدرته السياسيّة مستغلًا إيّاها لجمع الأموال والثروات لصالحه وتسخيرها للاستحواذ على المزيد من السلطة.

[...] إنّ حاكميّة إمام الزمان الشعبيّة أي حاكميّة الشعب الدينيّة تختلف تمامًا عن هذا الأسلوب.

ومن أجل هذا يأتي تأكيدي على وجوب الحذر من سوء الاستغلال الماليّ داخل أجهزة السلطة التابعة للحكومة، فالخسارة الكبرى الناجمة عن الفساد الاقتصاديّ داخل أجهزة الدولة إنّما تتمثّل في توظيف المال لخدمة السلطة، واستخدام السلطة لخدمة المال، فيتبلور من ذلك دور باطل، حيث يُساء استغلال السلطة والمسؤوليّة لجمع الثروة والمال، ومن ثمّ يكرّس هذا المال لشراء أصوات المنتخبين، سواء كان شراءً مكشوفًا كما هو المتداول في الكثير من مناطق العالم حيث يدفعون الأموال أو شراءً خفيًّا بأساليب متعدّدة، أي الحصول على الشعبيّة عبر شتّى الإنفاقات.

فإذا ما استقطبت أصوات الجماهير عبر الإعلام الماكر الباذخ فليست تلك حاكميّة شعب ولا مشاركةً جماهيريّةً، بل إنّ أصوات الجماهير أضحت ألعوبةً، وإنّ التوسّل بالخداع والتحايل لاستقطاب أصوات الشعب يُعدّ جرمًا في النظام الإسلاميّ؛ الذي يمثّل بقيّة الله أرواحنا فداه مظهره التامّ، وإنّ استغلال السلطة للاستيلاء على الأموال يُعدّ من أعظم الجرائم، فأنصار الإمام المهديّ عجّل الله تعالى فرجه الشريف مكلّفون بأن يتّخذوا الحدّ الأدنى من المعيشة[١٠٣].

إنّني أقسّم هذه الأخطار والآفات على قسمين: ما كان له جذور في داخلنا وينبثق من ضعفنا، وما كان نتيجةً مباشرةً لتخطيط أعدائنا.

---

(١٠٣) الإمام المهديّ، مصدر سابق، الصفحتان ٦٠ و٦١.

القسم الأوّل هو من قبيل: الشعور والظنّ بأنّ سقوط الحاكم العميل والفاسد والدكتاتور هو نهاية الطريق. إنّ هذا سوف يبعث على الارتخاء وراحة البال والغرق في نشوة النصر، وما يتبع ذلك من ضعف الدوافع وهبوط العزائم. هذا هو الخطر الأوّل. وسوف يتفاقم هذا الخطر حين يعمد أشخاص إلى الحصول على سهم خاصّ في الغنيمة. فما جرى في «معركة أحد»، حيث طمع المحافظون على مضيق الجبل بالغنيمة، وما أدّى ذلك إلى هزيمة المسلمين وإلى لوم ربّ العالمين، إنّما هو نموذج بارز ينبغي أن لا ننساه أبدًا.

إنّ الشعور بالخشية من الهيمنة الظاهريّة للمستكبرين، والإحساس بالخوف من أمريكا وسائر القوى المتدخلّة، آفّة أخرى من هذه الفئة، ولا بّد من توقّيها. النخب الشجاعة والشباب يجب أن يطردوا من قلوبهم هذا الخوف. إنّ الثقة بالعدوّ والانخداع بابتسامته ووعوده ودعمه إنّما هو من الآفات الكبرى الأخرى، التي يجب أن يحذر منها بشكل خاصّ النخب وقادة المسيرة.

يجب معرفة العدوّ بعلاماته، مهما تلبّس من لباس، وصيانة الشعب والثورة، من كيده الذي يدبّره في مواضع خلف ستار الصداقة ومدّ يد المساعدة. ومن جانب آخر، قد يعتري الأفراد غرور ويحسبون العدوّ غافلًا، لا بدّ من اقتران الشجاعة بالتدبير والحزم وحشد كلّ الإمكانات الإلهيّة في وجودنا لمواجهة شياطين الجنّ والإنس. إنّ إثارة الاختلافات، وخلق الصراعات بين الثوريّين، والاختراق من خلف جبهة النضال، هي أيضًا من الآفات الكبرى التي يجب الفرار منها بكلّ ما أوتينا من قوّة.

أمّا أخطار القسم الثاني، فإنّ شعوب المنطقة قد خبرتها غالبًا في الحوادث المختلفة، وأوّلها، تولّي الأمور عناصر تعتقد أنّ لها التزامات أمام أميركا والغرب. الغرب يسعى، بعد السقوط الاضطراريّ للعناصر التابعة، أن يحافظ على أصل النظام والهيكليّات المفصليّة للقدرة، وأن يضع رأسًا آخر على هذا الجسم، وبذلك يواصل فرض سيطرته. وهذا يعني إهدار كلّ المساعي والجهود؛ وإذا ما واجهوا مقاومة الجماهير ووعيها في هذه الحالة، فسوف يسعون إلى بدائل منحرفة أخرى يضعونها أمام الثورة والجماهير. هذا السيناريو يمكن أن يتمثّل باقتراح نماذج للحكم والدستور، تدفع بالبلدان الإسلاميّة مرّةً أخرى إلى شراك التبعيّة الثقافيّة والسياسيّة والاقتصاديّة للغرب؛ ويمكن أن تتمثّل في اختراق صفوف الثوريّين، وتقديم الدعم الماليّ والإعلاميّ لتيّار مشكوك، وعزل التيّارات الثوريّة الأصليّة. وهذا يعني أيضًا عودة تسلّط الغرب وتثبيت النماذج الغربيّة التي أعيدت صياغتها والبعيدة عن مبادئ الثورة ثمّ سيطرتهم على الأوضاع. وفي حال أنّ هذا التكتيك لم يفلح، فإنّ التجارب تقول لنا بأنّهم سيعمدون إلى أساليب، منها إثارة الفوضى والاغتيالات والحرب الداخليّة بين أتباع الأديان، أو القوميّات والقبائل والأحزاب، بل بين الشعوب والبلدان المجاورة؛ إلى جانب فرض الحصار الاقتصاديّ

والمقاطعة وتجميد الأرصدة الوطنيّة، وأيضًا الهجوم الشامل الإعلاميّ والدعائيّ. إنّ هدفهم من وراء كلّ ذلك جعل الشعوب تشعر بالتعب واليأس، والثوّار بالتردّد والندم. ويعلم الأعداء أنّ مثل هذه الحالة تجعل هزيمة الثورة ممكنةً وميسورةً. إنّ اغتيال النخب الصالحة والفاعلة، والإساءة إلى سمعة الآخرين، ومن جهة أخرى شراء ذمم العناصر الهزيلة، هي أيضًا من الأساليب المتداولة للقوى الغربيّة وأدعياء التمدّن والأخلاق!! إنّ وثائق وكر التجسّس الأمريكيّ، التي وقعت بيد الثورة الإسلاميّة في إيران الإسلاميّة، أوضحت بدقّة أنّ كلّ هذه الدسائس قد خطّط لها نظام الولايات المتّحدة الأمريكيّة. إعادة الرجعيّة والاستبداد والحاكميّة التابعة في البلدان الثوريّة مبدأ يجيز لهم ممارسة كلّ هذه الأساليب القذرة(١٠٤).

كلّ نقص يعاني منه العالم الإسلاميّ هو بسبب الابتعاد عن المعارف الإلهيّة والمعارف القرآنيّة. فالقرآن كتاب الحكمة والعلم والحياة. إنّ حياة الأمم والشعوب إنّما تكون في ظلّ التعرّف على المعارف القرآنيّة والعمل بمقتضى هذه المعارف وتطبيق الأحكام القرآنيّة. لو كان الناس طالبين للعدالة ومتنفّرين من الظلم فعليهم أن يتعلّموا أسلوب مواجهة الظلم من القرآن. لو كان الناس طلّاب علم وأرادوا بواسطة المعرفة والوعي والعلم أن يحسّنوا حياتهم ويؤمّنوا راحتهم ورفاهيّتهم فإنّ طريقه سيُعرف بواسطة القرآن الكريم. إذا كان الناس بصدد معرفة الله تعالى وتحصيل الصفاء المعنويّ والروحيّ والأنس بمقام القرب الإلهيّ فإنّ طريقه هو القرآن(١٠٥).

لا ينبغي أن نتوقّع استتباب العدالة في المجتمع بمعناها الحقيقيّ دون أن يكون هناك اعتقاد بالمبدأ والمعاد. فأينما انعدم هذا الاعتقاد تصبح العدالة كشيء مفروض وإجباريّ لا أكثر. وهذا هو السبب أنّ بعض الأطروحات الغربيّة الجميلة في باب العدالة لم تتحقّق مطلقًا لأنّه لم يكن لديها ركائز اعتقاديّة. فالاعتقاد بالمعاد، والاعتقاد بتجسّم الأعمال، والاعتقاد بتجسّم الملكات في القيامة له تأثير كبير. أن نكون عادلين، ومطالبين بالعدالة، ونمدح العدل، ونسعى لأجله كلّ هذه ستتجسّم يوم القيامة. هذه هي النقطة المقابلة (للغرب). هذا الاعتقاد يمنح الإنسان النشاط والطاقة. فليعلم الإنسان أيّ بلاء جلبه على نفسه جرّاء سلوكه الظالم بل حتّى فكره الظالم على صعيد تجسّم الأعمال في القيامة، فمثل هذا يقرّبه إلى العدالة(١٠٦).

وتأتي الجامعات هنا لتكون مراكز صناعة القدرة، بفضل الارتباط المحكم بينها (كمؤسّسة لبناء الكوادر والطاقات العلميّة والبحث

---

(١٠٤) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠١١/٩/١٧.

(١٠٥) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠١١/٨/٢.

(١٠٦) كلمة للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠١١/٥/١٧.

والتطوير) وبين السلطة التنفيذيّة المسؤولة عن تأمين الاقتدار والمنعة والهيبة مقابل الأعداء والمتربّصين.

يمكن أن نجزم قائلين إنّ قضيّة الجامعة كانت عند قائدنا الفقيد العظيم من قضايا الدرجة الأولى المتعلّقة بالثورة والبلاد. وذات مرّة قال الإمام في لقاء مع مجموعة من المسؤولين الثقافيّين في الدولة: إنّ قضيّة الحرب هي أمر مرحليّ ومؤقّت، ولكنّ القضيّة المهمّة والدائميّة والأساسيّة عندنا هي الجامعات(١٠٧).

الجامعة هي مركز تقدّم المجتمع. وهذا هو شأنها في كلّ بلدان العالم. والجامعة هي أحد المراكز التي تعكس الحركة الفكريّة الموجودة في المجتمع. في ذلك اليوم كنت أقول إنّ على الجامعيّ أن لا ينتظر صدور الشعارات للتحرّك. فهو، بمقتضى دراسته وموقعه كواحد من أفراد فئة فعّالة ومتحرّكة بطبيعتها، يتحمّل مسؤوليّةً أكبر(١٠٨).

لدينا مؤسّستان جامعيّتان أصليّتان، أحدهما: تتّجه نحو اكتساب العلوم المرتبطة بمعرفة وتبليغ الدين والبحث عن المستجدّات في مجال البحوث الدينيّة. وهذه وظيفة المؤسّسة الحوزويّة التي اسمها الحوزة العلميّة: وهي التحقيق في شؤون الدين، وتعلّم الأحكام الإلهيّة المرتبطة بجميع شؤون الحياة، وليس ما يرتبط بالمحراب والعبادة فقط، وكذا فهم واكتساب العلوم والبحث عن الأحكام المستجدة وتصفيتها من الشوائب والزوائد، وتبليغها بالتي هي أحسن وبما يناسب المجتمع والزمان والمخاطب.

وهناك مؤسّسة جامعيّة أخرى ناظرة الى شؤون الحياة العامّة باستثناء ما يرتبط بالدين. فالناس بحاجة إلى معاش، وكسب، ومبان، وطرقات، وغير ذلك، فيلزم ذلك علوم وبحوث وتحقيقات متعدّدة ومختلفة في مجال شؤون الحياة. ولأنّ العلوم متشعّبة، وهناك حاجة إلى أنواع العلم للنهوض بمستويات الحياة العامّة. فالجامعة مسؤولة عن توفير هذا الأمر، عليها اكتساب هذه العلوم والتحقيق فيها وتمحيصها لتقديمها للمجتمع وتخريج المتخصّصين والخبراء في هذا المجال، والاستفادة من البحوث المستجدّة في العالم، وبدورها تقوم بإبداعات واختراعات علميّة لتقديمها للبشريّة أيضًا. فإذا قامت هاتان المؤسّستان بوظيفتهما بصورة صحّيّة وجيّدة، وكانت بينهما علاقات ودّ وتعاون متقابلة، صلح المجتمع دينه ودنياه.

فعلى الحوزة تحديد مسار الحياة في المجتمع وعلى الجامعة توفير سبل الحياة، على الحوزة صقل الفكر والذهن والروح والارتقاء بها عن الرذائل لتحديد المسار الصحيح

---

(١٠٧) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ١٣/٠٦/١٩٨٩

(١٠٨) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٩/٠٩/١٩٨٦.

إلى الهدف، وعلى الجامعة توفير الوسيلة اللازمة للتحرّك نحو هذا الهدف. فينبغي وجود وسيلة للتحرّك بها كذلك ينبغي وجود رؤية وبصيرة ثاقبة لمعرفة الهدف الذي يتحرّك نحوه. فهذه دنيا وتلك آخرة، وإذا اجتمعتا، تحقّقت إرادة الأنبياء وهي سعادة الدنيا والآخرة. لذا نشاهد أنّ النبيّ الأكرم (ص) جاء بالدين وبالبصيرة واعتمد على الجانب المعنويّ، لكنّه في الوقت نفسه وفّر الوسيلة المادّيّة وذلك إمّا مباشرة بتعليمهم إدارة شؤون الحياة، وإمّا بفرض التعلّم عليهم وأمرهم بالتبصّر والاكتشاف في الموارد التي تحتاج إلى تخصّص. وكان نتيجتها عظمة واقتدار هذين الأمرَين في صدر الإسلام، وببركة الإسلام صار المسلمون في قمّة العلوم البشريّة المادّيّة، ولا يمكن للغرب إنكار هذا التاريخ وسلبه من الدول الإسلاميّة.

لو اجتمعت الدنيا والآخرة كان الأمر هكذا، وإن أخذ بأحداهما دون الأخرى، واجه إشكالات.

إنّ ما يلاحظ اليوم في الأنظمة التي أوجدتها الثقافة الغربيّة – سواء في الغرب أو في سائر بقاع العالم – هو تقدّم الجانب الدنيويّ وفي شؤون الحياة المادّيّة، إنّهم استطاعوا الوصول إلى الكواكب وتمكنوا من تصليح وإعمار التلسكوبات وهي في الفضاء، ويعتبر هذا تقدّمًا علميًّا عظيمًا وخارقًا للعادة، ولا أحد ينكر ذلك، لكنّها تخلفت كثيرًا في تحديد مسار الحياة الإنسانيّة الصحيحة التي هي بحاجة إلى تلك الوسائل المادّيّة – فبدون تحديد المسار تكون هذه الوسائل مضرّةً بالبشر. ومن هنا يلاحظ أنّ الدنيا ملئت ظلمًا وجورًا.

وللأسف فإنّ البعض لا يفهم مسألةً بهذا الوضوح، أليست هذه الدنيا خلقت للبشر؟ أليس التقدّم العلميّ لأجل أن يستفيد الإنسان منه؟ ألا يكفي ما نراه اليوم من الأوضاع المأساويّة السائدة في العالم، في حين أنّ زمرةً تقدم على ظلم الإنسانيّة بهذه الصورة وبالوسائل العلميّة التي خلقت لها؟ ألا يكفي هذا الأمر لمعرفة أنّ أحد جناحَي الإنسانيّة – أي جناح المعنويّة – مكسور؟

إذا غضضنا النظر عن البعد المعنويّ وسعينا إلى إبعاده عن مجتمعنا، كالذي حصل في أواخر حكومة ناصر الدين شاه، عندما بدأت تأثيرات وطلائع الثقافة الغربيّة تغزو إيران بصورة مبرمجة ومدروسة – لا التي هي طبيعيّة ولازمة للحياة العامّة للإنسان – بدأت محاربة الدين ومحاولة إبعاده عن الحياة – طبعًا هناك من يعلم بهذه الحقيقة بالنسبة لرضا شاه لكن لا يعلمها عن سلاطين القاجار – بدأوا بحذف الدين وإبعاد علماء الدين وسعوا إلى استغلال البعد المعنويّ لأهدافهم الخبيثة. صار المجتمع مجتمعًا المطلوب فيه وسائل الحياة أي ما نعبّر عنها بالدنيا، صار مجتمعًا المطلوب فيه العلوم المتطوّرة وذات الاختراعات والاكتشافات الكثيرة التي تدرّس في الجامعات اليوم. فإذا أبدينا اهتمامًا

بهذا الجانب وغفلنا عن الجانب الآخر، أصبح أحد بُعدَي الحياة ناقصًا وهو البعد المعنويّ. نعم قد يلاحظ تطوّر وتقدّم في جانب من العلوم المرتبطة بوسائل الحياة في مجتمع ما كالمجتمعات الغربيّة، وقد لا يلاحظ أيّ تطور حتّى في هذا الجانب كالحاصل اليوم لكثير من المجتمعات المنقادة للغرب والتي تركت الجانب المعنويّ ولم تتمكن من الفوز بالمادّيّات، وكوضعنا المعيشيّ في عصر الحكومة البهلويّة، أبعدنا المعنويّات ولم نتمكن من اكتساب المادّيّات بالكيفيّة المتطوّرة والعلميّة الحديثة والحقيقيّة فأصبحنا كالّذي ﴿خَسِرَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةَ﴾.

والطرف الآخر للقضيّة: هي أن يبدي المجتمع اهتمامًا بالبعد المعنويّ فقط ويغفل عن التقدّم العلميّ وعن الاكتشافات والاختراعات العلميّة وعن تحصيل العلوم بين أبناء الوطن، عن تخريج أناس لإدارة شؤون الحياة، وإبداع الوسائل المناسبة لاحتياجات البشر بالسهولة والسرعة المطلوبة في عصرنا الحاضر، كان الأمر كالأوّل – أي إنّ الجناح الآخر مكسور – فلا تتصوّروا أنّ الإسلام يؤيّد حصر جميع الأمور في الجانب الروحيّ والمعنويّ ولا ينظر إلى المادّيّات نهائيًا، إنّ هذا انحراف كالانحراف الأوّل، إنّ الاسلام يرفض الانزواء والانعزال عن الدنيا وعن الحياة بصورة واضحة كما ورد في كلمات أمير المؤمنين (ع) في نهج البلاغة، كتاب الزهد هذا.

لقد سعت أيادي المستعمرين والذين حاولوا الهيمنة على هذا البلد سياسيًا وثقافيًا واقتصاديًا بإبعاد الدين من المجتمع وبالخصوص من أجواء الجامعات وذلك بإبعاد الدين وأهله أو جعل علماء الدين أجسادًا خامدةً إنْ لم يتمكّنوا من القضاء عليهم. وقد بدأوا ذلك منذ مئة وخمسين عامًا أي كما أشرت في آخر حكومة ناصر الدين شاه – طبعًا رضا شاه جاء وتجبّر وعمد إلى القضاء حتّى على هذه الظواهر – ولذا كان الدين غريبًا في الأجواء الجامعيّة، كان هدفهم واضحًا وبرنامجهم دقيقًا، لأنّه بإبعاد الدين من هذه الأجواء ستُسلَّم دفّة شؤون الحياة وزمام الأمور في المستقبل لعناصر قد ترعرت في هذه الأجواء وبالتالي إبعاد الدين من المجتمع. ونجحوا نسبيًا في فترة طويلة من الزمن، طبعًا لم يتمكّنوا من إبعاد العناصر المؤمنة من الجامعة، فشباب هذا البلد كانوا من أسر مؤمنة ومتديّنة، منهم من أبعد عن الدين أو أُصبح لا يهتمّ بالدين لكنّ البعض الآخر بقي على تديّنه وإيمانه. فليس معناه أنّ المتديّنين والمؤمنين لم يتواجدوا في الجامعات في ذلك العصر، بل معناه أنّ هذا المتديّن وتلك المتديّنة التي تحاول المحافظة على عفّتها وحجابها وكذا الأستاذ الجامعيّ كان غريبًا في الجامعة، فلم يتواءم مع الوضع العامّ في الجامعة، بل كان معارضًا ومخالفًا له في كثير من الأحيان. لكن إذا كان الطالب الجامعيّ أو الأستاذ بعيدًا أو لا يبالي بالدين كان المجال مفسوحًا له، ولا يجد أيّة معارضة من الوضع العامّ في الجامعة.

وهذا هو الأمر الذي كان إمامنا العظيم يشتكي منه وعلى أساسه طرح شعار الوحدة بين الحوزة والجامعة، ومن هنا يفهم معنى الوحدة بين الحوزة والجامعة.

الوحدة في الأهداف العامّة، الوحدة في إيصال الشعب والبلاد إلى الكمال، الوحدة في التحرّك على خطّين متوازيَين وصولًا إلى هدف مشترك واحد(١٠٩).

هناك فاجعة يمكن أن تحدث. وأحد عناصرها هو انفصال الطبقة الجامعيّة الشابّة عن جماهير الشعب(١١٠).

المشكلة الأخرى هي التوجّه إلى الشهادات والحياة المادّيّة وأضغاث أحلام الشباب. وهكذا يتحوّل طلب العلم إلى وسيلة للجاه والمال، ويكون اختيار الاختصاص العلميّ على أساس المدخول الماليّ الأعلى والسلطة الأكبر. ما يؤدّي إلى لطمة مؤلمة للعلم(١١١).

من دخل إلى الجامعة أو خرج منها ولا يشعر بالمسؤوليّة إزاء الثورة ودين البلاد واستقلالها والطموحات الوطنيّة الكبرى، فإنّ هذه الجامعة لا قيمة لها وإن كانت على مستوى رفيع من الناحية العلميّة، لأنّ نتاج هذه الجامعة سيقع تحت تصرّف السياسات المتضاربة بيسر. فعلينا في الجامعة أن نجعل الدين والروح الثوريّة وبخاصّة النفور من التبعيّة هي الحاكمة على روح الطالب وعقله. والتبعيّة هي ما تعاني منه اليوم – وللأسف – الدول الصغيرة على الصعيد السياسيّ ودول العالم الثالث – كما يصطلح عليها – وأغلبها من الدول الإسلاميّة، وبطبيعة الحال ينبغي عدم الخلط بين هذه التبعيّة وبين طلب العلم أينما كان، والذي يتعيّن على الإنسان البحث عنه(١١٢).

يجب أن تسري روحيّة حبّ العلم والتحقيق والتحصيل في الجامعيّين(١١٣).

ينبغي أن تكون منظومتنا العلميّة صحيحةً وسليمةً؛ حيث تتكفّل «الخريطة العلميّة الشاملة» حاليًّا بهذا العمل. على منظومتنا العلميّة أن تكون منظومةً كاملةً؛ يُعرف منها ما هي حاجاتنا، وما هو مدى احتياجنا، كيفيّة التناسب بين الأقسام العلميّة المختلفة. فلا يظهر تطوّرنا بشكل كاريكاتوريّ؛ أن تكون خريطةً منسجمةً، وتطوّرًا منسجمًا وصحيحًا، ينبغي نشر ثقافة الإبداع في جامعاتنا. كلّ هذه القابليّات المليونيّة للأساتذة والطلّاب عندنا ينبغي أن تنزل إلى ميدان الإبداع العلميّ؛ أن يتحوّل هذا إلى ثقافة.

---

(١٠٩) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ١٥/١٢/١٩٩٣.
(١١٠) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٨٢.
(١١١) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ٣٠/٩/١٩٨٦.
(١١٢) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ١١/١٢/١٩٩١.
(١١٣) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٩٣.

على طالبنا الجامعيّ أن يفكّر من البداية أن يتعلّم كي ينتج العلم، فلا يتعلّم للتقليد وهكذا يقبل أشياء، لا يمكن تغييرها فيما بعد. ينبغي أيضًا أن تُزال الموانع من أمامه(١١٤).

وعندما ينجح المسؤولون في تحقيق الاقتدار اللازم لردع العدوّ، وتتّجه البلاد نحو المزيد من الأمن والاستقرار، مع ما يحمله ذلك من فرص عظيمة للمشاريع الكبرى، فإنّ هذا سيجلب المزيد من التأييد الشعبيّ، ويؤدّي إلى استعادة الثقة بالأطروحة الإسلاميّة.

لقد انتصرت الثورة الإسلاميّة بقيادة علماء الإسلام والإسلاميّين، وجعلت الناس يؤمنون بقدرة الإسلام على صنع المعجزات. وعندما تولّى العلماء مسؤوليّة إدارة البلاد، لم يصبحوا تحت مجهر الرقابة والحكم فحسب، بل صار الإسلام كدين وبرنامج كذلك. وصار الشعب ينظر إلى هذا الدين من خلال هذا التجربة الجديدة. ورغم العديد من المنعطفات والإخفاقات، فإنّ تجربة إدارة الدولة تحت شعار قدرة الدين على إدارة الحياة، كانت في تكامل مستمرّ. وقد كان تحقيق الإنجازات العلميّة المميّزة، والقدرات العسكريّة اللامعة، والصمود الاقتصاديّ البارز بوجه جميع أنواع الحظر والحصار، وظهور الموقعيّة السياسيّة المشرّفة، من الشواهد المهمّة على قدرة الذين يؤمنون بالإسلام كأطروحة شاملة ونجاحهم - والنجاح هنا يعني المؤثّريّة والمحبوبيّة - كما أنّه يعني استعادة الثقة بالنفس الوطنيّة، والبحث عن أسباب التقدّم والرقيّ من داخل الثقافة المحلّيّة وهي بلا شكّ ثقافة الإسلام.

ستواصل الجمهوريّة الإسلاميّة طريقها، طريق العزّة في ظلّ الإسلام، والأمن في كنف الإسلام، والعدالة في ظلّ الإسلام، والديمقراطيّة في ظلّ الإسلام والنابعة من الفكر الإسلاميّ، وستتقدّم إلى الأمام بلا أيّ تردّد ولا أيّ ضعف أو خور وستصدر الأجيال القادمة حكمها. واعلموا أنّ الشباب اليوم، والأجيال التي ستأتي بعدهم، سوف تواصل الطريق إلى القمم، وستصل إلى تلك القمم بفضل التجارب الهائلة الكامنة لدى هذا الشعب في مواجهته للاستكبار. الشعب الإيرانيّ جدير ببلوغ القمم. شعب ذكيّ

---

(١١٤) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٤/٨/٢٠١١.

ومبتكر ومؤمن، حينما تتوفّر له الحرّيّة النابعة من الإسلام والتي وفّرتها لنا الثورة، مثل هذا الشعب لن يتوقّف أبدًا في مسيرته وحركته. سوف تشهدون أنتم الشباب ذلك اليوم إن شاء الله. عليكم أن تعقدوا عزيمتكم وهممكم في القطاع الذي أنتم فيه وعلى الجميع بذل مساعيهم وهممهم في قطاعاتهم الخاصّة بهم(١١٥).

أمّا الإخفاقات فلم تكن قليلةً أيضًا؛ فقد شملت الجانب الثقافيّ والتعليميّ والإعلاميّ والقضائيّ والبيئيّ والإداريّ. ورغم التطوّر البارز في مجالات الاتّصال، فإنّ الأنظمة الإداريّة تعود في معظمها إلى عصور مضت، وتتيه في أروقة البيروقراطيّة الموحلة. ولم تتمكن إيران من تطوير خطابها الإعلاميّ بما يتناسب مع التحدّيات الدوليّة؛ وأخفقت الدولة في معالجة المسائل الأخلاقيّة والثقافيّة المستفحلة. ولم تقدّم نموذجًا مطلوبًا على مستوى التعليم. أمّا في مجال القضاء، فإنّ الإنجازات لم تتناسب مع الوعود المقطوعة.

ما تحتاجه إيران هو مؤشّر دقيق وشفّاف للرضا الشعبيّ عن المسؤولين والتجربة، فيما لو كانت جادّةً في تبنّي خيار السيادة الشعبيّة إلى أقصى حدّ. وبواسطة هذا المؤشّر، يجب تقوية قنوات التواصل الفعّال بين الشعب ومؤسّسات الدولة، لتقويم أداء المسؤولين ومحاسبتهم في الوقت المناسب، وعدم ترك الأمور إلى صناديق الاقتراع. بيد أنّ الشعب ما لم يمتلك معيارًا واضحًا للتقييم والتقويم، فإنّ حركته ستكون مشوبةً بالعشوائيّة. والمعيار الأقوى والأسلم هو توجيهات القيادة الشرعيّة وإرشاداتها.

إنّ من أهمّ مسؤوليّات الشعب محاسبة المسؤولين في مدى طاعتهم وانسجامهم مع ولاية الفقيه. ومثل هذا يستدعي المزيد من العمل على تقوية رابطة الشعب بقيادته، من خلال تعميق مفهوم الولاية ودورها. ولا شكّ في أنّ تحقيق هذا الأمر، لا يكون بمعزل عن تقوية البعد الثقافيّ والفكريّ والمعنويّ بين شرائح الشعب. ولا يمكن تحقيق هذا الأمر دون ثورة حقيقيّة في مجال التعليم.

---

(١١٥) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ٢/٨/٢٠١٠.

وهنا نقف عند أهمّ مظاهر العجز، ونتساءل عن أسبابه. لقد لاحظنا طوال مدّة مراقبتنا للوضع الجامعيّ وثقافة الجامعيّين (لأكثر من عشرين سنة) ضعف النظام التعليميّ على صعيد طرح المسائل الواقعيّة، وتمكين الطلّاب من تطوير مهارات التفكير في القضايا الأساسيّة والمشاكل المهمّة. وما دامت المجاملات والمحاباة والهروب من المسؤوليّة هي الحاكمة، فلن تسير عمليّة تطوير البلاد بصورة متوازنة تخضع فيها جميع العناصر لمسار تكامليّ واحد.

٣. المجتمع الإسلاميّ

هو المجتمع الذي تتحقّق فيه المثل العليا الإسلاميّة والأهداف الإسلاميّة والآمال الكبرى التي يرسمها الاسلام للبشريّة. مجتمع عادل، مفعم بالعدالة، مجتمع حرّ، يكون للناس فيه دور وتأثير أساسيّ في إدارة البلاد وبناء مستقبلهم وتقدّمهم. مجتمع ذو عزّة وطنيّة واكتفاء وطنيّ، مجتمع يتمتّع بالرفاهية وخالٍ من الفقر والجوع، مجتمع متقدّم في جميع الأبعاد – تقدّم علميّ، تقدّم اقتصاديّ، تقدّم سياسيّ – وأخيرًا، مجتمع لا يعرف السكن، بدون ركود، بدون توقّف وفي حال مسير دائم للأمام، هذا هو المجتمع الذي نسعى له ونرغب به.

هذا المجتمع لم يتحقّق حتّى الآن، ولكنّنا نسعى جاهدين لتحقيق هذا المجتمع، فإذن، أصبح هذا هو هدفنا الأساسيّ والمهمّ والوسطيّ.

لماذا نقول الوسطيّ؟ لأنّه عندما يتشكّل هذا المجتمع، فإنّ أهمّ مسؤوليّاته بأن يتمكّن الناس، في ظلّ هكذا مجتمع وهكذا حكومة وهكذا أجواء، بأن يصلوا إلى الكمال المعنويّ والكمال الإلهيّ، حيث ﴿مَا خَلَقْتُ الجِنَّ وَالإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾، أن يصل الناس إلى عبوديّة الله. لقد فُسِّرت «ليعبدون» بـ «ليعرفون». وهذا لا يعني بأنَّ «عَبَدَ» تعني «عَرَفَ» وبأنّ العبادة تعني المعرفة، كلّا، بل تعني بأنّ العبادة بدون المعرفة لا معنى لها، ليست ممكنةً وليست عبادةً. بناءً على هذا، فإنّ المجتمع الذي يصل إلى العبوديّة لله، يكون قد وصل إلى المعرفة الكاملة بالله ووصل للتخلّق بأخلاق الله، وهذا هو نهاية الكمال الإنسانيّ، وعليه فإنّ الهدف النهائيّ هو ذلك الهدف، والهدف الذي قبله هو إيجاد المجتمع الإسلاميّ، والذي هو هدف كبير جدًّا وعالٍ جدًّا[١١٦].

(١١٦) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ١٨/١٠/٢٠١١.

قال رسول الله صلّي الله عليه وآله: «لن تُقدّس أمّةٌ لا يؤخذ فيها للضعيف حقّه من القويّ غير متتعتع».

إذا تمكّن الشعب من تحقيق دولة العدالة الاجتماعيّة، واطمأنّ إلى مسؤوليه وعشق قيادته، فإنّه يكون قد حقّق تلك المؤسّسة التي ستربّيه تربيةً قائمةً على المبادئ والقيم الإسلاميّة. ففي ظلّ العدالة الاجتماعيّة ستبدأ التحرّكات العظيمة للشعب نحو المعنويّات ويصبح السعي نحو الفضائل السمة البارزة للمجتمع.

إنّ نظام الجمهوريّة الإسلاميّة تشكّل أساسًا، استجابةً لدعوة الأنبياء، ومحورها الأساسيّ الوصول إلى التكامل المعنويّ، وهذا ما لا يُتاح إلّا في ظلّ إيجاد عالم حافل بالحسنات والمعروف يجعل الحياة الطيّبة ممكنة الاحتمال عند الإنسان؛ ومن أبرز هذه الحسنات هي العدالة. إذن، تشكيل المجتمع العادل هدف، ولكنّه هدف وسيط. إنّنا نروم بلوغ المجتمع الإلهيّ العادل. المجتمع الإسلاميّ. كي نستطيع في ظلّ هذا النظام الإلهيّ أن نرفع أنفسنا في مدارج التكامل وصولًا إلى قمّة الأمان والسكينة(١١٧).

وما دام الظلم موجودًا ولا يرجو الناس من حكومتهم أن ترفعه عنهم، فإنّ جلّ همّهم سيتمركز في رفع الظلم الذي لحق بهم، ولن ينظروا إلى بعضهم البعض نظرة الإنسان لأخيه الإنسان الذي يعينه ويعضده. فالدولة التي تجعل همّها الأكبر استعادة الحقوق المهدورة، وخصوصًا للضعفاء، تضفي على المجتمع أجواء الطمأنينة، فيأمن الناس بعضهم لبعض ويبدؤون باكتشاف معنى الإنسانيّة. وهذا هو الباعث الأكبر على الإقبال على المعنويّات.

التشديد على العدالة هو المبدأ الأساسيّ والمحوريّ الأوّل للحركة الإلهيّة. إنّها استمرار مهمّة جميع الأنبياء والمصلحين الكبار في التاريخ. إنّها الشيء الذي تتعطّش له البشريّة، والذي لم يطبّق بالمعنى الحقيقيّ للكلمة إلّا في حكومة الأنبياء الإلهيّين العظام - من تولّى منهم زمام الحكم - أو الأولياء المميّزين نظير الإمام عليّ بن أبي طالب. العدالة في الإسلام قضيّة مهمّة جدًّا. إنّها قيمة لا يطالها النقاش من وجهة نظر الإسلام بأيّ حال من الأحوال ومهما كانت الظروف. العدالة هدف الأنبياء، وهي أيضًا هدف الثورة الإسلاميّة(١١٨).

---

(١١٧) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١٠.

(١١٨) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٧.

على المستوى الاجتماعيّ العامّ، لن تشيع الأجواء الروحيّة والمعنويّة في ظلّ الصلاة والصيام، ما دام المرء لا يأمن حتّى على حذائه من أن يسرق إذا دخل المسجد! وعلى مستوى علاقات البشر، لن تنفع كثرة الركوع والسجود ما دام الغشّ والخيانة والكذب منتشرًا.

إنّ الصلاة تنفع في مثل هذه الأوضاع فيما لو صان المرء نفسه من هذه الموبقات وسعى للحفاظ عليها. فهنا تكون الصلاة خير وسيلة وأفضل درع. لكن لو أردنا للمُثُل الإسلاميّة العليا أن تسود، فيجب البدء من النظام والدولة، لأنّ الدولة تعني الإحتكام إلى القانون لا الهوى، وإلى الشرع لا الأفراد. وقد قال أمير المؤمنين عليه السلام: «إنّما بدء الفتن أهواء تتّبع». وليس الهوى سوى بديل القانون. أمّا العدالة فهي الهدف الأسمى للقانون. فيدلّ وصول المجتمع إلى مرحلة العدالة الشاملة على أنّ القانون يطبّق في أفضل وأرقى حالاته. ومثل هذه المرحلة لا يمكن أن تتحقّق بوجود أجهزة قويّة للدولة فحسب، بل يجب أن يشارك الناس جميعًا، ويجب أن تسعى الدولة لجعل المشاركة الشعبيّة في تطبيق القانون وإقامة العدل عارمةً شاملة. فعلى المؤسّسات الحكوميّة أن توجد الهيكليّات الإداريّة التي تحقّق مشاركةً فعليّةً شاملةً لجميع أبناء الشعب في مشاريع البناء والتطوير وغيرها. ولنضرب مثلًا حكومة تريد بناء سدّ لتطوير مشاريع الريّ والطاقة، فإنّها تستطيع أن توفّر على خزينة الدولة الكثير من خلال توسعة المشاركة الشعبيّة في العمل التطوّعيّ على هذا السدّ (حيث إنّ قسمًا مهمًّا من التكاليف يُدفع للعمّال). وعندما يرى الناس في مشاركتهم مثل هذه البركات ويلاحظوا كم وفّرت عليهم من أموال للقيام بمشاريع أخرى تعود عليهم بالنفع أيضًا، فإنّ مفهوم الدولة سيتغيّر ويتّسع ليصبح بحجم المجتمع، بعد أن كانت تمثّل نسبةً محدودةً من المؤسّسات المنتجة في البلاد.

المشاركة الشعبيّة المباشرة في الاقتصاد أمر ضروريّ. وهذا يحتاج إلى التقوية كما يحتاج إلى المعلومات الضروريّة حيث ينبغي على المسؤولين أن يضعوها في أيدي الناس ونأمل إن شاء الله أن يتكامل هذا السعي يومًا بعد يوم(١١٩).

إذا كان علينا أن نصل بالبلاد إلى حدّ الاكتفاء وعدم الحاجة على صعيد الثروة الوطنيّة، فلا بدّ من إشراك الجميع في الاستثمار والنشاطات الاقتصاديّة وتنمية الثروات؛ حتّى يتمكن الجميع من المساهمة في الأعمال، ولا بدّ من الدعم الحكوميّ والقانونيّ. إنّ من الضروريّ أن يأخذ شبابنا ومثقّفونا ومدراؤنا الماهرون – وهم كثر والحمد الله – بزمام الأمور في تفعيل المشاريع الاقتصاديّة والإنتاجيّة الكبرى، وأن ينهضوا بالبلاد على صعيد الموارد المادّيّة والمصادر البشريّة(١٢٠).

إنّ من حقّ الشعب على مجلس صيانة الدستور أن لا يسمح لذوي النوايا السيّئة بالوصول إلى السلطة التشريعيّة، وعلى مجلس صيانة الدستور أن يؤدّي حقّ الشعب، ويمنع من يريدون السوء لهذا الشعب ولهذه الثورة وللإمام الخميني من الدخول إلى السلطة التشريعيّة لبلد الإمام.

من الأمور التي يجب تنفيذها أيضًا؛ إعلام أبناء الشعب بتفاصيل القرارات الجديدة؛ حتّى يكونوا على دراية بالمشاريع التي يمكنهم المشاركة فيها؛ والقيام بالنشاطات الاقتصاديّة والاستثماريّة وكيفيّة المساهمة في التعاونيّات(١٢١).

إنّني أوصي مسؤولي البلد أن يتحدّثوا مع الشعب حول أهمّيّة ارتفاع مستوى الأرباح في التنمية الاقتصاديّة للبلاد، وكذلك في التقليل من المسافة الفاصلة على مستوى مدخول الطبقات المختلفة للمجتمع – هذا الصدع الموجود في المداخيل، والتصدّع الاقتصاديّ بين القطاعات المختلفة للمجتمع – كم هو مهمّ. فهذه الفواصل والهوّة والتصدّعات ليست مقبولةً عندنا، والإسلام لا يحبّذها(١٢٢).

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أحد الواجبات. البعض يغتاب، والبعض الآخر يكذب، والبعض يتآمر، والبعض الآخر يستهزئ بالآخرين، والبعض الآخر يقصّر في واجبه، والبعض الآخر يخلق حالةً من التذمّر، والبعض يسرق أموال الناس، وآخرون يفرّطون بعرق جبين الناس. إنّ هذه كلّها منكرات. والعامل الذي يقطع الطريق على هذه المنكرات هو النهي عن المنكر. ولا شكّ أنّ كلًّا من مجلس الشورى الإسلاميّ،

---

(١١٩) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠١١/١١/٣.
(١٢٠) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٩.
(١٢١) المصدر نفسه.
(١٢٢) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠١١/١١/٣.

والجهاز القضائيّ، والقوى المحلّيّة، موظّفون بمساندة من ينهى عن المنكر، هذا واجبهم. إنّ الشعب هو الذي يمكن أن يتصدّى لهذا العمل، ويجب أن يفعل. لقد كان الشعب دائمًا هو الأكثر حذرًا في جميع القضايا. وكانت يقظة الناس وذكاؤهم هي الباعثة على التفات أجهزة الدولة في كثير من الأحيان إلى قضايا مختلفة[١٢٣].

إنّ الدعوة إلى تصغير الحكومة تنبع من أمرَين أساسيَّين هما: النزعة الفرديّة؛ وفشل الأجهزة الحكوميّة في تحقيق النزاهة اللازمة. لكن لا يشكّ عاقل في أنّ الأجهزة الحكوميّة هي أفضل المؤسّسات التي تخدم البلاد والعباد فيما لو تمتّعت بنظافة الكفّ والمصداقيّة. ومع غياب النزعة الفرديّة في ظلّ التوجّه نحو المعنويّات، فإنّ تكبير الحكومة يصبح الحلّ العقلائيّ الأمثل.

وفي محاربة الجريمة والسعي للقضاء عليها، تصوّروا لو أنّ جهاز الشرطة المحدود، الذي لا يتمكن من متابعة العديد من المخالفات والجرائم بسبب قلّة عديده، أصبح مكوّنًا من معظم المواطنين أو أنّه استطاع أن يستعين بهم في أوقات الضغط (بعد تأهيلهم ضمن دورات تعبويّة مناسبة)، فإنّ قدرة الشرطة ستتضاعف بصورة لا تخطر على بال.

وفي بناء المساكن للفقراء والمعدمين، كم يخطر على بال الصالحين الذين يحبّون أن ينفقوا في سبيل الله أن يساهموا لكنّهم لا يعرفون الطريقة. لو أنّ الدولة استطاعت أن توجد مثل هذه المشاركة في عمليّات البناء، لانخفضت تكاليف بناء المساكن إلى النصف، ولأمكن حلّ مثل هذه المشكلة بسرعة قياسيّة.

وبهذا التكبير والتوسعة، تتضاعف قدرة الشعب بصورة مذهلة، ويتمكّن من حلّ معظم مشكلاته التي تأخذ منه الكثير من الجهد والوقت، وتستنزف روحيّته، وتضعف ثقته.

---

(١٢٣) كلام للإمام الخامنئي عام ١٣٧١هـ.ش.

إنّ حبّ الإنسان لأخيه الإنسان - والذي يُعدّ قاعدة بناء المعنويّات - يتحقّق في ظلّ التعاضد والتكافل بين أبناء المجتمع الواحد. ولا شكّ في أنّ بإمكان الدولة توسعة مؤسّساتها لتحقيق أكبر قدر ممكن من هذا التعاون، وذلك من خلال تفعيل العمل الشعبيّ التطوّعيّ. وبعبارة أدقّ، إنّ بإمكان الشعب أن يزيد من حجم دولته متى ما شاء بواسطة مشاركته الواسعة والشاملة.

إنّ التعبئة هي أُساس حركة النظام، فيجب أن يكون الجميع تعبويّين، يجب أن تكون الحكومة ومسؤولو البلاد تعبويّين. والحمد الله هم كذلك(١٢٤).

باستطاعتي أن أدّعي بكلّ جرأة أنّه لولا الحضور الشعبيّ لقوّات التعبئة الذين تدفّقوا من البيوت والمدارس والمعامل والدوائر، من المدن والقرى، من الرجال والنساء وبمختلف أعمارهم على جميع الجبهات التي كانت محتاجةً إليهم، لما تمكنّا من الدفاع عن البلاد بالشكل المطلوب، وإثبات قدرة الجمهوريّة الإسلاميّة وصلابتها للعالم في سائر الجبهات التي تواجه العدوّ فيها في كلّ لحظة إلى يومنا هذا، فهذه القوّات هي التي أعطتنا هذه القدرة وهذه القوّة(١٢٥).

التعبئة ليست حركةً سطحيّةً منقطعة الجذور ووليدة العواطف، بل هي حركة منطقيّة عميقة وإسلاميّة تتجاوب مع حاجات العالم الإسلاميّ عامّةً، والمجتمع الإسلاميّ خاصّةً. يقول القرآن الكريم: ﴿هُوَ الَّذِيْ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِيْنَ﴾، فالمؤمنون المشار إليهم في هذه الآية الكريمة هو تعبير آخر عمّا هو موجود اليوم في مجتمعنا باسم «التعبئة»، كذا الآيات القرآنيّة الأُخرى التي تشير إلى المؤمنين والمخلصين، فهي تركّز على التعبئة الفريدة من نوعها والتي هي حصيلة فكر ودراية إمامنا العظيم، فيجب التأمّل والتدبّر في حاجة العالم الإسلاميّ إلى هذه الحركة. التعبئة هي حركة منبثقة من صلب الشعب، الشعب الذي يتمتّع سيّما شبابه بالمعنويّة وقلبه مع الله، الشعب الذي أوّلًا: يعي ويلتفت لأيّ انحراف في المسيرة العامّة للبلاد ويتألّم لذلك ثانيًا، ويتصدّى له ثالثًا، وهذا هو معنى التعبئة. عندما دعا الإمام الراحل (رض) إلى تأسيس جيش العشرين مليونًا في إيران، كانت نفوس بلدنا تبلغ أربعين مليون نسمة، وكلّهم كانوا يحملون خصائص التعبويّين. واليوم، فإنّ الوضع كما كان سابقًا، أي أنّ الناس الذين يحملون مثل هذه الخصوصيّات لا يمكن أن يكونوا غير مبالين فيما يخصّ شؤون مجتمعهم ونظامهم، ويتقدّم صفوفهم من يكسب دعمهم، ومن لم يكسب دعم الناس لا يمكن أن يتقدّم

(١٢٤) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ١٣٧٤/٩/٨هـ.ش.
(١٢٥) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢٨.

الصفوف. إذن فالعلاقة بين مسؤولي البلاد وأبناء الشعب، والذي يشكّل التعبويّون معظمهم، هي علاقة صميميّة وأخويّة للغاية. فالحكومة التي تعتمد على شعبها إلى هذا الحدّ، لا تخشى أمريكا، بل هي قادرة على مواجهة عشر قوى عالميّة مماثلة لقوّة الاستكبار الأمريكيّ[١٢٦].

لو شئنا إعطاء تعريف مقتضب لقوّات التعبئة لقلنا: ثلّة تضمّ بين صفوفها أطهر شباب هذا البلد وأكثرهم استعدادًا للبذل وقدرة على العطاء في سبيل الأهداف العليا لهذا الشعب، وعلى طريق البلوغ بهذا البلد إلى الكمال والسعادة. وقوّات التعبئة عبارة عن وحدات ينصهر في بوتقتها أفراد شتّى لينحوّلوا إلى جماعة كبرى ومنسجمة تحمل رؤية وبصيرةً عن شؤون هذا البلد ومتطلّبات هذا الشعب، وتثير الذعر في قلوب العدوّ، والأمل في قلوب الأصدقاء، وتبعث على الثقة والاطمئنان. تجسّد قوّات التعبئة في الحقيقة مظهر وحدة مقدّسة بين أبناء الشعب. وإنّ جميع الميادين التي ساهمت فيها قوّات التعبئة كانت ميادين شعبيّةً تعود للشعب كلّه - كميادين الدفاع المقدّس، وميادين البناء، والخدمات العامّة - والبلد لا يستغني على الإطلاق عن مثل هذه الثلة العظيمة التي تتألّف من خيرة أبناء هذا البلد، وبهذه الخصائص التي يحملونها، في أيّ وقت من الأوقات. قوّات التعبئة تمثّل في الواقع مظهرًا للعشق والإيمان والوعي والمجاهدة والاستعداد التامّ لرفعة البلد والشعب[١٢٧].

يتجلّى حبّ الشعب للنظام الإسلاميّ في دفاعه عنه، وسهره على تطويره ورقيّه، ونشر رسالته في الآفاق. فمن المتوقّع والحال هذه أن تتفجّر ينابيع الإبداعات والأعمال الأدبيّة والفنّيّة الرائعة، والتي تبرز عظمة النظام والتجربة، وتنتشر في كلّ بلاد العالم وتتعرّف عليها الشعوب فتهفوا إليها القلوب. وينال النظام الإسلاميّ، تبعًا لذلك، اقتدارًا عالميًّا عندما تصبح الشعوب راغبةً بتطبيق نموذجه الناجح.

إنّ من أهمّ ثمار تجربة مجتمع العدالة الشاملة، تفتّح الاستعدادات المعنويّة والروحيّة وبروزها وقوّتها وانتشارها. ولا شكّ في أنّ الحاجة الروحيّة، بكلّ معانيها، هي الحاجة الأولى عند أبناء البشر أينما كانوا. وهذا التعطّش الروحيّ الذي نلاحظ آثاره أينما جُلنا، وخصوصًا بصورة التيّارات

(١٢٦) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ١٩٩٥/١١/٢٩.
(١٢٧) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ١٣٧٦/٩/٥هـ.ش.

الروحيّة الغريبة، إنّما يحكي عن الخواء المعنويّ، رغم شدّة حضور الماديّات في ثقافة البشر. وعلى هذا الأساس، سيمتلك المجتمع الإسلاميّ الواقعيّ، أعظم بضاعة ومنتج يمكنه تصديره إلى كلّ بلدان العالم وشعوبه، فيحرز بهذا التفوّق موقعيّةً ممتازةً تمكّنه من التأثير الثقافيّ والسياسيّ والاجتماعيّ دون الحاجة إلى خوض الحروب والنزاعات.

العالم كلّه اليوم متعطّش للمعنويّة وهذه المعنويّة موجودة في الإسلام... معنويّة من دون عُزلة... من دون انفصال عن الحياة. معنويّة تواكب السياسة. عرفان مع النشاط الاجتماعيّ والتضرّع والبكاء بين يدَي الله والجهاد في سبيله(١٢٨).

إنّ آخر ما يبلغه الإصلاح في أيّ تغيير اجتماعيّ هو الأخلاق. والأخلاق ليس هنا بمعنى السلوك العمليّ. صحيح أنّ سلوك الناس فيما بينهم يطلق عليه عرفًا عنوان الأخلاق. لكن ليس هذا مرادنا. إنّ آخر ما يصل إليه التغيير هو في الملكات الخلقيّة الراسخة على صعيد الفرد والمجتمع(١٢٩).

المدرسة الإسلاميّة هي مدرسة الإنسانيّة والقيم الإنسانيّة، ومدرسة إشاعة الرحمة والمروءة والأخوّة الإنسانيّة. مدرسة معيارها في الحقوق الاجتماعيّة هو: «لن تقدّس أمّة لا يؤخذ للضعيف فيها حقّه من القويّ غير متتعتع». الشخص الخالية يداه من المال والقوّة في المجتمع يجب أن يستطيع أخذ حقّه من القويّ – ذي المال والقوّة – بلا أيّة مشكلة. هذه هي رسالة الإسلام. وهذا هو المجتمع الإسلاميّ الصحيح. هذه الرسالة هي التي تجتذب إليها الشعوب اليوم. أيّ مكان من العالم يدار اليوم بهذه الطريقة؟ أيّة ديمقراطيّة أم أيّة ليبراليّة، أم أيّة حقوق إنسان مزعومة تستطيع اليوم طرح مثل هذا الشيء والسير على هداه؟ إنّما يعملون اليوم بالاتّجاه المعاكس(١٣٠).

إنّ الشيء الذي يمكن عدّه مائزًا بين النظام الإسلاميّ والمجتمع الإسلاميّ وكلّ المجتمعات البشريّة، هو بالدرجة الأولى هذه النقطة؛ مسألة الإيمان بالله، والإيمان بالغيب، والإيمان بذلك الطريق الذي جعله الله تعالى للبشر من أجل سعادتهم الدنيويّة والأخرويّة. ولو كان اليوم لنظام الجمهوريّة الإسلاميّة من كلام يقوله تجاه سائر الأنظمة في العالم، أو قضيّة يتحدّى بها الأنظمة المادّيّة، فذلك من أجل أنّ المائز الأساسيّ هو الإيمان. إنّ البشريّة اليوم وبسبب عدم الإيمان ابتُليت بتلك الشقاءات الحياتيّة المختلفة ولهذا فإنّ المائز الأساسيّ

---

(١٢٨) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠٠١/٥/٤.
(١٢٩) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ١٩٩٨/٣/٤.
(١٣٠) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٧.

هو الإيمان. الإيمان بالله وطريق الله وطريق الأنبياء - الذي يتبعه العمل بتلك التعاليم - ليس لأجل الارتقاء المعنويّ فحسب، وإن كان أهمّ ثماره هو ذلك الارتقاء المعنويّ والتكامل الإنسانيّ والأخلاقيّ؛ لأنّ الدنيا مزرعة الآخرة. فمن خلال التحرّك في الحياة الدنيا يمكن للإنسان أن يقطع المدارج والمعارج ويتكامل. لهذا فإنّ الحياة المادّيّة تقع ضمن نطاق الإيمان بالله. فالإيمان بالله تعالى، إذن، لا يضمن السعادة المعنويّة فحسب، بل السعادة المادّيّة أيضًا. إنّ الإيمان بالله تعالى يمكّن الناس من الحصول على كلّ الأشياء التي يحتاجونها في حياتهم المادّيّة، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾. فلو أقيم الدين وعُمل بالتعاليم الإسلاميّة في المجتمع، فإنّ الناس سيصلون من حيث الرفاهية إلى حيث لا يبقى أيّ شيء من حاجاتهم غير متوفّر. ومن حيث الاستقرار المعنويّ والروحيّ والشعور بالأمن والطمأنينة يبرز دور الإيمان أيضًا ويقول القرآن: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾، فالقرآن يعلّم البشر طرق السلام والطمأنينة والسلامة الروحيّة، هذا الطريق الذي يوصل الإنسانيّة إلى الطمأنينة الروحيّة؛ وهو ذلك الشيء الذي يفتقده العالم ويؤدّي إلى حال الغليان. هناك التطوّر المادّيّ، والتطوّر التقنيّ والعلميّ، والثروات الطائلة الموجودة في المجتمعات، ولكن لا يوجد طمأنينة أو استقرار. فهذا بسبب قلّة هذا العنصر الأساسيّ في حياة البشر الذي هو عبارة عن الإيمان. فهذه قضيّة أساسيّة ينبغي التوجّه إليها بالاستفادة من القرآن الكريم. إذا كنّا نريد في هذه الجمهوريّة الإسلاميّة - أنا وأنتم وكلّ واحد منّا وسائر شبابنا وكلّ الأجيال الآتية - تأمين مستقبل سعيد لبلدنا ولأنفسنا وأبنائنا، فأساس التحرّك في النظام الإسلاميّ هو الإيمان الذي يجب أن يحقّقه ليس فقط في القلب بل في العمل وفي الخطط وفي جميع التحرّكات[١٣١].

ولا شكّ في أنّ النظام الإسلاميّ قد اكتسب منعةً أولى بفضل حضور الجماهير في ميدان الدفاع، سواء في المظاهرات المليونيّة، أو في حرب الدفاع المقدّسة؛ واكتسب منعةً إضافيّةً بفضل ثبات مؤسّساته الأساسيّة، وزاد من منعته بفضل تحصيل أنواع الاقتدار العسكريّ والتكنولوجيّ، لكنّ قوّته الحقيقيّة ستتجلّى بأعلى درجاتها عندما يتمكن من التحوّل إلى الأنموذج والقدوة التي تهوي إليها أفئدة العالمين.

فإذا كان قسم كبير من سكّان الولايات المتّحدة يعارضون الاعتداء على الجمهوريّة الإسلاميّة، بسبب حجم الخسائر المتوقّعة، وعدم

(١٣١) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ٢١/٣/٢٠١٠.

جدوائيّة الحرب وفداحة تكاليفها، فكيف سيكون الأمر حينما تصبح هذه الجمهوريّة أفضل نموذج في الإدارة والعدالة والاستقرار والرفاه والمعنويّات؟!

هناك سيكون مجرّد التفكير بمحاربتها أو معاداتها سببًا لسقوط السياسيّين في حملاتهم الانتخابيّة المزعومة. وستشكل جماهير البلدان المستكبرة وسيلة ضغط كبرى على صنّاع القرار فيها؛ وذلك عندما ترى إشراقة التجربة ونجاحها، وتتعرّف على خدع زعمائها وخياناتهم.

الهدف النهائيّ يجب أن يتمثّل في التوجّه نحو الأمّة الإسلاميّة الواحدة، وبناء الحضارة الإسلاميّة الجديدة، على أساس الدين والعقلانيّة والعلم والأخلاق[132].

على مجتمعنا القيام بحركة أساسيّة كصيغة مكمّلة للثورة الإسلاميّة الكبرى، وهذه الحركة الأساسيّة ذات مرحلتَين: إحداهما تثبيت النظام وإشاعة الأخلاق الإسلاميّة كقيم كبرى بين أبناء مجتمعنا بعد أن سقطت عن درجة الاعتبار في عهد الحكومات الطاغوتيّة التي حكمت بلادنا الإسلاميّة.

أمّا المرحلة الثانية فهي نقل هذه القيم الأخلاقيّة إلى العالم كلّه؛ لأنّ عالمنا اليوم بحاجة إليها. والإنسانيّة اليوم تعاني من فقدان الأخلاق. وهنا يمكن للإسلام والمسلمين تقديم أفضل هديّة أخلاقيّة للشعوب والبشريّة جمعاء[133].

٤. الأمّة الإسلاميّة

حسنٌ، عندما يوجد المجتمع الإسلاميّ ستتحقّق أيضًا الأرضيّة لإيجاد الأمّة الإسلاميّة أي توسّع هذا المجتمع وتمدّده، وهذه الآن مقولة أخرى وبحث آخر[134].

يبدو أنّ الشعوب الإسلاميّة، ورغم حجم الحواجز التي زرعتها السياسة، ستكون أوّل الشعوب التي تقبل على التجربة الإسلاميّة الأصيلة، وستنضمّ إليها لتشكل أمّةً ذات وجهة واحدة؛ قائمة على محاربة الطغيان، ومعاداة الاستكبار، ورفض القيم المنحطّة للغرب.

---

(١٣٢) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠١١/٩/١٧.
(١٣٣) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٧.
(١٣٤) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٨.

ويبدو أيضًا أنّ قيام مثل هذه الأمّة الواحدة، سيتحقّق على يد قائد كبير يقبل به الجميع، مثلما كانوا ينتظرونه عبر الأزمنة والعصور. فتوحيد الأمّة الإسلاميّة، مع بقاء الاختلافات المذهبيّة والعرقيّة والقوميّة واللغويّة والجغرافيّة، يتطلّب قيادةً لم يسبق لها مثيل، نظرًا للتعقيدات الهائلة أمام هذه العمليّة الحضاريّة الكبرى.

لكنّ تحوّل الأمّة الإسلاميّة إلى قوّة عظمى، سيكون من حتميّات المسار التاريخيّ للمجتمعات الإسلاميّة. وستكون في الوقت نفسه، قوّةً لا تؤمن بالهيمنة والتسلّط والحروب والفتك والعنصريّة؛ أي خير أمّة أخرجت للناس. لا تحمل لهم سوى رسالة مدّ يد العون لحلّ المشكلات. قوّة عظمى يهابها الجميع، ومع ذلك لا تسمح لنفسها أن تكون مثل أمريكا، التي تستغلّ كونها شرطيّ العالم، لتقبض الرشاوى والعمولات والضرائب الفادحة والخراج. أمّة ترى من واجبها أن تساعد المحرومين أينما كانوا، وتعتبر نفسها مسؤولةً عن إخراج المساكين من الفقر والجوع والعوز والجهل.

وسيسجلّ التاريخ لأوّل مرّة كيف أنّ البشر استطاعوا أن يثبتوا أنّهم بشكل عامّ أهل لخلافة الله في الأرض؛ بإمكانهم أن يعيشوا برفاه دون أن يفسدوا فيها أو يسفكوا الدماء. وستكون الأمّة الإسلاميّة من يقضي على سباق التسلّح بالحقيقة، لا بالنفاق والخداع. وستتمكّن من فرض نزع أسلحة الدمار الشامل والتخلّص منها؛ لتسقط الحواجز النفسيّة بين شعوب العالم، ويبدأ التبادل الكبير بين الثقافات، حيث تكون أربح التجّار، نظرًا لثرواتها المعنويّة والثقافيّة العظيمة.

ذاك الشيء الذي تبشّر به المهدويّة، هو نفس الأمر الذي جاء من أجله جميع الأنبياء وانطلقت من أجله جميع البعثات، وهو عبارة عن إيجاد عالم توحيديّ مبنيّ وقائم على أساس العدالة، وبالاستفادة من جميع الاستعدادات التي أودعها الله تعالى في الإنسان؛ ومثل هذا العصر هو عصر ظهور الإمام المهديّ (سلام الله عليه وعجّل الله تعالى فرجه). هو عصر المجتمع التوحيديّ، عصر حاكميّة التوحيد، عصر الحاكميّة الحقيقيّة للروحانيّة

والدين على كلّ مجالات حياة البشر، وعصر استقرار العدل بمعناه الكامل والجامع. حسنٌ، لقد جاء الأنبياء من أجل هذا[١٣٥].

إنّ العدل والقسط واستقرار العدالة في المجتمع والقضاء على الظلم من على وجه البسيطة، من خصائص المهديّ الموعود. فالإسلام الذي لا يكون فيه سعيٌ من أجل العدالة ومواجهة الظلم كيف يمكن أن يكون إسلامًا يتّجه البشر نحوه. فالبشريّة تتحرّك نحو ذلك الشيء الذي يكون مظهره الوجود المقدّس للمهديّ عليه الصلاة والسلام وعجّل الله تعالى فرجه الشريف، وهو الذي بحسب الأحاديث المتواترة سيملأ الأرض قسطًا وعدلًا ويقتلع الظلم من جذوره[١٣٦].

هذه المجموعة البشريّة المسمّاة بالأمّة الإسلاميّة تملك ثقافةً غنيّةً وتراثًا ثرًّا وزخّارًا ومتلازمًا مع الألمعيّة والاستعدادات الاستثنائيّة، وهي إلى جانب تنوّعها وتعدّديّتها الواسعة تتمتّع بوحدة وانسجام عجيبَين، ناشئَين من تجذّر الإسلام والتوحيد الخاصّ والخالص في حياتها، بكلّ ما في هذه الحياة من أجزاء وأركان وزوايا[١٣٧].

هذه الشعوب المتآخية المتعاطفة بأعراقها السوداء والبيضاء والصفراء وبلغاتها المختلفة، ترى نفسها أجزاء متساويةً لهذه الأمّة الإسلاميّة الكبرى، وتفخر بذلك، وتتّجه كلّ يوم نحو مركز واحد لتدعو الله بلغة واحدة، وتستلهم جميعًا من كتاب سماويّ واحد[١٣٨].

الأمّة الإسلاميّة الكبرى، أكبر سند للعالم الإسلاميّ، أي إنّ الشعوب المسلمة بوحدتها وتلاحمها وتفاهمها، وصرخة اعتراضها المدويّة، وقدرة تفكيرها وسواعدها العاملة وثرواتها الطبيعيّة والوهبيّة، تذيب قلب كلّ دولةٍ مستكبرة، وتصمّ أذنها وتقصم ظهرها[١٣٩].

---

(١٣٥) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ٢٠١١/٧/٩.
(١٣٦) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ١٩٩٠/٣/١.
(١٣٧) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ١٩٩٦/٤/٢٣.
(١٣٨) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٦.
(١٣٩) كلام للإمام الخامنئي بتاريخ ١٩٩٧/٩/١٢.